بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــة اليرمـــوك
كليـــــــــة الآداب
قسم اللغة العربيـــة

المصطلح النحوي في كتاب "شرح شذور الذهب" لابن هشام (٧٦١هـ)

The Syntactical Terms in Sarh Sudun Addahab by Ibn- Hisham (d. 761 A.H)

إعـــــداد
عمر أحمد أبو دولة

إشراف الدكتور
أمجد طلافحة

حقل التخصص – اللغة والنحو
٢٠١٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصطلح النحوي في كتاب "شرح شذور الذهب" لابن هشام (٧٦١هـ)

إعداد الطالب

عمر أحمد أبو دولة

بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، جامعة آل البيت، ٢٠٠٤

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

فرع اللغة العربية، جامعة اليرموك، إربد/ الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وافق عليها

الدكتور أمجد عيسى طلافحة ..... رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور حسن حمزة ..... عضواً

الأستاذ الدكتور حنا حداد ..... عضواً

الأستاذ الدكتور عبد الحميد الأقطش ..... عضواً

٢٠١٠

الإهداء والشكر

أهدي هذا العمل إلى كل طالب علم

أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر

الدكتور المشرف: أمجد طلافحة.

على ما بذله من جهد في إنجاز هذا العمل

وأشكر لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: حسن حمزة.

الأستاذ الدكتور: حنا حداد.

الأستاذ الدكتور: عبد الحميد الأقطش.

على ما بذلوه من جهد في تقويم هذا العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتوى

الملخص باللغة العربية	٤
المقدمة	٦
الدراسات السابقة	٧
التمهيد	١٣
الفصل الأول: أنماط المصطلح النحوي عند ابن هشام	٣٠
المصطلحات البسيطة	٣١
المصطلحات المركبة	٥٨
المصطلحات المعقدة	٨٥
الفصل الثاني: قضايا المصطلح النحوي عند ابن هشام	١٠٨
التعريف	١٠٩
الحد	١١٢
المشترك اللفظي والمعنوي في مصطلحات ابن هشام	١٢٤
تطور المصطلح النحوي عند ابن هشام واستقراره	١٢٥
الخاتمة	١٢٩
الملخص باللغة الإنجليزية	١٣٠
روافد البحث	١٣١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص الدراسة:

جاءت دراسة "المصطلح النحوي في كتاب "شرح شذور الذهب" لابن هشام (٧٦١هـ)" في تمهيد وفصلين، أما التمهيد فيناقش المصطلح والاصطلاح، ويقارن المصطلح مع الكلمة المفردة، والمفهوم والمرجع. وأما الفصل الأول فيناقش أنماط المصطلح النحوي عند ابن هشام، وهي المصطلح البسيط والمركب والمعقد. أما الفصل الثاني فيتناول قضايا المصطلح النحوي عند ابن هشام؛ التعريف والحد، والمشترك اللفظي والمعنوي، وتطور المصطلح النحوي عند ابن هشام واستقراره. وقد بينت الدراسة دور ابن هشام في تطور المصطلح النحوي وثباته، فعمد إلى اختيار مصطلحاته بعناية فائقة، ونقد بعض المصطلحات النحوية المستعملة في النحو العربي، ثم عرّف هذه المصطلحات، وخاصة الأبواب النحوية منها، تعريفا جامعا مانعا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة وتشتمل على:

- أهمية الدراسة.
- الدراسات السابقة، وتنقسم إلى قسمين:

١- دراسات تناولت ابن هشام.

٢- دراسات تناولت المصطلح.

- دوافع الدراسة.
- صعوبات الدراسة.
- ترتيب الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلمه، وجعلنا عربا ننطق لغة القرآن الكـريم، ونعـرف مفرداتها وأساليبها، وبعد:

فعلم المصطلح من العلوم الحديثة الذي بدأ يجد اهتماما منذ أواخر القرن التاسع عشر في الدول الأوروبية ، على أن هناك إشارات إلى وجوده في التراث العربي، ومنها ما ورد فـي كتاب التعريفات للجرجاني، وكتاب الكليات للكفوي، وفي غيرها من كتب أخرى، وهناك عدة إشارات إلى اختيار المصطلحات النحوية في كتب النحو، ومنها كتاب "شرح شذور الـذهب" لابن هشام، الكتاب الذي تقوم عليه هذه الدراسة.

وتظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تقابل المصطلح النحوي في كتاب "شـرح شـذور الذهب" لابن هشام، بالمصطلحات النحوية في "الكتاب" لسيبويه، وكتاب "المقتضب" للمبـرد، وكتاب "الأصول في النحو" لابن السراج" لدراسة تطور المصطلح النحوي، مما تسـاعد فـي إنشاء معجم تاريخي للمصطلح النحوي، إن تتابعت دراسته عند النحاة.

وقد وقعت على اختيار دراسة المصطلح النحوي عند ابن هشام في كتابه "شرح شـذور الذهب" لما يمثله هذا العالم النحوي من تطور علم النحو العربي في تلك الفترة، إذ يعـدّ ابـن هشام ممثلاً لمرحلة من مراحل النضج والاستقرار في النحو العربي، كما يعدّ كتابـه "شـرح شذور الذهب" من آخر كتبه المؤلفة في النحو العربي[1]، لذلك خصصته بالدراسـة إذ يعكـس الصورة النهائية للنحو عنده.

---

[1] أنظر: حسن موسى الشاعر. تطور الآراء النحوية عند ابن هشام. عمان: دار البشير، ١٩٩٤، ط١، ص١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ودراسة المصطلح النحوي من المواضيع التي لم تجد اهتماما كافيا في الدراسات النحوية مقارنة بمواضيع الدراسات العربية الأخرى، وهذا ما يشكل صعوبة تواجه الباحث عند دراسته من جهة قلة المادة المكتوبة في هذا المجال باللغة العربية.

وقبل الشروع في هذا العمل لا بدّ من ذكر بعض المنجزات الدراسية التي قامت حول ابن هشام ومنهجه النحوي، وحول المصطلح النحوي.

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات التي تناولت ابن هشام ومنهجه، وهي:

١ – **ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي. علي فودة نيل.** الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٨٥.

اشتملت هذه الدراسة على تعداد مؤلفات ابن هشام الأنصاري، والتعريف بها وبشرّاحها، ونُظّامها، ومختصريها، ولم يتعرض علي فودة لدراسة المصطلح النحوي عند ابن هشام.

٢– **ابن هشام النحوي (٧٠٨ هـ– ٧٦١هـ) عصره، بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه، ومكانته في النحو. سامي عوض.** دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

تعرض سامي عوض للمصطلح النحوي عند ابن هشام، بصورة عابرة، فقال:"محاولة ابن هشام تعديل المصطلحات النحوية." وذكر مثالين من كتاب مغني اللبيب، والمثالان هما:"قولهم الفاء جواب الشرط، والصواب أن يقال رابطة لجواب الشرط."[1] والمثال الآخر هو:"قولهم في السين وسوف حرف تنفيس، والأحسن حرف استقبال لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق –وهو الحال– إلى الزمن الواسع، وهو

[1] انظر: ابن هشام. مغني اللبيب. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣، ص ٢: ٧٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستقبال."[1]فهذه الأمثلة المطروحة من كتاب مغني اللبيب، ولم تُعنَ بدراسة المصطلح النحوي بصورة دقيقة.

٣- **تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري. حسن موسى الشاعر.** عمان: دار البشير، ١٩٩٤.

تتبع حسن الشاعر في دراسته "تطور الآراء النحوية عند ابن هشام" من خلال مؤلفاته، إذ صنف مؤلفات ابن هشام حسب الأقدمية، وتتبع آراء ابن هشام النحوية وتطورها من القديم إلى الحديث. وتتبع مصطلح الكلم، والكلام، والمراد بـ "أل"، من خلال مؤلفات ابن هشام فقط.[2]

٤- **منهج ابن هشام الأنصاري في كتابه شرح شذور الذهب. هارون "محمد بدر الدين" الربابعة.** عمان: الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢.

جاءت هذه الدراسة في تمهيد وفصلين، تضمن التمهيد ترجمة موجزة لابن هشام، وتناول الفصل الأول منها موقف ابن هشام من أصول النحو. وعرض الفصل الثاني أبرز القضايا المنهجية في "شرح شذور الذهب"، وجعلها في عشرة مباحث؛ ومن أهمها: تفسير المصطلحات النحوية.

تناول الباحث هارون الربابعة بعض مصطلحات ابن هشام النحوية في "شرح شذور الذهب"، فقد جمع بعض التفسيرات اللغوية للمصطلحات النحوية من شرح شذور الذهب[3]. ودرس، أيضا، التعريفات الاصطلاحية للمصطلحات النحوية عند ابن هشام؛ إلا أن هذه الدراسة لم تعنَ بدراسة المصطلح النحوي وتعريفه بصورة دقيقة، فيقول الباحث:"إن ابن هشام

---

[1] المصدر السابق ص ٢: ٧٣٨.

[2] حسن موسى الشاعر. تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري. عمان: دار البشير ١٩٩٤، ص١٥- ٢١.

[3] انظر: هارون "محمد بدر الدين" الربابعة. منهج ابن هشام الأنصاري في كتابه شرح شذور الذهب. عمان: الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢، ص ٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قد عرض المصطلحات النحوية، وفسرها تفسيرا دقيقا، وتَتَبُّع جميع الأمثلة أمر يطـــول؛ لأن جَمْعَ المصطلحات وتعريفها تعريفا اصطلاحيا يعني وضع كتاب في النحو بكل ما تعنيه كلمة كتاب، ولكني سأكتفي بمثالين من الكتاب"[1].

تناقش هذه الدراسات منهج ابن هشام وآراءه النحوية وتطورها، إلا أنهـــا لـــم تـــدرس المصطلح النحوي عند ابن هشام بصورة دقيقة، ولم تتطرق إلى دوره في استقرار المصطلح النحوي.

ثانيا: الدراسات التي تناولت المصطلح، وهي:

١- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. عوض القـــوزي. جامعة الرياض، ١٩٨١.

تناولت هذه الدراسة المصطلح النحوي في ثلاثة فصول؛ فجعل الباحث الفصل الأول منها خاصا بالمصطلح النحوي منذ البدء متمثّلا، من وجهة رأيه، بأبي الأسود الدؤلي، حتى نهايـــة عهد سيبويه. وجعل الفصل الثاني في المصطلح النحوي بين مـــذهبي البـــصرة والكوفـــة. وتناول في الفصل الثالث المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري إلى العصر الحديث.

درس عوض القوزي المصطلح النحوي في فترة طويلة، امتدت من القرن الأول الهجري إلى نهاية القرن الثالث الهجري، مما جعل الإيجاز والاختصار صفة لهذه الدراسة؛ فكل نحوي من نحاة هذه المرحلة تصلح مصطلحاته النحوية للبحث والدراسة.

---

[1] المصدر السابق، ص ٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري. يحيى عطية عبابنــة.** اربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٦.

تقع هذه الدراسة في ثلاثة فصول؛ تناول الفصل الأول منها مفهوم المصطلح النحــوي، ومصطلحات نسبها الباحث إلى أبي الأسود الدؤلي(٦٩هــ). ويتناول الفصل الثاني المصطلح النحوي عند سيبويه (١٨٠هــ) وأستاذه الخليل(١٧٠هــ). أما الفصل الثالــث فقــد تنــاول المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين مبينا صور الخلاف بينهما.

لم تتناول هذه الدراسة المصطلح النحوي بصورة تفصيلية، حيث كان الإيجاز والإجمال صفة لها، أيضا؛ إذ امتدت الدراسة من مصطلحات مرحلة البدء ممثلــة بمــصطلحات أبــي الأسود الدؤلي(٦٩هــ)، وفق رأي الباحث، إلى مصطلحات الزمخشري(٥٣٨هــ). وهذه فترة زمنية طويلة تحتاج إلى عدد من الدراسات والأبحاث لتتناول تطور المصطلح النحوي بصورة تفصيلية.

٣- **في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا. حمدي الجبالي.** اربد: جامعة اليرموك، ١٩٨٢.

تتكون هذه الدراسة من تمهيد وبابين؛ يتناول التمهيد نشأة البحث اللغوي، ونشأة المذهب الكوفي وتميّزه عن المذهب البصري. ويقسم الباب الأول إلى فصلين، يدرس الفــصل الأول منها مصطلحات الأبواب النحوية، ويدرس الفصل الثاني مصطلحي الإعراب والبناء. وينقسم الباب الثاني إلى أربعة فصول؛ تتناول تسمية الأدوات النحوية، واختلاف الكوفيين والبصريين في خصائص بعضها، وتناقش بعض المعاني الجديدة التي جاء بها الكوفيون لــبعض الأدوات النحوية، وتدرس أيضا بعض الأدوات الجديدة المضافة إلى النحو العربي.

أما من حيث المنهج؛ فقد تناولت الدراسة المصطلح الكــوفي ومقابلاتــه فــي المــذهب البصري ثم تعريفه لغة واصطلاحا، ثم استعماله عند نحاة الكوفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- **أثر المصطلح النحوي العربي في المصطلح النحوي العبري القديم. يوسف عبد الرحيم ربابعة.** اربد جامعة اليرموك، ٢٠٠٣.

هذه الدراسة مكونة من بابين؛ الباب الأول منها تناول الناحية التاريخية لنشأة كل من النحو العربي والنحو العبري، ومدى التأثّر الحاصل في المصطلح النحوي العبري نتيجة تأثره بالمصطلح النحوي العربي. أما الباب الثاني فقد تناول دراسة تحليلية مقارنة بين المصطلح العبري والمصطلح العربي، محاولا إثبات تأثر المصطلح النحوي العبري بالمصطلح العربي.

٥- **أساليب تعريف المصطلح النحوي. ماجد شتيوي القريات.** المفرق: جامعة آل البيت، ٢٠٠٢.

تقع الدراسة في ثلاثة فصول؛ ويتناول الفصل الأول منها تطور تعريف المصطلح النحوي عند أشهر النحاة، ومنهم ابن هشام. ويدرس الفصل الثاني أساليب تعريف المصطلح النحوي، واهتم الفصل الثالث بالقضايا المتصلة بالتعريف النحوي.

اهتمت هذه الدراسة بتعريفات المصطلح النحوي، وأساليبها؛ ولم تعنَ بالمصطلح النحوي ذاته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد، ويشتمل على مقدمة في علم المصطلح، وهي:

- اصطلاح: مصطلح.
- اصطلاح أم مصطلح.
- المصطلح والكلمة المفردة.
- المصطلح والمفهوم والمرجع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اصطلاح: مصطلح

لا بد من النظر في الجذور اللغوية لكلمة مصطلح قبل تناولها من الجهة الاصطلاحية

- المصطلح والاصطلاح لغة:

اشتقت كلمة "اصطلاح" من الفعل "اصطلح" وهي مصدر فعلها. واشتقت كلمة "مصطلح" من الفعل "اصطلح"، وهي اسم مفعول، وقد تكون مصدرا ميميا يراد به معنى المصدر الصريح؛ وبذلك تدل الاصطلاح والمصطلح على صيغة واحدة، وهي المصدر.

وردت كلمة "الاصطلاح" في المعاجم العربية القديمة، في مادة صلح، التي تدل على: "نقيض الفساد." [1] وهو الصلاح. وعرف الزبيدي الاصطلاح بأنه:"اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص." [2] إذ لا يمكن الإصلاح إلا بالاتفاق. ثم ذكر أول تعريف للمصطلح في المعجم الوجيز، وهو :"لفظ أو رمز يُتفّق عليه في العلوم والفنون للدلالة على أداء معنى معين." [3]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1 انظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد(٣٩٣هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. بيروت: دار العلم للملايين. تح أحمد عبد الغفور عطار. ط٢، ١٩٧٩،ص ١: ٣٨٣ (مادة صلح). وابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) معجم مقاييس اللغة. تح عبد السلام هارون. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ط١ ١٣٦٨هـ ص ٣: ٣٠٣ (مادة صلح).

2 الزبيدي، السيد محمد مرتضى بن محمد الحسيني (١٢٠٥هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. تح عبد المنعم خليل و كريم سيد. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٧، ص ٦: ٣٢١ (صلح).

3 مجمع اللغة العربية. المعجم الوجيز. بيروت: المركز العربي للثقافة والعلوم، ١٩٨٣، مادة (صلح) ص٣٦٨.

المصطلح والاصطلاح عند القدماء:

أما تعريف الاصطلاح في كتب التراث العربي؛ فقد تنوع واختلف وفق وجهة نظر الباحث؛ فذكر الجرجاني خمسة تعريفات للاصطلاح، وهي:

أولا: أنه "عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول."

ثانيا: أنه "إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما."

ثالثا: أنه "اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى."

رابعا: أنه "إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد."

خامسا: أنه "لفظ معين بين قوم معينين."[1]

يهتم الجرجاني في تعريفاته بأسس قبول المصطلح وشيوعه، ويركز التعريف الأول والثالث على اتفاق قوم على المصطلح، ويهتم التعريف الثاني والرابع بالمشابهة أو الملابسة بين المعنى اللغوي والمعنى المصطلحي الجديد، إذ لا بد من وجود علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى المصطلحي. ويهتم التعريف الخامس بوجود المصطلح بين مجموعة محددة، وهم العلماء.

أما الكفوي فيذكر تعريفين للاصطلاح؛

أولا: التعريف اللغوي، وهو "اتفاق القوم على وضع الشيء."

ثانيا:التعريف الاصطلاحي وهو: "إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد."[2]

---

1 الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد(٧٤٠هـ). التعريفات. تح عبد الرحمن عميره. بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧، ص٥٠.

2 الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (١٠٩٤هـ= ١٦٨٣). الكليات. تح عدنان درويش. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢ ١٩٩٢، ص ١٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اهتم الكفوي في التعريف الأول للمصطلح بالاتفاق والإجماع على المصطلح؛ أما التعريف الثاني فذكره الجرجاني، وقد ذكر سابقا.

أما التهانوي يعرف الاصطلاح بأنه: العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف أو غيرهما."[1]

ففي هذا التعريف جمع التهانوي تعريفات المصطلح التي سبقته؛ إذ يشمل التعريف اتفاق العلماء على المصطلح، ونقله من معنى لغوي إلى معنى اصطلاحي آخر، لوجود علاقة بينهما.

المصطلح والاصطلاح عند المحدثين:

أما تعريف المصطلح عند المحدثين فقد عرفه عدد غير قليل منهم، نذكر منها تعريفا للأمير مصطفى الشهابي، وهو: "لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية."[2]

يلاحظ هنا أن الأمير مصطفى الشهابي اهتم في تعريفه باتفاق الباحثين على المصطلح، وأكد أن المصطلح يعبر عن مفهوم من المفاهيم العلمية، وهو بذلك لا ينتمي إلى اللغة العامة، وإنما يقتصر على اللغة الخاصة.

ويعرف عبد الصبور شاهين المصطلح بأنه: "اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة."[3]

---

1 التهانوي، محمد علي. موسوعة كشافات اصطلاحات الفنون والعلوم. تح علي دحروج. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦، ص ١: ٢١٢.

2 الشهابي، الأمير مصطفى. المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. بيروت: دار صادر، ط٣، ١٩٩٥، ص٧.

3 شاهين، عبد الصبور. العربية لغة العلوم والتقنية. القاهرة: دار الاعتصام، ط٢، ١٩٨٦، ١١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ففي هذا التعريف جعل عبد الصبور المصطلح لفظا أو رمزا، واللفظ قد يكون كلمة أو أكثر، وهذه إشارة إلى أقسام المصطلح من حيث التركيب، وجعل المصطلح للدلالة على المفاهيم العلمية وغيرها، أو الموضوعات ذات الطبيعة الخاصة. ويؤخذ على عبد الصبور وجل من سبقوه في تعريفاتهم للمصطلح عدم تطرقهم إلى دقة المصطلح ودقة دلالته؛ أي دلالة واحدة للمصطلح الواحد ومصطلح واحد للمفهوم، وتعد الدقة في المصطلح من أهم خصائص المصطلح.

وبدت تظهر تعريفات حديثة أخرى أشارت إلى أقسام المصطلح والى دقة المصطلح ودقة دلالته، منها تعريف أحمد الخطيب، وهو: "لفظ، كلمة أو كلمات، تحمل مفهوما معينا، ماديا أو معنويا غير ملموس؛ أو هو كلمة أو كلمات ذات دلالة علمية أو حضارية يتواضع عليها المشتغلون بتلك العلوم والفنون والمباحث... ولفظة "مصطلح" هي من جملة مصطلحاتنا الحديثة."[1]

يشتمل تعريف أحمد الخطيب على اتفاق الباحثين على المصطلح، وقصر أحمد الخطيب وضع المصطلحات على الباحثين في العلوم والفنون والمباحث الأخرى، وأكد حداثة لفظة مصطلح.

وحاول علي القاسمي أن يقدم تعريفا للمصطلح جامعا فيه خصائصه كافة، ومتجنبا ما في التعريفات السابقة له من مثالب وعيوب، إذ يرى أنه: "كل وحدة (لغوية) دالة، مؤلفة من

1 الخطيب، أحمد شفيق. "منهجية وضع المصطلحات" كتاب الأمة، اللغة وبناء الذات. ع ١٠١(جمادى الأولى ١٤٢٥): ١٠٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب)، وتسمي مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما."[1]

نبه علي القاسمي في تعريفه للمصطلح إلى ذكر أقسام المصطلح، وهي: المصطلح البسيط؛ وجعله المصطلح المكون من كلمة واحدة؛ وجعل المصطلح المكون من كلمتين فأكثر (مصطلحا مركبا). وأكد أن المصطلح يسمي مفهوما واحدا، ووحيدا؛ وذلك خشية الوقوع في المشترك اللفظي والمعنوي، وطلبا للدقة التي تعد من أهم شروط المصطلح، ويتطلب المصطلح وقوعه في حقل واحد ومحدد من حقول المعرفة.

المصطلح عند الغرب:

أما تعريف المصطلح عند علماء الغرب فيذكر محمود حجازي عدّة تعريفات للمصطلح وينسبها لهم؛ ومنها تعريف ينسبه إلى كوبيكي، ويصفه بأنه أقدم تعريف أوروبي أُعتمد للمصطلح، وهو:"كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد، وصيغة محددة، وعندما يظهر(المصطلح) في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد."[2]

ويُلاحَظ على هذا التعريف عدم شموليته؛ لربط المصطلح بالكلمة المفردة إذ يكون المصطلح _كما ذُكِرَ_ كلمة أو أكثر. وأكد كوبيكي في تعريفه انتماء المصطلح إلى اللغة المتخصصة، وانتمائه إلى حقل علمي محدد، واهتم بالدقة في دلالة المصطلح، وصيغته المحددة.

---

1 القاسمي، علي. "المصطلحية مقدمة في علم المصطلح" الموسوعة الصغيرة، ع ١٦٩. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٥، ص ٢١٥.

2 حجازي، محمود. "علم المصطلح." مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، م ٤: ع ٥٩ (١٩٨٦) ص ٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويذكر محمود حجازي تعريفا آخر، ويصفه بأنه أفضل تعريف أوروبي، فيقول:"الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية: مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة واضح إلى أقصى درجة ممكنة وله ما يقابله في اللغات الأخرى يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري."[1]

فقد شمل هذا التعريف خصائص المصطلح، وهي:

١- أنه قد يكون كلمة مفردة أو عبارة مركبة.

٢- استقرار معناه وتحديده بوضوح.

٣- انتماؤه إلى اللغة المتخصصة.

٤- وجود مقابل له في اللغات الأخرى.

٥- انتماؤه إلى ميدان محدد من ميادين المعرفة.

٦- دقته، ودقة دلالته.

جمع هذا التعريف _كما ذُكرَ_ جميع خصائص المصطلح، وربما هذا ما جعله أفضل تعريف أوربي للمصطلح.

ويُذكَرُ لفيلبر (Felber) تعريفان للمصطلح:

أولهما: "الرمز اللغوي المحدد لمفهوم واحد."[2]

ثانيهما: "تمثيل تصور ما بوحدة لغوية، ويتكون المصطلح من كلمة واحدة أو أكثر."[3]

---

1 المصدر سابق، ص ٥٤.

2 الحمد، علي. "في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)." التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ع٢٠(٢٠٠٠)، ص٤١.

3 فيلبر. "المصطلحية في عالم اليوم." ترجمة محمد حلمي هليل. اللسان العربي، ع٣٠ (١٩٨٨)، ٢٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد اهتم فيلبر (Felber) في التعريف الأول بالمصطلح الواحد المحدد للمفهوم الواحد، أما التعريف الثاني فقد أشار فيه إلى أقسام المصطلح.

أما تعريف المصطلح الذي وضعته المنظمة الدولية للتقييس (ايزو) بجنيف؛ فهو:"أيُّ رمز يتفق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكون من أصوات مترابطة أو من صورها الكتابية (الحروف). وقد يكون المصطلح كلمة أو عبارة."[1]

أكّدت جل تعاريف المصطلح السابقة ارتباط المصطلح بالرمز اللغوي، أما تعريف المنظمة الدولية فقد أشار إلى أي رمز يشير إلى المصطلح، واشتمل على اتفاق الباحثين، ودلالته على مفهوم محدد، وأشار إلى صور المصطلح؛ وهي الكلمة أو العبارة، لكنه لم يجعله مرتبطا بميدان محدد.

يميل الباحث إلى الأخذ بتعريف علي القاسمي للمصطلح من بين تعريفات الباحثين العرب، وذلك لسببين، وهما:

١- اشتمال التعريف على أقسام المصطلح مع الاختلاف في تقسيم المصطلح عند علي القاسمي.[2]

٢- اشتماله، أيضا، على أهم شروط المصطلح، وهي: الدقة في المصطلح، الدقة في الدلالة، وقوع المصطلح في ميدان واحد.

---

1 مؤسسة ايزو. معجم مفردات علم المصطلح (التوصية ١٠٨٧). مجلة اللسان العربي:مكتب التنسيق والتعريب. ع ٢٢ (١٩٨٤)، ص ٢٠٦.

2 يأخذ الباحث في تقسيم المصطلح إلى:

١- مصطلح بسيط: وهو المصطلح المكون من كلمة واحدة.

٢- المصطلح المركب: وهو المصطلح المكون من كلمتين.

٣- المصطلح المعقد: وهو المصطلح المكون من أكثر من كلمتين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتلافى علي القاسمي إجماع الباحثين على المصطلح، ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى أن الإجماع من شروط شيوع المصطلح، وليس من شروط تكونه؛ إذ يتكون المصطلح أولا، ثم إنه يشيع فيبقى، أو لا يشيع فيهمل.

ويحاول الباحث أن يجد تعريفا للمصطلح يجمع فيه خصائص المصطلح كافة، وهو: لفظ أو أكثر محدد يُسمي مفهوما محددا بدقة، داخل ميدان واحد، وقد يتألف من كلمة واحدة فيسمى المصطلح البسيط، أو كلمتين فيسمى المصطلح المركب، أو ثلاث كلمات فأكثر فيسمى المصطلح المعقد.

اصطلاح أم مصطلح:

لجأ بعض الباحثين إلى التفريق بين كلمتي المصطلح والاصطلاح، ومنهم من جعلهما بمنزلة واحدة، و لجأ آخرون إلى تخطئة كلمة مصطلح، وجعلها آخرون صحيحة.

ومن الذين حاولوا أن يعقدوا موازنة بين الكلمتين عبد الصبور شاهين، فيُرى من قوله أن "استعمال كلمة "اصطلاح" معناها المصدري الذي يعني الاتفاق والمواضعة والتعارف، ونقصد باستعمالنا لكلمة "مصطلح" معناها الاسمي الذي يترجم لكلمة "Term" الانجليزية."[1] ثم يذكر عبد الصبور شاهين، بعد هذه الموازنة: "أن (المصطلح) في هذا المجال (مصطلح الحديث) لا يعني أكثر مما يعنيه الاصطلاح، وهو الاتفاق على ضوابط معينه لنقد الحديث النبوي، قبولا وردا."[2]

---

1 شاهين، عبد الصبور. مصدر سابق. ص ١١٩.

2 المصدر السابق، ص١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويُلاحظ من خلال هذه الموازنة التي عقدها عبد الصبور شاهين أن الاصطلاح، كما يرى، هي العملية التي تتم فيها وضع المصطلح، وأن المصطلح هو اللفظ الذي يأتي نتيجة الاصطلاح والاتفاق، ثم جعلهما متماثلين في علم مصطلح الحديث النبوي.

ومن الباحثين الذين خطّؤوا استعمال كلمة "مصطلح" يحيى عبد الرؤوف جبر، إذ يقول:" إنه لغريب حقا أن نجد بعض الباحثين يستخدمون كلمة "مصطلح" بدلا من اصطلاح مع العلم إن هذه الكلمة لا تصح لغة، إلا إذا اصطلحنا عليها! ذلك أن أسلافنا لم يستخدموها، ولم ترد في المعجم لهذه الدلالة ولا لغيرها."[1]

إذن سبب تخطئة كلمة مصطلح في اللغة _ كما يرى عبد الرؤوف جبر_ عدم ذكرها عند السلف، وإنها لم تذكر في المعاجم العربية. أما عدم ذكرها عند السلف، فهذا خطأ إذ إنها وردت عند عدد غير قليل من العرب السابقين، فقد جمع عبد العلي الودغيري عشرات الأمثلة التي تؤكد ورودها عندهم، يقول:"ثبت بما توفر لدينا من أدلة استقرائية أن كلمة "مصطلح" قديمة في اللغة العربية، فقد أوردها القاشاني أو الكاشاني(٧٢٠هـ)... وابن خلدون (٨٠٨هـ)وابن فضل الله العمري (ت٧٤٩هـ) وناظر الجيش (٧٧٨هـ) والقلقشندي (٨٠٠هـ) وغيرهم."[2]

أما عدم ذكر كلمة مصطلح في المعاجم العربية القديمة، فيرى عبد العلي الودغيري أن المعاجم العربية لا تذكر "صيغ المشتقات المطردة، وكل الكلمات التي يمكن توليدها بآلية قياسية وبقواعد صرفية معروفة، إلا في الحالات الشاذة أو عند الضرورة والاقتضاء."[3]

---

[1] جبر، يحيى عبد الرؤوف. "الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده." اللسان العربي، الرباط ع٣٦(١٩٩٢) ص ١٤٣.

[2] انظر: الودغيري، عبد العلي. "كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ." اللسان العربي، الرباط ع٤٨(١٩٩٩)، ص ٩-١١.

[3] الودغيري، عبد العلي. "كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ." المصدر السابق، ص ١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهناك مجموعة من الباحثين لم يروا فرقا بين المصطلح والاصطلاح، منهم: محمود حجازي إذ يرى أن كلمة "اصطلاح" تخصصت دلالتها لتعني: "الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص، وبهذا المعنى استخدمت _أيضا_ كلمة مصطلح."[1]

وبهذا القول يميل الباحث إلى الأخذ برأي محمود حجازي، إذ لا يجد فارقا بين "المصطلح" و"الاصطلاح". ويرى، أيضا، أن الكلمتين "مصطلح" و"اصطلاح" صحيحتان، وأن كلمة "مصطلح" تطورت دلالتها عن كلمة "اصطلاح"، ويؤكد هذا الرأي شيوع استخدام كلمة "اصطلاح" في التراث العربي، وشيوع استخدام كلمة "مصطلح" في الكتابات الحديثة.

المصطلح والكلمة المفردة:

تدل "الكلمة" في اللغة على:"نُطقٍ مُفهمٍ."[2] وعُرِّفت "الكلمة" في المعاجم العربية :"بالقول أو اللفظة."[3] وتقع "الكلمة" في اللغة:"على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مؤلفة من جماعة حروف ذات معنى، وتقع على قصيدة بكاملها."[4] أما تعريف "الكلمة " اصطلاحا، فهي:"ما ينطق به الإنسان مفردا كان أو مركبا."[5]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1 حجازي، محمود. الأسس اللغوية لعلم المصطلح. القاهرة: دار غريب، ١٩٩٣. ص ٨.

[2] ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥ هـ). مصدر سابق. ص ٥: ١٣١ (مادة كلم).

[3] انظر: الزبيدي، السيد محمد مرتضى بن محمد الحسيني. مصدر سابق. مادة كلم. ومجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. مادة كلم.

[4] ابن منظور. لسان العرب. تح أمين عبد الوهاب ومحمد العبيدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٩٩٨، ص ١٢: ١٤٨.

[5] التهانوي، محمد علي. مصدر سابق. ص ٦٢٤.

أُعتمد في تعريف "الكلمة" لغة واصطلاحا على النُطق، الذي يدل على معنى محدد ومفهوم عند المتلقي أو السامع، وقد تكون الكلمة مفردة، نحو: محمد أو مركبة، نحو: عبد الله، وتعد في الحالتين كلمة واحدة.

ويعرف الكلمة بعض باحثي العرب المحدثين، منهم عبد القادر المهيري، بأنها: "الوحدة اللفظية التي لا يدل جزء منها على جزء معناها."[1]

فقد اعتمد عبد القادر المهيري في التعريف على اللفظ، وعدم إمكانية تقسيم الكلمة، إذ لا يدل جزء منها على جزء معناها. نحو: عبد الله؛ يمكن تقسيمه إلى عبد والله لكن كل جزء منها يدل على مفهوم آخر غير المفهوم المقصود.

فالكلمة لفظ قد يأخذ عدة معاني مختلفة، يتحدد معناها من خلال السياق الذي ترد فيه، يقول علي الحمد:"الكلمة لفظ يمكن أن يأخذ عدة معانٍ أو ظلال معانٍ غير محددة، ويمكن استخدامها في تسمية الأشياء والدلالة عليها، وتعتمد في ظهور معناها على السياق. وقد تستخدم الكلمة استخداما علميا وهو استخدام يرفض تعدد المعاني التي تبتل عليها الكلمة."[2]

ويرى عثمان بن طالب أن الكلمة "تخضع في نشأتها وتركيبها لقاعدة "الوظيفة المعجمية"، أي أنها تحتل موقعها في النظام المعجمي للغة ".[3]

---

[1] المهيري، عبد القادر. "مفهوم الكلمة في النحو العربي." حوليات الجامعة التونسية. ع ٢٣ (١٩٨٤). ص ٤٢.

[2] الحمد، علي. "قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد)." علوم اللغة، م ٩:ع ١٤(٢٠٠٦). ص٧٠. وانظر الباحث نفسه. "في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)." مصدر سابق ص ٢٢.

[3] طالب، عثمان. "علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمعجمية." تأسيس القضية الاصطلاحية. تونس: بيت الحكمة، ١٩٨٩، ص٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى هذا فالفرق بين المصطلح والكلمة بمعناها العام يكمن في أن المصطلح لفظ ثابت المعنى والمفهوم، وينتمي إلى اللغة العلمية المتسمة بالثبات*، ومجالها المعرفة الإنسانية القائمة على الحضارة، وهي بعيدة عن المشترك اللفظي.

أما الكلمة فمعناها متغير من موقف لآخر نتيجة لتغير الأفراد والمشاعر والظروف وتبعا للسياق التي ترد فيه ويحدد معناها من خلال السياق التي ترد فيه، وانتماء الكلمة إلى اللغة العامة.

وتؤكد هذا القول إيناس الحديدي بتعريف الكلمة فتقول:"هي تلك الوحدات التي تؤدي وظيفتها في مرجعية عامة تغطي التنوع اللغوي مع تعدده، ومجملها يمثل معجم اللغة."[1]

ودلالة الكلمة دلالة متغيرة مستمدة من السياق التي ترد فيه، أما دلالة المصطلح فدلالة ثابتة محددة دقيقة عند المختصين، يقول علي الحمد:"دلالة الكلمة دلالة لغوية، وتتسم هذه الدلالة بالعرف العام؛ أما الدلالة الاصطلاحية فدلالة فنية خاصة تتسم بالعرف الخاص بين المختصين في علم معين."[2]

ويرى هربيت بيشت وجينيفر دراسكاو أن"تحليل مضمون المصطلح يكشف عن درجة عالية من الدقة، والمضمون الخاص لا تعرفه لغة الأغراض العامة، وبما أن المصطلح يمثل تصورا، وهذا بدوره يشكل عنصرا داخل منظومة التصورات المعينة، فالمصطلح يمثل

---

* يعرف عبد الصبور شاهين اللغة العلمية بأنها:"مستوى خاص بالتعبير عن (وصف الأشياء لتعيين ماهيتها)، على اعتبار أن يراد بـ(الأشياء) كل ما يدخل في نطاق الحواس الإنسانية من مخلوقات، ويراد بـ(بالوصف) كل جهد يأخذ شكل التقرير أو التحليل أو التركيب العلمي. (انظر شاهين، عبد الصبور. العربية لغة العلوم والتقنية. مصدر سابق، ص ٧٨.

[1] الحديدي، إيناس. المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث. القاهرة: دار الوفاء، ط١، ٢٠٠٦، ص ٧٤.

[2] الحمد، علي. "قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد)." مصدر سابق ص ٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عنصرا في المنظومة المصطلحية _ المقابلة لمنظومة التصورات_ أي مصطلحية (Terminology) الحقل الموضوعي الخاص. وإن الخواص التي تميز المصطلح عمّا عداه هي: الدقة وحقيقة انتمائه إلى منظومة مصطلحية."[1]

إذن ما يميِّز المصطلح عن الكلمة هو:

١. انتماء المصطلح إلى اللغة العلمية مقابل انتماء الكلمة إلى اللغة العادية.

٢. انتماء المصطلح إلى حقل علمي محدد.

٣. الدقة في دلالة المصطلح أهم ما يميزه عن الكلمة؛ أما دلالة الكلمة فمتغيرة، وتحدد من خلال السياق.

٤. تمثل مجموع الكلمات المعجم اللغوي، أما المصطلحات فتمثل المنظومة المصطلحية.

المصطلح والمفهوم والمرجع:

اختلف الباحثون في مفهوم المصطلح والمفهوم والمرجع وفي العلاقة بينهم، إذ يعرف إبراهيم أنيس المفهوم بأنه: "ما يتصوره كل منا حين يسمع تلك الكلمة."[2]

فقد جعل إبراهيم أنيس المفهوم مرتبطا بتصورات الإنسان وتخيلاته عند ذكر مصطلح ما، أو ذكر الشيء ذاته.

أما محمد مهران فيعرف المفهوم بأنه: "الخاصية أو مجموعة الخصائص التي تعيِّن الموضوعات التي يمكن أن ينطبق عليها اللفظ بشكل صحيح والتي يكفي وحدها لتمييز هذه الموضوعات عن غيرها من الموضوعات الأخرى."[3]

---

[1] بيشت، هربيت، وجينيفر دراسكاو. مقدمة في المصطلحية. ترجمة محمد حلمي هليل. الكويت: مجلس النشر العلمي، ط١، ٢٠٠٠، ص ١٤١.

[2] أنظر: أنيس، إبراهيم. دلالة الألفاظ. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٧، ١٩٩٢، ص١٠٢.

[3] مهران، محمد. مدخل إلى المنطق الصوري. القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٦، ص٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد قصر محمد مهران المفهوم على الخاصية أو الخصائص التي تحدد المصطلح وتجعله متفردا عن غيره، دون ذكر للصورة الذهنية للمصطلح.

وعرفت الآيزو المفهوم بأنه: "أي وحدة فكرية ويعبَّر عنها عادة بمصطلح، أو برمز حرفي، أو بأي رمز آخر. وقد تكون المفاهيم تمثيلا ذهنيا لا يقتصر على الكائنات والأشياء (معبرا عنها بأسماء)، بل يشمل، بمعنى أوسع، الأوصاف (معبرا عنها بنعوت أو أسماء) والأعمال (معبرا عنها بظروف أو حروف جر أو عطف أو أسماء)."[1]

فقد عبر هذا التعريف عن الصورة الذهنية للمصطلح، وتضمن تنوع صور المفاهيم؛ إذ تمثل المفاهيم الأشياء التي يعبر عنها بالسمات، وتمثل السمات المعبَّر عنها بالنعوت أو الأسماء، والأفعال يعبَّر عنها بالأفعال أو الظروف أو الحروف.

ونقل علي الحمد تعريف فيلبر (Felber) للمفهوم، وهو: "عبارة عن بناء عقلي _فكري_ مشتق من شيء معين." ويحدد فيلبر (Felber) تعيين رمز لهذا البناء العقلي ليصل إلى الآخرين، وهو المصطلح.[2]

وجعل فيلبر المفهوم مرتبطا بالصورة الذهنية، وجعل "المصطلح" الطريق لفهم الصورة الذهنية وتوصيلها إلى الآخرين.

وذكر ج. ساجر عدة تعريفات للمفهوم، منها:

أولا: أنه "أبنية عقلية، أو تجريدات عقلية يمكن تسخيرها في تصنيف الأشياء، وأفراد العالَمين الخارجي والداخلي."

---

[1] مؤسسة ايزو. "معجم مفردات علم المصطلح." التوصية ١٠٨٧. مصدر سابق، ص٢٠٣.

[2] الحمد، علي. "في المصطلح العربي (قراءة في شروط توحيده)." مصدر سابق، ص ٤١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا: أنه "وحدة فكرية منعكسة عن تجميع الموضوعات الفردية عامة التي يرتبط بعضها ببعض بسمات مشتركة."[1]

تكاد تجمع تعريفات ج. ساجر للمفهوم على أنه صور أو وحدات فكرية للأشياء.

ويبدو من خلال ما ذكر أن المفهوم هو: الصورة الذهنية للمرجع أو المصطلح.

ولا خلاف في تعريف المرجع، فهو: الشيء نفسه الذي يدل عليه المصطلح.[2] ويعرفه المسدي بأنه: "الجسم الحقيقي في عالم الأشياء وحيِّز الموجودات."[3]

أما العلاقة بين المصطلح والمفهوم والمرجع فقد بحث فيها قديما، حيث وجدت عند سقراط، ومن جاء بعده، واختلف الباحثون في تحديدها، حيث ذهب أفلاطون وأستاذه سقراط إلى افتراض الصلة الطبيعية بين اللفظ ودلالته، إذ افترضوا أن هذه الصلة كانت واضحة جلية في بدء نشأتها، ثم تطورت الألفاظ، وأصبح من العسير بيان الصلة الطبيعية بينهما بوضوح. وتزعم أرسطو وغيره من فلاسفة اليونان أن العلاقة بين اللفظ ومدلوله علاقة اصطلاحية تواضع عليها الناس. وأخذ العرب تفكير علماء اليونان، وانقسموا في تحديد العلاقة بينهما إلى قسمين: علاقة طبيعية وعلاقة اصطلاحية.[4]

ومما قاله المحدثون عن العلاقة بينهما ما نجده عند أوجدن وريتشاردز فقد ذهبا إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين المصطلح والمرجع، على أن هناك علاقة مفترضة بينهما؛ لعدم

---

[1] ساجر، ج. "نظرية المفاهيم (في علم المصطلحات)." ترجمة جواد حسني سماعنة. اللسان العربي، ع ٤٧ (١٩٩٩)، ص ١٨٩.

[2] أنظر: أنيس، إبراهيم. دلالة الألفاظ. مصدر سابق، ص١٠٢.

[3] المسدّي، عبد السلام. "صياغة المصطلح وأسسها النظرية." تأسيس القضية الاصطلاحية. ص ١٩.

[4] أنظر: المسدّي، عبد السلام. "صياغة المصطلح وأسسها النظرية." تأسيس القضية الاصطلاحية. مصدر سابق، ص ٦٢-٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجود طريق مباشر بين المصطلحات والأشياء التي تدل عليها المصطلحات، وإنما يمر الطريق عبر المفهوم.[1]

أما سوسير فيعتقد بوجود علاقة بين المصطلح ومفهومه، وهذه العلاقة منتظمة ومحددة، ولا يوجد علاقة بين المصطلح والمرجع إلا بالمرور عبر المفهوم الذي يحدد العلاقة، يقول سوسير: "إن الدليل اللغوي لا يجمع بين شيء واسم، بل بين متصور ذهني وصورة أكوستيكية، وليست الصورة الأكوستيكية هي الصوت المادي؛ أي ذلك الأمر الفيزيائي المحض، بل هي الأثر النفسي لهذا الصوت؛ أي الصورة التي تصورها لنا حواسنا، وهي صورة حسية."[2] ويعتقد سوسير باعتباطية الدليل اللغوي[3]، إذ يقول: "إن الرابط الذي يجمع بين الدال والمدلول رابط اعتباطي."[4]

ويتابع أولمان من سبقه فينفي وجود علاقة مباشرة بين المصطلح والمرجع، ويرى أن العلاقة الحقيقية الوحيدة الموجودة التي تربط المرجع بالمصطلح أو بالمفهوم، هي العلاقة بين المرجع والمفهوم، ويذكر أن: "العلاقة الحقيقية الوحيدة التي تربط الشيء (المرجع) بأي طرف آخر في المثلث (مثلث أوجدن وريتشاردز) إنما هي العلاقة الموجودة بينه وبين الفكرة (المفهوم)."[5]*

---

[1] أنظر: أولمان، ستيفن. دور الكلمة في اللغة. ترجمه كمال بشر. القاهرة: دار غريب، ط٢، ١٩٩٧، ص٧٧.

[2] دي سوسير. دروس في الألسنية. ترجمه صالح القرمادي وآخرون. بيروت: الدار العربية للكتاب، ط١ ١٩٨٥، ص١١٠.

[3] لا تعني كلمة اعتباطي أن الدال خاضع لمحض اختيار المتكلم؛ بل تعني أن الدال أمر غير مبرر، أي أنه اعتباطي بالنسبة إلى المدلول، وليس له رابط طبيعي موجود في الواقع. المصدر السابق ص ١١٣.

[4] المصدر السابق. ص ١١١.

[5] كمال، بشر. دور الكلمة في اللغة. مصدر سابق، ص٧٨.

* يتابع أولمان حديثه: "طبيعة الارتباط بين الواقع (المرجع) وصورته المنعكسة في أذهاننا إنما هي مشكلة تخص عالم النفس أو الفيلسوف. أما اللغوي فليس في مقدوره أن يأخذ طرفا في هذه المسألة الجدلية، وليس مطلوبا منه أيضا. كل ما يستطيع أن يعمله

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذن العلاقة بين المصطلح والمفهوم، عند أولمان، علاقة متبادلة؛ إذ إن المصطلح يستدعي المفهوم، والمفهوم يستدعي المصطلح، وتسمى هذه العلاقة المعنى.*

ويؤكد علي الحمد وجود علاقة منطقية بين المصطلح ومفهومه، ويرى أن تكون هذه العلاقة علاقة منظمة.[1]

أما عبد السلام المسدي فيرى أن الاقتران بين المصطلح والمفهوم ليس اقترانا سببيا؛ إذ لا توجد قرينة تدل عليه، وإنما تنشأ السببية من عامل خارجي؛ هو فعل الاصطلاح.[2] ويضيف إلى ذلك: "معلوم أن الدال(المصطلح) في اللغة يحيل على مدلول (الصورة الذهنية) هو صورته المرتسمة في الذهن كمتصور معقول مجرد، وذلك المدلول يحيل بدوره على المرجع الذي هو الجسم الحقيقي في عالم الأشياء وحيِّز الموجودات."[3]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللغوي هو أن يركز اهتمامه على الجانب الأيسر في المثلث (مثلث أوجدن وريتشاردز) أي على الخط الذي يربط الرمز بالفكرة."

المصدر السابق ص ٧٨.

* المعنى:هو العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمدلول؛ علاقة تمكن كل واحد منها من استدعاء الآخر. المصدر السابق ٧٩.

[1] الحمد، علي. "في المصطلح العربي (قراءة في شروط توحيده)." مصدر سابق، ص ٤٢.

[2] المسدّي، عبد السلام. "صياغة المصطلح وأسسها النظرية." تأسيس القضية الاصطلاحية. مصدر سابق، ص١٤-١٥.

[3] المسدّي، عبد السلام. "صياغة المصطلح وأسسها النظرية." تأسيس القضية الاصطلاحية، مصدر السابق، ص ١٩.

الفصل الأول: أنماط المصطلح عند ابن هشام، ويشتمل على:

أولا: المصطلحات البسيطة، وهي:

١-المبتدأ	٢-الخبر	٣-الاختصاص	٤-الإغراء
٥-الجر	٦-النعت	٧-التوكيد	٨-البدل
٩-البناء	١٠-الإعراب		

ثانيا: المصطلحات المركبة، وهي:

١-الفعل المضارع	٢-نائب الفاعل	٣-المفعول المطلق	٤-جزاء الشرط
٥-بدل الإضراب	٦-عطف البيان	٧-عطف النسق	٨-الأسماء الستة
٩-الأمثلة الخمسة	١٠-أفعال المقاربة.		

ثالثا: المصطلحات المعقدة، وهي:

١-المنصوب بائق	٢-بدل كل من كل	٣-بدل بعض من كل
٤-ما سمي به الأمر	٥-ما سمي به الماضي	٦-ما سمي به المضارع
٧-جمع مذكر سالم	٨-ما جمع بألف وتاء مزيدتين	٩-ما لا ينصرف

١٠-الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنماط المصطلح النحوي عند ابن هشام

يمكن تقسيم أنماط المصطلح عند ابن هشام إلى ثلاثة أقسام، وهي المصطلحات البسيطة، والمصطلحات المركبة، والمصطلحات المعقدة، وسيتم تناول كل نمط على حده بشكل تفصيلي.

أولا: المصطلحات البسيطة:

وهي المصطلحات المكونة من كلمة واحدة فقط.

١- المبتدأ:

المبتدأ أحد الأسماء المرفوعة في النحو العربي. وعند ابن هشام هو: "المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ: مُخْبَراً عَنْهُ، أو وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفًى بِهِ."[1]

فالمبتدأ، من خلال تعريفه، اقتصر على الاسم المجرد من العوامل اللفظية، وهو بذلك يخرج الفاعل ونائبه. وقسم ابن هشام المبتدأ إلى قسمين:أولهما: مبتدأ يحتاج إلى خبر. وثانيهما: مبتدأ لا يحتاج إلى خبر؛ بل يحتاج إلى مرفوع يكتفي به (وقد يكون فاعلا أو نائب فاعل).

[1] ابن هشام الأنصاري. عبد الله جمال الدين بن يوسف. شرح شذور الذهب. تح محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٥، ص ٢٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تتضح دلالة مصطلح "مبتدأ" من الدلالة اللغوية؛ إذ ينتمي إلى المادة اللغوية "بدأ" والتي تدل على أول الشيء وبدايته[1]، والمبتدأ اصطلاحا يشكل البداية الأصيلة للجملة الاسمية؛ وبذلك تشترك الدلالتان (الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية) في البداية؛ بداية الشيء وبداية الجملة الاسمية، ويتطابق المفهوم مع مصطلحه، ويدل عليه لوجود الملابسة والمشابهة بينهما.

ومن المصطلحات التي استخدمها ابن هشام في الدلالة على مفهوم المبتدأ:

أولا: **المبتدأ** وهو أكثر المصطلحات تواترا وذكرا في شرح شذور الذهب، يقول ابن هشام: "**المبتدأ** لا بد أن يكون عين الخبر نحو: زيد أخوك أو مشبها به نحو: زيد أسد."[2]

وثانيا: **الابتداء** وهو من المصطلحات التي استعملها ابن هشام للدلالة على المبتدأ تارة حيث يقول: "الرفع على مراعاة محل لا مع اسمها، فإنهما في موضع رفع **بالابتداء**؛ فتقول: لا رجلَ ظريفٌ في الدار."[3]، ويقول في موضع آخر: "زيدٌ يقومُ فزيد، مرفوع **بالابتداء** وعلامة رفعه الضمة."[4] وتارة أخرى يستعمل مصطلح "الابتداء" ويريد به العامل المعنوي لرفع

---

[1] انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. صححه أمين عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ط٣ ١٩٩٩. مادة بدأ، ١: ٣٣٣.

[2] ابن هشام: شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ص ٨٢.

[3] ابن هشام: شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ص ١١٩.

[4] المصدر سابق، ص ٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبتدأ، فيذكر قول الله تعالى: "وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ."[1] ثم يعلق على كلمة الأب فيقول: "وقع الأبُ في الآية مرفوعا **بالابتداء**."[2]

ثالثا: **المسند إليه** استعمله ابن هشام معبرا به عن المبتدأ إذ يقول: "زيد أخوك فالأخ مسند، وزيد **مسند إليه**."[3] وربما ذكر مصطلح "المسند إليه" من باب إطلاق العام على الخاص؛ إذ يدل المسند إليه على المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل .

وهذه المصطلحات استخدمت منذ نشأة النحو العربي، إذ نجدها عند سيبويه وعند النحويين من بعده، فقد جاء مصطلح "المبتدأ" في الكتاب لسيبويه (١٨٠ هـ)؛ إذ يقول: "هذا باب يُختار أن تكون فيه المصادر **مبتدأة** مبنيا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات."[4] ونجده عند المبرد (٢٨٥هـ) فيقول: "الضارب أخاه زيد. فالضارب **مبتدأ** وزيد خبره"[5] وعند ابن السراج (٣١٦هـ) فيذكر: "**المبتدأ** رفع بالابتداء والخبر رفع بهما نحو قولك: الله ربنا ومحمد نبينا."[6]

أما مصطلح الابتداء فقد اختلف النحاة في ذكره للدلالة على مصطلح "المبتدأ"، فأورد سيبويه مصطلح "الابتداء" كثيرا، يقول: "يذهب عبد الله فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في **الابتداء**، ومما يكون بمنزلة **الابتداء** قولك: كان عبد الله منطلقا

---

[1] القصص: ٢٣.

[2] ابن هشام: شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ص ٦٨.

[3] المصدر السابق. ص ٤٢.

[4] سيبويه. مصدر سابق ١: ٣٢٨.

[5] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب. تح محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب، د. ت، ص١: ١٨.

[6] ابن السراج، محمد بن سهل النحوي. الأصول في النحو. تح عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٤ ١٩٩٩، ص ١: ٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وليت زيدا."[1] أما استعماله عند المبرد فقليل نادر ومن ذلك قوله: "الذي لا يكون اسما إلا بصلة، ولا تكون صلته إلا كلاما مستغنيا؛ نحو **الابتداء** والخبر، والفعل والفاعل...."[2] وقلما يرد ذكر مصطلح "الابتداء" مرادا به المبتدأ عند ابن السراج؛ يقول: "زيد ضربته وعمرو كلمته، إن عطفت على الجملة الأولى التي هي **الابتداء** والخبر رفعت."[3]

وأُستخدِم مصطلحُ "المسند إليه" للدلالة على المبتدأ بقلة عند سيبويه، فيقول:"هذا باب الابتداء، فالمبتدأ كل اسم أُبتدئ ليبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبني عليه رفع بالابتداء. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ **ومسندٌ إليه**."[4] أما المبرد فاستعمل مصطلح "المسند إليه" للدلالة على عدة مفاهيم، وهي: المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، فقال:"هذا باب المسند **والمسند إليه** وهما مما لا يستغنى كل واحد من صاحبه فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره وما دخل عليه."[5] أما ابن السراج فيبدو أنه لم يذكر مصطلح "المسند إليه" البتة.

أما المصطلح الذي قُدّر له الشيوع حتى عصرنا الحاضر فهو مصطلح "المبتدأ". ويُرَجّح شيوع هذا المصطلح لعدة أسباب، أهمها: أنه مصطلح بسيط يستعمل للدلالة على مفهومه، وكونه مصطلحا أحادي الدلالة أي يدل على مفهوم المبتدأ فقط.

ومما ساهم في شيوع مصطلح "المبتدأ" في مقابل المصطلحات الأخرى التي تدل على المفهوم نفسه هو: عدم اقتصار المصطلحات الأخرى على دلالة واحدة حيث تعددت دلالة تلك المصطلحات، واشتركت فيها عدة مفاهيم، فقد كانت مصطلحات عامة غير مقيدة الدلالة؛

---

[1] سيبويه. مصدر سابق. ١: ٢٣

[2] المبرد. مصدر سابق، ١: ١٩.

[3] ابن السراج. مصدر سابق. ٢: ٢٥٣.

[4] سيبويه. مصدر سابق. ٢: ١٢٦.

[5] المبرد. مصدر سابق، ٤: ١٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـ"الابتداء" يدل على مفهوم العامل المعنوي لرفع المبتدأ. ويدل "المسند إليه" علـى المبتـدأ والفاعل ونائبه، فهو مصطلح عام. أما "المبتدأ" فيتميز بالدلالة على مفهوم واحد؛ لذا اسـتمر استعمال هذا المصطلح حتى عصرنا الحاضر كمصطلح رئيس دال على مفهومه.

وتعدد المصطلح للمفهوم الواحد، مرده إطلاق النحاة مصطلحات مستحدثة للدلالة علـى مفاهيم محددة، نتيجة لتعدد وجهات النظر في المسألة أو المفهوم أو النظر في كليته أو جزئيته أو خاصية فيه (وظيفة نحوية أو دلالية).

وهذا التعدد في المصطلح يتماشى وتطور العلم واتساع آفاقه لأي حقـل مـن حقـول المعرفة؛ إذ تبرز مصطلحات عدة للدلالة على مفهوم واحد، ثم تأخذ المصطلحات، مع تطور العلم ونضجه، بالإهمال والتبدد ليستقر مصطلح واحد للدلالة على المفهوم الواحد.

٢- الخبر

الخبر من المرفوعات في النحو العربي. وهو عند ابن هشام:"ما تحصل به الفائـدة مـع مبتدإٍ غير الوصف(فاعل الوصف)، ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات."[1]

فقد نظر ابن هشام في الخبر من ناحية وظيفية إذ رآه ما تتم به الفائدة للمبتدأ، مـستبعدا المبتدأ المشتق الذي يرفع فاعلا، أو نائبا مكتفيا به؛ كما أنه قدم ملحوظة في تعريفه فحواهـا أن خبر اسم الذات لا يكون زمانا.

وينقسم الخبر في النحو العربي إلى ثلاثة أقسام رئيسة أولها الخبر المفرد، وثانيها الجملة اسمية كانت أم فعلية، وثالثها شبه الجملة الظرفية أو المكونة من الجار والمجرور.

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٢١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يدل الخبر في اللغة على" النبأ وهو ما أتاك من نبأ عمن تستخبر عنه"[1] وفي الاصطلاح يدل على المسند في الجملة الاسمية، وهو الإخبار عن المبتدأ؛ فالدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية على وفاق واضح.

وقد استعمل ابن هشام مصطلحين للدلالة على مفهوم الخبر في النحو، وهما:

أولا: الخبر*، وهو أكثرهما شيوعا، إذ يقول: "إن حرف تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق، ويرفع الخبر خلافا للكوفيين."[3]

ثانيا: المسند، وهو أقلهما استعمالا، ويطلق على الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية، إذ يقول: "زيد أخوك، فالأخ: مسند، وزيد: مسند إليه."[4]

واستعمل سيبويه مصطلح "الخبر"*، ومن ذلك قوله:" هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ."[6]

---

[1] ابن منظور. مصدر سابق. مادة (خبر) ١٤: ١٩٧.

* استعمل ابن هشام مصطلح "الخبر" للدلالة على مفهوم آخر؛ وهو "ما احتمل التصديق أو التكذيب" لكنه ينتمي إلى علم المعاني في البلاغة العربية، ولا يعد استعمال هذا المصطلح من باب المشترك لاختلاف الحقل، وهما النحو العربي والبلاغة العربية. (ابن هشام. مصدر سابق ٥٧- ٥٨)

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق ٣٦.

[4] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق ٤٢.

* استعمل سيبويه مصطلح "الخبر" في دلالته البلاغية، إذ يقول:"هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى؛ فهي ظننت، وحسبت، وخِلت، وأُريتُ، ورأيت، وزعمت، وما يتصرف من أفعالهن. فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الإعمال والبناء على الأول، في الخبر والاستفهام، وفي كل شيء." (سيبويه. مصدر سابق ١: ١١٨- ١١٩)

[6] سيبويه. المصدر السابق ٢: ٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتبع المبرد سيبويه في استعماله مصطلح "الخبر"*، فقال:" إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل، جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، **والخبر**."[٢]

وسار ابن السراج على سننهما في استعمالهما مصطلح "الخبر"*، حيث يقول: "والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ **وخبر**."[٤]

ومن المصطلحات التي استخدمها النحاة في الدلالة على مفهوم الخبر: مصطلح "المسند" فقد ذكره سيبويه في كتابه: "هذا باب **المسند** والمسند إليه وهما مما لا يَغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بد." [٥] وتبعه المبرد في استعماله للمصطلح، إذ يقول: "هذا باب **المسند** والمسند إليه وهما مما لا يستغنى كل واحد من صاحبه، فمن ذلك قام زيد، والابتداء وخبره."[٦]

---

* كذلك استعمل المبرد مصطلح "الخبر " في الدلالة البلاغية، حيث يقول: "مَنْ وهي لمن يعقل تكون في الخبر والاستفهام، والمجازاة، وتكون في **الخبر** معرفة ونكرة." (المبرد. مصدر سابق ١: ٤١)

[2] المبرد. المقتضب. مصدر سابق ١: ٨.

* استعمل ابن السراج مصطلح "الخبر" في دلالة بلاغية، في قوله:"وفي النفي ما ذهب زيد ولم يقم عمرو، فالعامل هو الفعل على عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل فسواء كان الفعل مجزوماً أو منصوباً أو مرفوعاً أو موجباً أو منفياً أو خبراً أو استخباراً هو في جميع هذه الأحوال لا بدّ من أن يرفع به الاسم الذي بني له."[٣] (ابن السراج. مصدر سابق ١: ٧٥)

[4] ابن السراج. مصدر سابق، ١: ٦٤.

[5] سيبويه. مصدر سابق. ١: ٢٣.

[6] المبرد. مصدر سابق. ٤: ١٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمتأمل في هذه النصوص يلاحظ أن مصطلح "المسند" يدل على الخبر، ويدل على الفعل أيضا؛ لذا قلل النحويون من استخدامه مصطلحا دالا على الخبر، لما في هذا المصطلح من دلالة مشتركة، وبقي مصطلح "الخبر" للدلالة على مفهومه.

ويظهر عند سيبويه مصطلح "المبني على المبتدأ"، يقول:"رأيت متاعَك بعضُه فوقَ بعضٍ، إذا جعلت فوقاً في موضع الاسم **المبني على المبتدأ** وجعلت الأول مبتدأ كأنك قلت: رأيتُ متاعَك بعضُه أحسنُ من بعض، ففوق في موضع أحسنُ."[1] ولم أجد هذا المصطلح عند المبرد وابن السراج.

بقي مصطلح "الخبر" دالا على مفهومه في العصر الحديث، وربما يعود السبب في ذلك إلى تعدد دلالة مصطلح "المسند" في النحو العربي؛ إذ يدل على الخبر والفعل، وشيوعه في علم المعاني لذا تُرك المصطلح في النحو العربي؛ ولعل ترك مصطلح "المبني على المبتدأ" لطوره البدائي إذ يعد مصطلحا معقدا، وهو من أشكال المرحلة البدائية للمصطلحات، أما الخبر فهو مصطلح بسيط أحادي الدلالة لذا قدّر له البقاء دالا على مفهومه.

٣- الاختصاص:

يصنف الاختصاص ضمن باب المنصوبات، وهو أحد المفاعيل التي لم يذكر فعلها. فقد تعددت المفاعيل في النحو العربي، وقُسّمت إلى مفاعيل يظهر عاملها، وأخرى يلتزم حذف عاملها؛ ومنها الاختصاص.

---

[1] سيبويه. مصدر سابق. ١: ١٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والاختصاص عند ابن هشام هو: "اسم ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصه بحكم ضمير قبله."[1] ويستخدم ضميرا المتكلم أنا ونحن في باب الاختصاص، بكثرة، ويندر للغائب والمخاطب؛ والهدف من استخدامه يكون لعدة معان مثل: الفخر والتواضع والبيان.

يدل مصطلح "الاختصاص" في اللغة على الانفراد والخصوصية (أي ما تخصه لنفسك)[2] أما في النحو العربي فيدل على مفعول به حذف فعله، ويقدر هذا الفعل بأخص، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف. أما في ؛ فالدلالة اللغوية العامة تتماشى والدلالة الاصطلاحية الخاصة، إذ يدل المثال السابق على أن العرب قد اختصوا وانفردوا بإقراء الضيف.

وقد ورد مصطلح "الاختصاص" عند ابن هشام، يقول:"من المفعولات التي التزم معها حذف العامل: المنصوب على **الاختصاص**."[3] وكذلك ورد هذا المصطلح عند النحاة القدماء إذ نجده عند سيبويه، فيقول: "هذا باب من **الاختصاص** يجري على ما جرى عليه النداء."[4] لكن سيبويه ذكر مصطلحين آخرين للدلالة على الاختصاص، أولهما: المنصوب على التعظيم أو المدح؛ يقول: "هذا باب ما **ينتصب على التعظيم والمدح**."[5] وثانيهما: مصطلح المنصوب على الشتم، فيقول:"هذا باب **ما ينتصب على الشتم**."[6] وذكر المبرد أيضا مصطلح الاختصاص، إذ يقول: "ونظير إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشتمال التسوية عليها قولك: اللهم اغفر لنا أيتها

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ص ٢٤٢.

[2] ابن منظور. مصدر سابق. مادة خصص (٤: ١٠٩).

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ص ٢٤٢.

[4] سيبويه. مصدر سابق، ٢: ٢٣٣.

[5] المصدر سابق، ٢: ٦٢، ١٩٤.

[6] المصدر سابق. ٢: ١٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العصابة. فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة لأن فيها **الاختصاص** الذي في النداء."[1]

وذكر ابن هشام مصطلح "المنصوب بأخص"، للدلالة على مفهوم الاختصاص؛ إذ يقول ابن هشام:"**المنصوب بأخص** بعد ضمير المتكلم، ويكون بأل نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، ومضافا نحو: نحن معاشر الأنبياء لا نُورَث، ما تركناه صدقة."[2]

أما ابن السراج فقد اصطلح على مفهوم "الاختصاص" مصطلح "مضارع النداء"، يقول:"باب **مضارع النداء**."[3] لكنه أشار إلى مصطلح "الاختصاص" وضمنه تحت باب مضارع البناء، يقول:"اعلم أن كل منادى **مختص**، وأن العرب أجرت أشياء لما اختصتها مجرى المنادى كما أجروا التسمية مجرى الاستفهام، إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل، أو نفعل نحن كذا وكذا أيها القوم. واللهم اغفر لنا أيتها العصابة."[4]

لعل استمرار مصطلح "الاختصاص" للتعبير عن مفهومه يعود لعدة أسباب في طليعتها: كون مصطلح الاختصاص مصطلحا بسيطا وهو أسهل للاستعمال والحفظ، أما المصطلحات الأخرى فهي مصطلحات معقدة، فضلا عن ذلك تعد بعض المصطلحات الأخرى وصفا لأغراض استعمال الاختصاص، وهي المدح والتعظيم والشتم؛ أما مصطلح "الاختصاص" فقد احتوى هذه الأوصاف جميعها؛ فأغنى بعمومه عن تخصيص الحالة وتأويلها وبهذا سهّل

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ٣: ٢٩٨.

[2] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ص ٢٤١.

[3] ابن السراج. مصدر سابق. ١: ٣٦٧.

[4] المصدر سابق. ١: ٣٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استخدامه وذاع بين النحاة، كما أن للملابسة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية دورا في بقاء المصطلح.

٤- الإغراء:

الإغراء أحد المفاعيل التي حُذِف عاملها في النحو العربي، ويقدّر العامل فيها تقديرا، بفعل محذوف تقديره الزم أو اطلب أو افعل.

والإغراء عند ابن هشام هو: "تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه."[1] ومثّل عليه، بقول الشاعر:

أَخاكَ أَخاكَ؛ إنَّ مَنْ لا أَخا لَهُ كَساعٍ إلى الهَيْجا بِغيرِ سلاحِ

ويدل الإغراء في اللغة على:" الولع، فيقول: أُغري به: أولع، وغرّى الشيء: ألصقه بالغراء أو طلاه به."[2] ونستدل من كلا الدلالتين على أن هناك مشابهة بينهما، والمشابهة هي الولع بالشيء فيقتضي أن تلزم الشيء الذي أحببت، وتلصق به. ومن خلال قول الشاعر المذكور نقدر الفعل (الزم) للمفعول به أخاك.

واستعمل ابن هشام مصطلح "المنصوب بالزم" في شرح الشذور مساويا لمصطلح "الإغراء"، يقول: "ومن المحذوف عامله: **المنصوب بالزم** ويسمى **إغراء**."[3]

أما النحاة القدماء فقد تفاوتوا في استعمال المصطلحات، إذ نرى سيبويه يطلق مصطلح" الأمر" فيقول: "هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذ علمت أنَّ الرجل مستغن عن لفظك بالفعل. وذلك قولك: زيدا وعمرا ورأسه وذلك أنّك رأيت

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ص ٢٤٦.

[2] ابن منظور. مصدر سابق. مادو (ولع).

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ص ٢٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيـــدان أي وقع عملك بزيدٍ."[1]

أما المبرد فقد استعمل مصطلح "الإغراء" الذي لم نلمس له وجودا في كتاب الأصـــمعي، يقول:"وأما الأصمعي فزعم أنّ هذا الشعر:يا نَصرُ نصرًا نَصرًا، وأنه إنما يريد المصدر؛ أي انصرني نصرا. وقال أبو عبيدة: هذا تصحيف: إنما قاله لنصر بن سيَّار: يا نـــصر نـــصرا نصرا **إغراء**، أي عليك نصرا، ويغريه به."[2]

وتابع ابن السراج سيبويه في استعماله مصطلح "الأمر" للدلالة على مفهوم الإغـــراء، وأضاف مصطلح "ما انتصب على الزم، يقول: "المضمر المتروك إظهاره، المستولي على هذا الباب **الأمر** وما جرى مجراه، وقد يجوز في غيره، فمن ذلك ما جرى على **الأمر** والتحـــذير، نحو قولهم:إياك، إذا حذرته، والمعنى: باعد إياك، ولكن لا يجوز إظهاره.... ومما جعل بـــدلا من الفعل:" الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربا ضربا، **انتصب على الزم**."[3]

أما المصطلح الذي قدّر له البقاء، فهو مصطلح "الإغراء" الذي استعمله المبرد، وربمـــا يعود السبب في بقائه لوجود ملابسة بين الدلالتين؛ اللغوية والاصطلاحية، كما أن مـــصطلح "الأمر" يدل على مفهوم آخر، وهو الطلب. ويعد مصطلح "مـــا انتـــصب علـــى الـــزم" مـــن المصطلحات المعقدة الوصفية، والمصطلح البسيط أيسر في التعليم والتناقل من المصطلحات الأخرى؛ لذا شاع مصطلح "الإغراء".

---

[1] سيبويه. مصدر سابق ١: ٢٥٣.

[2] المبرد. مصدر سابق، ٤: ٢١٠- ٢١١.

[3] ابن السراج. مصدر سابق ٢: ٢٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥- الجر:

الجر أحد حالات الإعراب، وهو مختص بالاسم، ومن علاماته؛ إذ يُعَرّفه ابن هشام بأنه: "أحد حالات الإعراب المختصة بالأسماء، سُبِق فيه اسم بأحد حروف الجر أو كان مضافا لاسم آخر، أو كان مجاورا لمجرور.[١]

والجر عند ابن هشام ثلاثة أقسام: المجرور بحرف الجر، والمجرور بالإضافة، والمجرور بمجاورة المجرور.[٢]

يدل مصطلح "الجر" على حالة إعرابية تقتضي الكسرة في آخر الاسم أو ما يسد مسدها؛ وذلك إن كان الاسم مضافا إليه أو مسبوقا بحرف جر أو مجاورا لمجرور أو تابعا له. أما في اللغة فيدل "الجر" على الجذب وانجرار الشيء."[٣]

فالدلالة اللغوية توصل إلى الدلالة الاصطلاحية؛ إذ يوحي الجر بالسحب والجذب، وهي الحالة التي تحدث في الفم حيث ينجر الفك الأسفل إلى أسفل عند النطق بالكسرة التي هي علامة الجر.

ويشترك مصطلحا "الجر" و"الخفض" في الدلالة على المفهوم ذاته عند ابن هشام؛ كما هو الحال عند علماء النحو السابقين له. فيقول ابن هشام في أنواع الإعراب:" وما هو خاص بالاسم، وهو **الجر**، نحو: "بزيد"؛ ف"زيد" مجرور بالباء؛ وعلامة جره الكسرة."[٤]

ويقول أيضا في شواهد جمع المذكر السالم:"ومن شواهد سنينَ قوله تعالى: " وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً."[١] تقرأ (مائة) على وجهين: منونة، وغير منونة؛ فمن

---

[1] انظر: ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٣٣٣.

[2] المصدر سابق، ٣٣٣.

[3] ابن منظور. مصدر سابق. مادة (الجر).

[4] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نَوَّنَهَا فـ"سنين" بدل من ثلاث؛ فهي منصوبة، والياء علامة النصب، قيل: أو مجرورة بدل من مائة، والياء علامة **الجر**، وفيه نظر؛ لأن البدل يعتبر لصحته إحلالُه محلَّ الأول مع بقاء المعنى، ولو قيل ثلاث سِنِينَ لاختَلَّ المعنى كما ترى، ومَنْ لم ينونها فسنين مضاف إليه، فهي مخفوضة، والياء علامة **الخفض**."[1]

ومصطلح "الجر" من المصطلحات التي ذكرت منذ نشأة النحو العربي، إذ يقول سيبويه في الكتاب: "هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهي تجرى على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف."[2] غير أن سيبويه استعمل مصطلح "الإضافة" للدلالة على مفهوم الجر؛ إذ يقول: "والكسر فيها قولهم في باء **الإضافة** ولامها: بزيدٍ، ولزيد."[3] ولم يستعمل هذا المصطلح من جاء بعده من النحاة.

وتبع المبردُ سيبويه في استعماله مصطلح الجر، غير أنه استخدم مصطلح "الخفض" للدلالة على مفهوم الجر، يقول: "وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: على الرفع، والنصب، و**الجر**."[4] ويقول أيضا:"وكذلك قاضٍ فاعلم، لو سمَّيت به امرأة لانصرف في الرفع و**الخفض**؛ لأن التنوين يدخل عوضا مما حذف منه."[5]

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٨٧.

[2] سيبويه. مصدر سابق. ١ :١٣.

[3] المصدر سابق. ١ :١٧.

[4] المبرد. مصدر سابق ١: ٤.

[5] المصدر سابق ١: ١٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتبع ابن السراج المبرد في استعماله لمصطلحي "الجر" و"الخفض"، فيقول: "فإذا ثنيت الاسم المرفوع لحقه ألف ونون، فقلت: المسلمان والصالحان، وتلحقه في النصب والخفض ياء ونون، وما قبل الياء مفتوح ليستوي النصب والجر، ونون الاثنين مكسورة أبدا."[1]

أما المصطلح الذي شاع للتعبير عن مفهومه في العصر الحديث، فهو "الجر"؛ وربما يعود السبب في ذلك إلى أن مصطلح "الإضافة" يدل على مفهومين، فعدل عن مصطلح "الإضافة" للتعبير عن مفهوم الجر، وأما عدم استعمال مصطلح "الخفض" فقد يعود السبب إلى استعمال سيبويه مصطلح "الجر" وعدم استعماله ذلك المصطلح، وتبعه جل النحاة من بعده في استعماله "الجر"؛ لكن المبرد استعمل مصطلحي "الخفض" و"الجر" معا دون أي تفريق بينهما، وبقيت الغلبة لمصطلح الجر؛ وهو مصطلح بسيط فيه ملابسة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية.

٦- النعت:

النعت أحد التوابع في النحو العربي التي تفيد تخصيص متبوعه، ويطابقه في التعريف والتنكير، والعدد، والجنس، والإعراب، ويعرف ابن هشام النعت بأنه: "تابعٌ مشتقٌ أو مؤولٌ به، يفيد تخصيص متبوعِه أو توضيحَه أو مدحَه أو ذمَّه أو تأكيده أو الترحم عليه، ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب ومن التعريف والتنكير، ولا يكون أخص منه، وأمرُه في الإفراد والتذكير وأضدادهما."[2]

---

[1] ابن السراج ١: ٤٦.

[2] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٤٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويدل مصطلح "النعت" في اللغة على الوصف؛ وهو "وصفك الشيء بما فيه وتبالغ."

وأضاف ابن منظور أن النعت مقتصر على الجيد والمستحسن من الصفات فقط.[1]

وقد تتوافق الدلالة اللغوية للنعت مع الدلالة الاصطلاحية، على أن الدلالة اللغوية تجعل القارئ في حيرة، فقد طابقت الدلالة بين النعت والصفة في غير موضع حتى شملت المطابقة في التعريف فالنعت، كما ذكر، هو الصفة، والصفة هو وصفك الشيء بحليته ونعته.[2]

كذلك استعمل النحاة مصطلحي "النعت" والصفة" على أنهما صورة لمسمى واحد، فكل مصطلح منهما مساو للآخر، ويسد مسده، حيث يقول ابن هشام:"المفعول به عند المحققين مُقدَّمٌ في النيابة على غيره وجوبا؛ لأنه قد يكون فاعلا في المعنى كقولك: "أعطيْتُ زيدا دينارا" ألا ترى أنه آخذ؟ وأوضح من هذا "ضارب زيد عمرا" لأن الفعل صادرٌ من زيد وعمرو؛ فقد اشتركا في إيجاد الفعل، حتى إن بعضهم جوَّز في هذا المفعول أن يُرفع وَصْفُهُ فيقول: "ضارب زيدٌ عَمْراً الجاهلُ" لأنه نعت المرفوع في المعنى."[3]

والمتأمل في هذا القول يلاحظ أن كلا المصطلحين "النعت" و"الصفة" استخدما للدلالة على المفهوم ذاته، دون تمييز بينهما.

وكان ابن هشام في استعماله للمصطلحين تابعا لمن سبقه من النحاة، فنرى سيبويه استعمل مصطلحي "النعت" و"الصفة" معا وللمعنى ذاته، فيقول سيبويه: "هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه، وذلك قولك: مررتُ برجل حسنٍ أبوه، ومررت برجلٍ كريمٍ أخوه، وما أشبه هذا، نحو المسلم والصالح والشيخ والشاب.

---

[1] انظر: ابن منظور. مصدر سابق، مادة نعت (١٤: ١٩٧)

[2] انظر: المصدر سابق، مادة وصف (١٥: ٣١٥)

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ١٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإنما أجريت **الصفات** على الأول حتى صارت كأنها له لأنك قد تضعها في موضع اسمه فيكون منصوبا ومجرورا ومرفوعا، و**النعت** لغيره وذلك كقولك: مررتُ بالكريم أبوه، ولقيتُ موسَّعا عليه الدنيا، وأتاني الحسنةُ أخلاقُه، فالذي أتاك والذي أتيتَ غيرُ صاحب الصفة، وقد وقع موقعَ اسمه وعمل فيه ما كان عاملا فيه، وكأنك قلت: مررتُ بالكريم، ولقيتُ موسَّعا عليه، وأتاني الحسنُ، فكما جرى مجرى اسمه كذلك جرى مجرى **صفته**." [1]

وكذلك استخدم المبرد المصطلحين معا للتعبير عن المفهوم ذاته، إذ يقول:" هذا باب معرفة بنات الأربعة التي لا زيادة فيها، فمنها ما يكون على (فَعْلَل)، فيكون اسما و**صفة**، فالاسم نحو جعفر، ونهشل. و**النعت**، مثل سلجم، وسلهب. ويكون على (فُعْلُل) فيهما. فالاسم؛ نحو البرثن، والترتم. و**الصفة**، نحو قولك رجل قلقل، وناقة كحكح. ويكون على (فِعْلِل) فيهما، فالاسم البربرج والخمخم. و**النعت** اللطلط وهو قليل. ويكون على (فِعْلَل) فيهما. فالاسم درهم. و**الصفة** هجرع. ويكون على فِعَلٌ غير مضاعف في **النعت** خاصة. وذلك قولهم: سبطر وقمطر."[2]

ويُلاحظ على هذا النص أن المبرد استخدم المصطلحين للتعبير عن المفهوم ذاته، وحلَّ كل منهما موضع الآخر.

وتبعهما ابن السراج في استعمال المصطلحين معا للدلالة على المفهوم ذاته، يقول: "تقول: يا أيها الرجل أقبل، فيكون "أي" ورجل كاسم واحد "فأي" مدعو، والرجل **نعت** له، ولا يجوز أن يفارقه **نعته** لأن "أياً" اسم مبهم ولا يستعمل إلا بصلة، إلا في الجزاء والاستفهام، فلما لم يوصل، أُلزم **الصفة** لتبينه كما كانت تبينه الصلة. و"ها" تبينه وكذلك إذا قلت : يا هذا

---

[1] انظر: سيبويه. مصدر سابق. ٢: ٢٢.

[2] انظر: المبرد. مصدر سابق. ١: ٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرجل، فإذا قلت: يا أيها الرجل، لم يصلح في "الرجل" إلا الرفع لأنه المنادى في الحقيقة، و"أي" مبهم متوصل إليه به. وكذلك: يا هذا الرجل، إذا جعلت هذا سبباً إلى نداء الرجل، ولك أن تقيم **الصفة** مقام الموصوف فتقول: يا أيها الطويل ويا هذا القصير."[1]

أما المصطلح الآخر الذي استعمل للدلالة على مفهوم النعت فهو مصطلح "الوصف"، فقد استعمله سيبويه، إذ يقول[2]: "اعلم أنّ كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفةً فإنه إذا كان موصوفا أو **وصفا** أو خبرا أو مبتدأ، بمنزلة النكرة المفردة. ويدل على ذلك قول الشاعر، وهو جرير:

ظَلِلنا بمُسْتَنّ الحَرور كأنّنا لَدى فَرَسٍ مُستَقْبِل الرِّيحِ صائِمِ "

وتبع المبرد سيبويه في استعماله مصطلح "الوصف" للدلالة على مفهوم النعت، يقول:" وفي كتاب الله عز وجل:" يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"[3] فالقول عندنا أن "مَنْ" مشتملة على الجميع؛ لأنها تقع للجميع على لفظ الواحد. وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى: ومن في الأرض. وليس المعنى عندي كما قالوا، وقالوا في بيت حسان:

فَمَنْ يَهْجُوا رسولَ الله مِنْكُمْ ويَمدحُه ويَنْصُرُه سَواءُ

إنما المعنى: ومن يمدحه وينصره، وليس الأمر عند أهل النظر كذلك؛ ولكنه جعل "مَن" نكرةً، وجعل الفعل **وصفاً** لها، ثم أقام في الثانية **الوصف** مقام الموصوف. فكأنه قال: وواحد يمدحه وينصره، لأن **الوصف** يقع في موضع الموصوف، إذ كان دالاً عليه."[4]

كما نجد مصطلح الوصف عند ابن السراج، إذ يقول: "اعلم: أن لك أن تصف زيدا وما

---

[1] ابن السراج. مصدر سابق ١: ٣٣٧.

[2] سيبويه. مصدر سابق. ١: ٤٢٥.

[3] الرحمن: ٢٩.

[4] المبرد. مصدر سابق. ٢: ١٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أشبهه في النداء وتؤكده وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان. أما **الوصف** فقولك: يا زيد الطويلُ والطويلَ فترفع على اللفظ وتنصب على الموضع، فإن وصفته بمضاف نصبت **الوصف** لا غير، لأنه لو وقع موقع زيد لم يكن إلا منصوبا، تقول: يا زيد ذا الجمة، وكذلك إن أكدته تقول: يا زيد نفسهُ ويا تميم كلكُم ويا قيس كلكُم."[1]

يبدو أن مصطلح "الوصف" لم يُستعمل إلا قليلا، حتى كاد أن يندثر بعد هؤلاء النحاة، وبقي مصطلحا "النعت" و"الصفة" يستعملان للدلالة على المفهوم ذاته.

٧- التوكيد

التوكيد أحد التوابع في النحو العربي، وينقسم إلى قسمين، هما: توكيد لفظي، يكون بإعادة اللفظ نفسه؛ وتوكيد معنوي يكون بألفاظ مخصوصة. ويظهر التوكيد بلفظ آخر، وهو التأكيد، لكن التوكيد هو الأفصح، كما يذكر الفيروز أبادي في القاموس المحيط: "التَّوكيدُ أفْصحُ من التَّأكيد."[2] ثم يؤكد ابن منظور ما ذكره الفيروز أبادي في قوله:"وكد: وكَّدَ العَقْدَ والعَهْدَ: أوثَقَه، والهمز فيه لغة. يقال: أوكَدْتُه. وأكَّدْتُه وآكَدْتُه إِيكاداً، وبالواو أفصح؛ ثم يحدد الدلالة اللغوية للتوكيد بأنها: "دخل في الكلام لإِخراج الشَّك وفي الأَعْدادِ لإِحاطةِ الأَجْزاء."[3]

أما التوكيد في الاصطلاح فيعرفه ابن هشام بأنه[4]: " تابع يقرِّر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول." ومثل على توكيد النسبة بـ "جاء زيد نفسه"، وعلى توكيد الشمول بـ"جاء الزيدان كلاهما."

---

[1] ابن السراج. مصدر سابق ١: ٣٣٤- ٣٣٥.

[2] القاموس المحيط. مصدر سابق. مادة (وكد).

[3] ابن منظور. مصدر سابق. مادة وكد.

[4] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٤٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن خلال المقارنة بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية يتضح أن هناك ملابسة بينهما؛ فكلا الدلالتين تدلان على تحقيق الكلام وإخراج الشك منه.

استعمل ابن هشام مصطلحي "التوكيد" و"التأكيد" في كتابه شرح شذور الذهب، إذ يقول: "التوابع خمسة: نعت و**توكيد** وعطف البيان وبدل وعطف نسق، وقال آخر: ستة؛ فجعل **التأكيد اللفظي** بابا وحده، و**التأكيد المعنوي** كذلك."[1]

ويقول في موضع آخر:"مثال المقرر لأمره في الشمول قوله عز وجل:" فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ."[2]؛ إذ لولا **التأكيد** لجوّز السامع كون الساجد أكثرَهم."[3]

ويبدو أن مصطلح التوكيد من المصطلحات التي ظهرت مبكرا، إذ نجده مستعملا عند سيبويه؛ إذ يقول: "وذلك قولك: رأيت قومك أكثرَهم، ورأيتُ بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناسا منهم، ورأيت عبد الله شخصه، وصرفت وجوهها أولها. فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد رأيت أكثرَ قومك، ورأيت ثُلُثَى قومك، وصرفت وجوه أولها، ولكنه ثنى الاسم **توكيدا**..."[4] واستعمل سيبويه مصطلح "التأكيد" مرة واحدة، يقول:"زعم الخليل رحمه الله أنهم يقولون: مُطِرْنا الزَّرعَ والضَّرعَ. وإن شئت رفعت على البدل وعلى أن تصيّره بمنزلة أجمعين **تأكيدا**."[5]

---

[1] المصدر سابق، ٤٣٢.

[2] سورة الحجرات: ٣٠.

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٤٣٢.

[4] سيبويه. مصدر سابق. ١: ١٥٠.

[5] سيبويه. مصدر سابق. ١: ١٥٩ -١٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقول في موضع آخر:"تقول:يا تيمَ تيمَ عديٍّ، ويا زيدَ زيد عمرو وذلك لأنك أردت بالأول: يا زيد عمرو، فإما أقحمت الثاني **تأكيدا** للأول، وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني، فكأنه التقدير: يا تيمَ عديٍّ يا تيم عديٍّ."[1]

وقد اقتدى ابن السراج بنهجهما في استعمله مصطلحي "التوكيد" و"التأكيد"،فقال: "التوابع خمسة: **التوكيد** والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف."[2] ويقول، أيضا:"فأما التوابع فنحو: النعت **والتأكيد** والبدل والعطف، ونحن نذكرها (ابن السراج) بعد ذكر الأسماء المنصوبات والمجرورات."[3]

واستعمل سيبويه مصطلحي "الصفة" و"النعت" للدلالة على مفهوم التوكيد، يقول:"وأما المضمر المحدَّث عنه فعلامته: هو، وإن كان مؤنثا فعلامته: هي، وإن حدّثت عن اثنين فعلامتهما: هما، وإن حدّثت عن جميع فعلامتهم: هم، وإن كان الجميعُ جميعَ المؤنث، فعلامته: هنَّ. ولا يقع هو في موضع المضمر الذي في فَعَلَ لو قلت فَعَلَ هو لم يجز إلا أن يكون **صفة**."[4]

ويقول في غير موضع: "فإن **نعتَه** حُسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد."[5]

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ٤: ٢٢٧.

[2] ابن السراج. مصدر سابق ٢: ١٩.

[3] المصدر سابق ١: ١٤٦.

[4] سيبويه. مصدر سابق. ٢: ٣٥١.

[5] سيبويه. مصدر سابق. ٢: ٣٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتبع المبرد سيبويه في استعماله مصطلح "النعت" للدلالة على التوكيد، يقول: "وكذلك ما نعته بالنفس في المرفوع. إنما يجري على توكيد فإن لم تؤكد جاز على قبح، وهو قولك قم أنت نفسك."[1]

وعلى الرغم من التعدد في المصطلحات الدالة على مفهوم التوكيد، إلا أن مصطلح "التوكيد" هو المصطلح المستعمل في عصرنا؛ إذ أهمل مصطلح "التأكيد" لعدم فصاحته وشاع مصطلح "التوكيد" عليه، وفَقَدَ مصطلحا "النعت" و"الصفة" الدلالة على مفهوم التوكيد، ذلك لدلالتهما على مفهوم آخر، فتركا الدلالة على مفهوم التوكيد، وأُبقيا للدلالة على المفهوم الآخر.

٨- البدل

البدل من التوابع في النحو العربي، ويدل في اللغة على: "الخلف والعِوَض"[2] وهو عند ابن هشام: "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة (بين البدل والمبدل)."[3]

ويُرى من هذا التعريف أن ابن هشام أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان عندما قال المقصود بالحكم، فهذه التوابع ليست مقصودة بالحكم، وإنما يكون الأول هو المقصود بالحكم (المنعوت، المؤكَّد، المعطوف عطف بيان)، وأخرج العطف في قوله "بلا واسطة" لأن العطف يحتاج إلى أداة هي حرف عطف؛ فبذلك شمل التعريف المصطلح، فكان جامعا مانعا.

وهناك مشابهة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية؛ إذ يعوض عن المبدل منه بالبدل في كلتا الدلالتين؛ ومن هنا جاء الاصطلاح عليه بالبدل.

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ٣: ٢١٠.

[2] سيبويه. مصدر سابق. ١: ٤٣١.

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق ٤٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقسم البدل إلى ستة أقسام، وهي: بدل كل من كل: وهو ما شمل البدل المبدل منه كاملا، وبدل بعض من كل: وهو ما شمل البدل فيه بعض المبدل منه. وبدل اشتمال: وهو ما كان البدل ملابسا له، ومشتملا على خصائص معنوية فقط؛ وبدل الإضراب: وهو أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين بالحكم قصدا صحيحا، وليس بينهما توافق كلي، وبدل النسيان: وهو بدل يبيَّن فيه فساد قصده ويذكر البدل لتصويب الفساد، وبدل الغلط: وهو بدل يُخطئ فيه المتكلم بلفظ اسم لا يُراد النطق به ثم يصوب الخطأ.

ويبدو أن مصطلح "البدل" من المصطلحات التي وصلت مستقرة إلى عهد ابن هشام، إذ لم يُستعمل سوى هذا المصطلح للدلالة على مفهومه، كذلك وُجد عند سيبويه مصطلحا مستقرا، فيقول:" ومنه أيضا: مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ، جمعت الاسم وفرّقت النعت، وإن شئت كان المسلم والكافر **بدلا**."

وكذلك استعمل المبرد مصطلح "البدل"، إذ يقول:"وتقول: ضربت أخاك زيدا، فلا يكون (زيد) إلا **بدلا**، لأنه اسم علم."[1] ولم يستعمل سيبويه والمبرد سوى مصطلح "البدل" للدلالة على مفهومه.

أما ابن السراج فقد استعمل مصطلحي "البدل" و "عطف البدل" للدلالة على المفهوم ذاته، إذ يقول: "وإذا قلت ما قام القوم إلا زيد، فالرفع عند البصريين على البدل، وعند الكوفيين على العطف."[2] و يقول: "الرابع من التوابع: **عطف البدل**"[3] ثم يستعمل مصطلح البدل مباشرة، فيقول:"البدل على أربعة أقسام."[4]

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ١: ٢٦.

[2] ابن السراج. مصدر سابق. ١: ٣٠٣.

[3] المصدر سابق. ٢: ٤٦.

[4] المصدر سابق. ٢: ٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بقي مصطلح "البدل" مستعملا في العصر الحديث، وذلك لشيوعه عند جل نحاة العرب القدماء، أما مصطلح "عطف البدل" فقد انفرد ابن السراج باستعماله، وكان استعماله للمصطلح نادرا، وفي المقابل استخدم مصطلح "البدل" عند النحاة بكثرة.

٩- البناء:

البناء أحد الأبواب الرئيسة في النحو العربي، ووصفه ابن هشام بأنه نقيض الإعراب، وفسره بقوله:"ليس البناء أثرا يجلبه العامل في آخر الكلمة."[1] ومثل عليه بكلمة "هؤلاء" إذ يرى أن العامل لم يجلب الكسرة في آخرها، بدليل وجودها مع اختلاف الموقع الإعرابي للكلمة.

ويعرف ابن هشام البناء بأنه: "لُزوم آخرِ الكلمة حالة واحدة لفظا أو تقديرا."[2]

فالبناء: هو ثبات حركة ظاهرة أو مقدرة في آخر الكلمة باختلاف موقعها الإعرابي، والحركة الظاهرة نحو: هؤلاءِ، فإنها مبنية على الكسرة، أما البناء على الحركة المقدرة، نحو: قضى، فإنها مبنية على فتحة مقدرة على الألف للتعذر؛ أما إذا تغيرت هذه الحركة بتغير موقعها الإعرابي فهو الإعراب.

ولو أمعنا النظر في المعنى اللغوي لمادة "بني"، لوجدنا ملابسة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية؛ إذ إن الدلالة اللغوية العامة للمادة هي: الثبات والدوام، وقد ذكر ابن منظور تعليلا لإطلاق مصطلح "البناء" :"وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب، سمي بناء من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره."[3] ويُفهم من هذا القول أن الملابسة بين الدلالتين هي الثبات.

---

[1] ابن هشام شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ص ١٠٠.

[2] المصدر سابق، ص ١٠٠.

[3] ابن منظور. مصدر سابق. بني (١: ٥٢٠)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وابتُدع ابن هشام تقسيما للبناء لم يُسبق إليه_ كما يرى؛ إذ يقول: "شرعت في تقسيم البناء تقسيما غريبا لم أسبق إليه، وذلك أنني جعلت المبني تسعة أقسام."[1]

وأقسام البناء عنده هي:

المبني على السكون، والمبني على السكون، أو نائبه*، والمبني على الفتح، والمبني على الفتح، أو نائبه، والمبني على الكسر، والمبني على الكسر، أو نائبه، والمبني على الضم، والمبني على الضم، أو نائبه، وأخيرا ما ليس له قاعدة مستقرة (المبني على السكون، الفتح، الكسر، الضم).

ويبدو أن مصطلح "البناء" من المصطلحات التي استقرت مبكرا في علم النحو إذ لم يذكر ابن هشام إلا مصطلح البناء للدلالة على مفهومه، فيقول:" ما لزم **البناء** على السكون، وهو نوعان: أحدهما: المضارعُ المتصلُ بنون الإناث."[2]

كذلك لم يُذكر في مؤلفات النحاة القدماء إلا هذا المصطلح للدلالة على مفهوم البناء، يقول سيبويه:"ما يبنى عليه الحرف **بناء** لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب."[3]

ويذكر المبرد مصطلح "البناء" فيقول:" فأما ما كان من ذلك على (فَعَل) قلّت حروفه أو كثرت إذا أحاط به معنى (فَعَلَ)، نحو: ضرب، وعلم، وكرم، وحمِد، ودحرج، وانطلق، واقتدر، وكلّم، واستخرج، واغدودن، واعلوّط، وقاتل، وتقاتل، وكل ما كان في هذا المعنى،

---

[1] ابن هشام شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ص١٠٠.

* المقصود بـ"النائب" هنا: ما يسد مسد هذه الحركات من العلامات الإعرابية، نحو: يبنى فعل الأمر اضربا على حذف النون من آخره؛ إذ تعد هذه العلامة نائبا عن السكون.

[2] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ص ١٠١.

[3] أنظر: سيبويه. مصدر سابق، ١ :١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك إن بنيته بناء ما لم يسمّ فاعله، نحو: ضُرِب، ودُحرِج، وأُستخرِج، فهذا كله مبنيٌ على الفتح."[1] وتبعهم في ذلك ابن السراج فيقول:" باب الإعراب والبناء والمبني."[2]

١٠- الإعراب:

الإعراب نقيض البناء؛ وهو عند ابن هشام: "أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع."[3]

ومصطلح "الإعراب" يدل على مفهومه ويرتبط به؛ إذ يدل معناه اللغوي على الإبانة والإفصاح.[4] ويدل معناه الاصطلاحي على تمييز الحركة الإعرابية (الظاهرة والمقدرة) وإظهارها في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع. ولو دققنا النظر في المادة اللغوية(عرب) لوجدناها تلتقي مع الدلالة الاصطلاحية، إذ إن الإعراب يوضح النص ويبينه ويساعد على فهمه؛ ويعلل ابن منظور سبب إطلاق مصطلح "الإعراب" فيقول:"وسمي الإعراب إعرابا لتبيينه وايضاحه."[5]

والملاحظ وفق تعريف ابن هشام أنه قد حصر الإعراب في الاسم المتمكن* والفعل المضارع، فالاسم معربٌ في النحو العربي؛ لأن الإعراب هو الأصل فيه، والفعل المضارع معرب لمشابهته الاسم.

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ٢: ٢.

[2] ابن السراج. مصدر سابق. ١: ٤٥.

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ص٥٩.

[4] ابن منظور. مصدر سابق. مادة عرب، (٩: ١١٤).

[5] ابن منظور. مصدر سابق. مادة عرب، (٩: ١١٤).

* الاسم المتمكن: هو الاسم المنصرف، والذي يقبل تنوين التمكين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما أقسام الإعراب فقد قسمها ابن هشام إلى أربعة أقسام، وهي: الرفع والنصب والجر والجزم.

ويبدو أن مصطلح "الإعراب" من المصطلحات التي ظهرت مبكرا منذ مرحلة النشأة لعلم النحو العربي، إذ نجده عند جل نحاة العرب، ومن ذلك قوله:" وسألته عن أمسِ اسم رجل؟ فقال: مصروف؛ لأن أمسِ ليس ها هنا على الحد، ولكنه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة، كما فعلوا ذلك بأين؛ وكسروه كما كسروا غاقِ لغير إعراب. فإذا صار اسما لرجل انصرف؛ لأنك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع، كما أنك إذا سميت بغاقِ صرفته. فهذا يجري مجرى هذا كما جرى ذا مجرى لا."[1] ويقول أيضا:"هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال."[2]

إلا أن سيبويه يذكر مصطلح "حرف الإعراب" للدلالة على العلامة الإعرابية الظاهرة، يقول:"واعلم أنك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوّن يكون في الرفع ألفاً ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية."[3]

---

[1] سيبويه. مصدر سابق. ٢: ٢٨٣.

[2] المصدر سابق. ٢: ٦.

[3] سيبويه. مصدر سابق. ١: ١٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

واستعمل المبرد مصطلح "الإعراب" فيقول:"اعلم أن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء." [1]

كذلك استعمل ابن السراج المصطلح ذاته، إذ يقول:" الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن وأعني بالتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية ويكون بحركات ثلاث : ضم وفتح وكسر فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعا." [2]

ومن خلال دراسة المصطلحات النحوية عند النحاة ومتابعتها وفق المراحل الزمنية متمثلة في سيبويه والمبرد وابن السراج يتبين لنا أن المصطلحات البسيطة هي نتاج مراحل متقدمة في النحو العربي، إذ تبدأ المصطلحات أول ذي بدء مصطلحات مركبة أو معقدة، وفي غالبها تكون مصطلحات وصفية، ثم يظهر مصطلح بسيط إلى جانبها ينازعها في الانتشار والشيوع حتى تتلاشى تلك المصطلحات ليُكتب القبول للمصطلح البسيط فيسود.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ٢: ١.

[2] ابن السراج. مصدر سابق. ١: ٤٥.

ثانيا: المصطلحات المركبة:

١- الفعل المضارع

ينقسم الفعل في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام: فعل ماض حدث في الماضي وانتهى، وفعل مضارع يحدث في الوقت الحاضر وهو مستمر لم ينته، وفعل أمر وهو طلب حدوث فعل في المستقبل. كذلك يقسم الفعل المضارع من حيث الزمن إلى قسمين، وهما: الحاضر: الفعل الذي يحدث في الوقت الحالي، والمستقبل: الفعل الذي يحدث في الوقت اللاحق.

ويعد الفعل المضارع معربا ما لم تتصل به نون الإناث أو نون التوكيد اتصالا مباشرا، وكذلك يعد الفعل المضارع مرفوعا ما لم يسبق بناصب أو جازم.

واكتفى ابن هشام بذكر بعض العلامات التي يعرف بها الفعل المضارع دون أن يحده بتعريف جامع مانع يبين حقيقته المعنوية، فيقول: "ما يقبلُ لم كلم يقمْ، وافتتاحُه بحرف من"تأيت" مضمومٍ إن كان الماضي رباعيا كأُدحرجُ، وأجيبُ، ومفتوحٍ في غيره كأضربُ واستخرجُ."[1]

وفي اللغة تدل المادة اللغوية "ضرع" على المشابهة، فيقال:ضارعه: شابهه، وتضارعا: تشابها.[2] واصطلح على هذا الفعل بالمضارع لمضارعته الاسم؛ أي مشابهة هذا الفعل للاسم في الحركات والسكنات؛ وهذه هي الملابسة بين المصطلح والمفهوم الذي نادى به النحويون القدماء.[3]

واستعمل ابن هشام مصطلح "الفعل المضارع"، إذ يقول:"من المرفوعات: **الفعل المضارع** إذا تجرد من ناصب أو جازم، كقولك: يقومُ زيدٌ، ويقعد عمرٌو."[4] ونجده في بعض

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٤٤.

[2] انظر: ابن منظور. مصدر سابق، مادة (ضرع).

[3] انظر: ابن السراج: مصدر سابق ١: ٣٩.

[4] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٢٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المواضع يطلق عليه "المضارع" طلبا للاختصار، يقول:"أنواع الفعل ثلاثة: ماض، وأمر، ومضارع."[1]

أما النحاة القدماء فقد استعملوا عدة مصطلحات للدلالة على مفهوم الفعل المضارع، منها: مصطلح "الفعل المضارع لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون"، فقد استعمله سيبويه، إذ يقول:"الرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، **وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون.** وذلك قولك: أفعلُ أنا، وتفعل أنتَ، أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن."[2]

كما استعمل سيبويه أيضا مصطلح "الفعل المضارع"، وهو من أكثر المصطلحات استعمالا عنده، إذ يقول:"وليس في **الأفعال المضارعة** جرٌّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم."[3]

ونجد عند المبرد مصطلح "الفعل المضارع"، فيقول: "**والأفعال المضارعة** هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الياء، والتاء، الهمزة والنون."[4] واستعمل هذا المصطلح ابن السراج، أيضا، حيث يقول: "**الفعل المضارع** أعرب لمضارعته الاسم، إذ كان أصل الإعراب للأسماء."[5]

كذلك استعمل سيبويه مصطلح "المضارع"، فقال:"إذا قلت هذا رجل ضارب، وتقول: إن فعل فعلت، فيكون في معنى إن يَفعَلْ أفعلْ، فهي فعلٌ كما أن **المضارع** فِعلٌ، وقد وقعت

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٤٤.

[2] سيبويه. مصدر سابق. ١: ١٣.

[3] المصدر سابق. ١: ١٤.

[4] المبرد. مصدر سابق. ٢: ١٣١.

[5] ابن السراج. مصدر سابق. ١: ١٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

موقعها في إنْ، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف."[1] وذكر المبرد مصطلح "المضارع"، إذ يقول: "فإعراب المضارع الرفع، والنصب، والجر."[2]

أما ابن السراج فلم يذكر مصطلح "المضارع" في معرض كتابه الأصول إلا قليلا، يقول:"ذكرُ المشتق من ذوات الثلاثة على مثال المضارع مما أوله ميمٌ: اعلم أنهم يشتقون للمكان والمصدر والزمان من الثلاثي، ولا يكاد يكون في الرباعي إلا قليلا أو قياسا. الأول : الثلاثي : يجيء على مثال الفعل المضارع على (يَفْعِلُ) و (يَفْعَلُ) فتقع الميم موقع حرف المضارعة للفصل بين الاسم والفعل"[3]

ومصطلح "الفعل المضارع" هو المصطلح الذي شاع في النحو العربي ولاقى قبولا عند جل النحاة؛ ذلك لأن المصطلح يدل على مفهومه دلالة تامة، إذ يدل الفعل على القسم الرئيس من أقسام الكلمة، ويدل المضارع على نوع الفعل. أما مصطلح "المضارع" فهو مصطلح بسيط مختصر لمصطلح "الفعل المضارع". ويكاد مصطلح "الفعل المضارع لأسماء الفاعلين" يهمل بعد سيبويه لأنه مصطلح معقد ووصفي.

٢- نائب الفاعل:

يندرج نائب الفاعل تحت باب المرفوعات في النحو العربي، وهو ما سد مسد الفاعل قام مقامه في الإعراب، إلا أنه ليس بفاعل أصلا ولم يقم بالفعل حقيقة إنما أُسند إليه الفعل بعد إخفاء الفاعل إما لعدم معرفته أو الخوف منه أو الخوف عليه، وغيرها من الأسباب.

---

[1] سيبويه. مصدر سابق. ١: ١٦.

[2] المبرد. مصدر سابق. ٤: ٨٢.

[3] ابن السراج. مصدر سابق. ٣ : ١٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكلمة نائب في اللغة هي: اسم فاعلٍ من الجذر (ن و ب) الذي يدل على القيام بـالأمر عوضا عن الآخر، يقول ابن منظور:"ناب عنـي فلان ينوب نوبا و منابا أي قام مقـامي؛ و ناب عنـي فـي هذا الأمر نـيابةً إذا قام مقامك."[1] أما في الاصطلاح النحوي فنائب الفاعل هو: "ما حذف فاعله و أقيم هو مقامه، وغير عامله إلى طريقة فُعِلَ أوْ يُفْعَلُ أوْ مَفْعُول، وهـو المفْعُولُ به."[2]

فالمعنى الاصطلاحي مستوحى من المعنى اللغوي ويدل عليه، إذ يشتركان في قيام بديل آخر ،وهو النائب، عن الفاعل الأصلي.

إضافة إلى مصطلح "نائب الفاعل" فقد استعمل ابن هشام مصطلح " مفعول ما لـم يسـمَّ فاعله"، مرادفا له؛ إذ يقول في بيان حدود تعريف الفاعل:"وقولي: "على جهـة قيامـه بـه أو وقوعه منه" مخرج **لمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله**، نحو: "ضُرِبَ زَيْدٌ" و "عَمْرٌو مَضْرُوبٌ غُلاَمُهُ" فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسندا إليهما لكن هـذا الإسـناد على جهة الوقوع عليهما، لا على جهة القيام به، كما في قولك: عَلِمَ زيدٌ، أو الوقوع منه كما في قولك: ضَرَبَ عمرٌو."[3]

ومع استعمال ابن هشام لهذا المصطلح إلا أنه اعترض عليه ورفضه، حيث يقول: "الثاني من المرفوعات: **نائبُ الفاعل**، وهو الذي يعبرون عنه **بمفعول ما لم يُسَمَّ فاعلـه**، والعبـارة الأولى أولى لوجهين؛ أحدهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره."[4]

---

[1] ابن منظور. لسان العرب. مادة نوب.

[2] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ١٨٨.

[3] المصدر سابق، ١٨٧.

[4] المصدر سابق، ١٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ففي هذا القول يقدم ابن هشام تعليلاً لرفضه مصطلح "مفعول ما لم يُسمّ فاعله" يكمن في أن نائب الفاعل يكون مفعولاً به وغيره من جار ومجرور، أو مصدر. أما مصطلح "مفعول ما لم يُسمّ فاعله" فيحصره بالمفعولية، كما أنه ذو دلالة ثنائية مزدوجة، إذ يدل على المفعول الثاني للفعل المتعدي لمفعولين والمبني للمجهول؛ أما مصطلح نائب الفاعل فذو دلالة أحادية؛ واستعمله ابن هشام بصورة أكثر من المصطلح الآخر.

أما المصطلحات التي استعملها النحويون في مرحلة النشأة فقد تعددت من نحوي لآخر فنرى سيبويه يستعمل مصطلح "المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّ فعله إلى مفعول آخر" يقول سيبويه:" هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول **والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر** والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له."[1]

أما المبرد فقد استعمل مصطلح "المفعول الذي لا يذكر فاعله." إذ يقول: "هذا باب **المفعول الذي لا يذكر فاعله** وهو رفع، نحو قولك: ضُربَ زيدٌ، وظُلِمَ عبدُ الله. وإنما كان رفعا، وحد المفعول أن يكون نصبا؛ لأنك حذفت الفاعل. ولا بد لكل فعل من فاعل؛ لأنه لا يكون فعل ولا فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد؛ إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه؛ كالابتداء والخبر."[2]

واستعمل في موضع آخر مصطلح "المفعول الذي قام مقام الفاعل" إذ يقول: "فإن جئت بمفعول آخر بعد هذا **المفعول الذي قام مقام الفاعل** فهو منصوب."[3] واستعمل مصطلح "ما لم

---

[1] سيبويه. مصدر سابق. ١: ٣٣.

[2] المبرد. مصدر سابق. ٤: ٥٠.

[3] المصدر سابق ٤: ٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يسمَّ فاعله" فيقول: "وعلى هذا المعنى تقول: في بيته يُؤتى الحكمُ" لأن الظرف حدُّه أن يكون بعد الفاعل، **وما لم يسمَّ فاعله** بمنزلة الفاعل."[1]

وهو عند ابن السراج "مفعول به بني على فُعِلَ" ومن ذلك قوله: "الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف: الأول: مبتدأ له خبر، والثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه، والثالث: فاعل بني على فعل، ذلك الفعل حديثا عنه. والرابع: **مفعول به بني على فُعِل** فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل. والخامس مشبه بالفاعل في اللفظ."[2]

ومصطلح "المفعول الذي لم يسمَّ من فعل به" يدل علة مفهوم نائب الفاعل عند ابن السراج، أيضا، فيقول: "شرح الرابع من الأسماء المرتفعة: وهو **المفعول الذي لم يسمَّ من فَعَلَ به**، إذا كان الاسم مبنيا على فعلٍ بني للمفعول ولم يُذكر من فعل به فهو رفع وذلك قولك: ضرب بكر، وأخرج خالد، واستخرجت الدراهم، فبني الفعل للمفعول على "فعل" نحو: ضُرِبَ و"أفعل" نحو: أُكرِم..."[3]

ومن خلال ما سُبق عرضه عن مصطلح "نائب الفاعل" يتضح لنا تعدد المصطلحات الدالة على مفهومه، مما يدل على اضطراب في وضع مصطلح مناسب لهذا المفهوم. وهذه المصطلحات جميعها مصطلحات معقدة قائمة على وصف المفهوم النحوي؛ لذا أُهملت جميعها وبقي مصطلح "نائب الفاعل" دالا على مفهومه؛ لما فيه من الاختصار والبيان والدلالة الأحادية.

---

[1] المصدر سابق. ٤: ١٠٢.

[2] ابن السراج. مصدر سابق ١: ٥٨.

[3] المصدر سابق ١: ٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- المفعول المطلق

المفعول المطلق من المنصوبات في النحو العربي، والمطلق في اللغة أورده ابن منظور حيث قال: " المطلق والطليق: سرّحه."[١] وهو ما لا يقيّد بقيد أو شرط وغير المعين. أما في الاصطلاح النحوي فهو:"المصدر الفضلة المؤكّد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده كـ"ضربت ضربا" أو "ضرب الأمير" أو "ضربتين" وما بمعنى المصدر مثله[٢]، نحو "**فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ**"[٣] و "**وَلا تَضُرُّوهُ شَيْئاً**"[٤] و" **فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً**."[٥]. ثم يعلل ابن هشام سبب هذا الاصطلاح، فيقول: " سمي مطلقا لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد."[٦]

وبهذا يكون ابن هشام قد وضح لنا المشابهة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية، وهي التحرر والبعد عن القيود.

لم يستعمل ابن هشام إلا مصطلح "المفعول المطلق للدلالة على مفهومه، إذ لا نجده قد استعمل مصطلحا آخر، ومن ذلك قوله: " ومثال: تنازع أكثرَ من عاملين أكثر من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلّم: تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثاً وثَلاَثِينَ." فدُبُرَ: ظرف، وثلاثاً: **مفعول مطلق**، وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة."[٧]

---

[1] لسان العرب. مصدر سابق. مادة "طلق".

[2] ابن هشام شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ص ٢٤٩.

[3] النساء: ١٢٩.

[4] التوبة: ٣٩

[5] النور: ٤.

[6] ابن هشام شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ص ٢٤٩.

[7] المصدر سابق. ص ٤٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما سيبويه فقد تعددت المصطلحات الدالة عنده على مفهوم المفعول المطلق، وهي:

١- اسم الحدث: استعمل سيبويه هذا المصطلح دالا به على المفعول المطلق، إذ يقول: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدّى إلى **اسم الحَدَثان** الذي أخذت منه؛ لأنه إنما يُذكر ليدلَّ على **الحدث**. ألا ترى أن قولك: قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهابٌ."[1]

٢- المصدر: وهو مصطلح آخر استعمله سيبويه للتعبير به عن المفهوم ذاته: ومن ذلك قوله: "هذا باب ما ينتصب من **المصادر** توكيدا لما قبله، وذلك قولك هذا عبد الله حقًّا وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطل، وهذا زيدٌ غير ما تقول.... وأما الحق والباطل فيكونان معرفة بالألف واللام نكرة؛ لأنهما لم ينزلا منزلة ما لم يتمكن من المصادر كسبحان وسعديك، ولكنهم أنزلوها منزلة الظن، وكذلك اليقين لأنك تحقق به كما تفعل ذلك الحق."[2]

وظاهر أن سيبويه أشار إلى نوع بنية المفعول المطلق وهو المصدر في تحديد المصطلح لمفهومه، أما مصطلح "اسم الحدث" فهو مصطلح صرفي وضع للتعبير عن المصدر، فكلاهما مصطلح صرفي لمفهوم واحد.

أما المبرد فقد استن بسنة سيبويه في بعض مصطلحاته، وخالفه في أخرى ومن المصطلحات التي استعملها المبرد:

١- المصدر: وهو أبرز المصطلحات التي استعملها في المقتضب، إذ يقول:"واعلم أن الفعلين إذ اتفقا في المعنى جاز أن يحمل **مصدر** أحدهما على الآخر، لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه. وذلك نحو قولك: أنا أدعك تركا شديدا، وقد تطويت في معنى انطويت."[3]

---

[1] سيبويه. مصدر سابق ١: ٣٤.

[2] سيبويه. مصدر سابق ١: ٣٧٩ – ٣٨٠.

[3] المبرد. مصدر سابق. ١: ٧٤-٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- اسم الفعل: لم يتسنّ لهذا المصطلح الشيوع والانتشار إذ لم يذكر في المقتضب إلا مرتين حيث يقول:" وأما المصادر فهي: **أسماء الأفعال**."[١] ويقول في الموضع الآخر: "اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول، أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى. والمفعول على ضروب: فمن ذلك المصدر، وهو **اسم الفعل**، وهو مفعول صحيح، لأن الإنسان يفعل، واسم فعله ذلك المصدر."[٢]

ويبدو أن المبرد استعمل مصطلح "المصدر" لأنه مصطلح بسيط ولقربه من الدلالة على مفهومه اللغوي.

أما ابن السراج فقد استعمل ما اتفق عليه سيبويه والمبرد وهو:

١- المصدر: وهو من المصطلحات التي ذكرت عند سابقيه، يقول ابن السراج " **المصدر** اسم كسائر الأسماء، إلا أنه معنى غير شخص. والأفعال مشتقة منه وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمة الثلاثة بتصرفها. والمصدر: هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين، فمعنى ذلك: قام زيد، وفعل زيد. قياما سواء."[٣]

إلا أنه أتى بمصطلح آخر لم يذكر عندهما، وهو مصطلح

٢- المفعول المطلق: ويبدو أن هذا المصطلح ظهر في عهد ابن السراج، إذ لم يذكر عند سابقيه، فيقول : "والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: **مفعول مطلق**، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه."[٤]

---

[1] المصدر السابق. ٣: ١٠٢، و

[2] المبرد. المصدر السابق. ٤: ٢٩٩.

[3] ابن السراج. مصدر سابق. ١: ١٥٩.

[4] المصدر سابق. ١: ١٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبدو أن السبب في تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم المفعول المطلق في مرحلة النشأة للنحو العربي كان مرده عدم استقرار النحو العربي فجاء سيبويه والمبرد بعدة مصطلحات إلى أن ظهر في عهد ابن السراج مصطلح "المفعول المطلق" للدلالة على مفهومه، وبقي مستعملا في عصرنا الحديث.

٤- **جزاء الشرط:**

مصطلح "جزاء الشرط" من مصطلحات "أسلوب الشرط" وهو أحد أركان الشرط الرئيسة، وعرفه ابن هشام بأنه: "الفعل الثاني (في أسلوب الشرط) يسمى جوابا وجزاءً، تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه."[1]

واستخدم ابن هشام مصطلح "جزاء الشرط" مرادفا لمصطلح "جواب الشرط"، إذ يقول: "ويجوز حذف ما علم من شرط بعد "وإلا" نحو "افعل هذا وإلا عاقبتك" أو **جواب شرطه** ماض، نحو: "إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ ."[2] أو جملة الشرط وأداته إن تقدمها طلب ولو باسمية."[3]

ويبدو أن ابن هشام قد مزج بين مصطلحي "جزاء الشرط" و"جواب الشرط" في استعماله لهما، إذ جعل كلا منهما يسد مسد الآخر.

ومن المصطلحات الدالة على مفهوم جزاء الشرط عند نحاة مرحلة النشأة، مصطلح "جواب الجزاء" فقد استعمله سيبويه حيث يقول: "كأنه قال: إن كان (الذي عمل) خيرا جُزى

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٣٥٤.

[2] الأنعام: ٣٥.

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٣٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خيرا، وإن كان شرا جزى شرا، وإن كان الذي قتل به خنجرا كان الذي يُقتَل بـه خنجـرا. والرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في **جواب الجزاء** استأنفت مـا بعـدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء."[1]

واتى المبرد على ذكره أيضا ومن ذلك قوله: " مَن إن يأتِه زيد يكرمه، يعطك في الدار. فـ"من" في موضع الذي، و"إن" للجزاء و"يكرمه" حال معناها مكرما له، "يعطـه" **جواب الجزاء**، "وفي الدار" خبر "من"."[2]

وتابع ابن السراج سابقيه في ذكرهم مصطلح "جواب الجزاء" فقال:" لا يصلح أن تقول: إن تأتني تضحك أمشِ معك، فتجزم "تضحك" وتجعله بدلا، وقد كنت عرفتك أن جميع **جـواب الجزاء** لا يكون إلا بالفعل أو بالفاء."[3]

وقد يذكر سيبويه مصطلح "الجزاء" ليدل على مفهوم جواب الجزاء، يقـول" وسـمعناهم ينشدون قول العجير السلولي:

وما ذاك أنْ كان ابنَ عمِّي ولا أخي ولكن متى ما أملِكِ الضرَّ أنفعُ

والقوافي مرفوعةٌ كأنه قال: ولكن أنفعُ متى ما أملك الضرَّ، ويكونُ أملِك على متى في موضع جزاء."[4]

ونلاحظ أن المبرد قد استخدم "مصطلح الشرط" للدلالة على مفهوم أسلوب الشرط، غير أنه لم يذكر مصطلح "جواب الشرط"، ومن ذلك قوله: " وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في

---

[1] سيبويه. مصدر سابق ١: ٢٥٨.

[2] المبرد. مصدر سابق، ٢: ٦٦.

[3] ابن السراج. مصدر سابق. ٢: ١٦١.

[4] سيبويه. مصدر سابق ٣: ٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجزاء على معنى المستقبلة؛ لأن **الشرط** لا يقع إلا على فعل لم يقــع. فتكــون مواضــعها مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب،"[1]

ويذكر ابن السراج مصطلح "الشرط" و"الجزاء" إلا أنه لم يستعمل غير مصطلح "جــواب الجزاء" يقول : "حرف الجزاء إذا دخل عليه عامل أزاله عن حرف الجزاء، ألا تــرى أنــك تقول: من يزرنا نزره، فيكون مرفوعا بالابتداء وتكون للجزاء، وذلك، لأن حال الابتداء كحال "إن" التي للجزاء، والشرط نظير المبتدأ، **والجواب** نظير الخبر."[2]

ومن خلال متابعة هذا المصطلح عند سيبويه يتضح لنا أنه استعمل مصطلح "جواب الجزاء"، كما استعمل مصطلح "الجزاء" على قلة للدلالة على مفهوم جواب الجزاء، ثم أخذ النحاة بعده باستعمال مصطلح "الشرط" للدلالة على مفهوم أسلوب الشرط أو فعل الشرط، أما ابن هشام فقد استعمل مصطلح " جزاء الشرط" و"جــواب الشــرط". وبقــي الأخيــر مستعملا في أيامنا هذه.

٥- بدل الإضراب:

البدل من التوابع في اللغة العربية، وبدل الإضراب أحد أقسام البدل. والإضــراب فــي اللغة "مصدر أضرب' وفي العرف الكف عن عمل ما."[3] أما في الاصطلاح النحوي فهو: "أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصدا صحيحا، وليس بينهما توافق كما في بدل الكل."[4]

وكلا الدلالتين تؤدي إحداهما إلى الأخرى، ففي الدلالة اللغوية تنفي الحكم عــن الاســم الأول وتؤكده على الاسم الآخر، وكذلك في الدلالة الاصطلاحية.

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ٢ ٥٠.

[2] ابن السراج. مصدر سابق ١: ١٦٥.

[3] المعجم الوسيط. مصدر سابق. مادة ضرب ، ٥٦٣.

[4] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٤٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويستعمل ابن هشام مصطلح "بدل الإضراب" للدلالة على مفهومه فحسب، يقول: "وبدل الإضراب كقوله عليه الصلاة والسلام:" إن الرجل ليصليّ الصلاة ما كتب له نصفُها ثلثُها ربعُها" إلى العشر."[1]

أما سيبويه فلم يستعمل مصطلحا محددا بل أشار إليه بالوصف، إذ يقول: "ولا يجوز أن تقول: رأيت زيدا أباه، والأب غير زيد، لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه، وكذلك لا تثنّي الاسم توكيدا وليس بالأول ولا شيء منه، فإنما تثنيه وتؤكده مثنى بما هو منه أو هو هو. وإنما يجوز رأيت زيدا أباه ورأيت زيدا عمرا، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمرا أو رأيت أبا زيد، فغلط أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد؛ وإما أن يكون **أضرب عن ذلك** فنحّاه وجعل عمرا مكانه."[2]

ويبدو من خلال هذا النص أن سيبويه لم يستعمل مصطلحا محددا، بل أشار إليه بكلمة أضرب عن ذلك، وليس هذا بمثلب على سيبويه فقد كان علم النحو في بداياته غير مستقر.

وتبع المبرد سيبويه في عدم ذكره مصطلحا لمفهوم بدل الإضراب، ولم يشر إليه، إذ يذكر أنواع البدل جميعا عدا بدل الإضراب فلا يذكره.[3] وكذلك ابن السراج ذكر أنواع البدل ولم يتطرق إلى بدل الإضراب.[4]

ويبدو من خلال النظر في مؤلفات القدماء أنهم لم يأتوا على ذكر مفهوم بدل الإضراب، ومن ذكره منهم لم يستعمل مصطلحا له، وهذا طبيعي لأي علم من العلوم في مرحلة النشأة إذ

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٤٤٣.

[2] سيبويه. مصدر سابق. ١: ١٥١ – ١٥٢.

[3] انظر المبرد. مصدر سابق ٤: ٢٩٥ – ٢٩٧ وانظر أيضا ١: ٢٧.

[4] انظر ابن السراج. مصدر سابق ٢: ٤٦ – ٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لم تكن مصطلحات علم النحو مستقرة بعد، وعندما نضج هذا العلم وأخذ بالاستقرار وجد لكل مفهوم مصطلح خاص به، ومنها مصطلح "بدل الإضراب."

٦- عطف البيان:

عطف البيان أحد أنواع التوابع في النحو العربي، والبيان في اللغة تدل على: "الفصاحة واللّسن، وكلام بيّن، فصيح، والبيان: الإفصاح مع ذكاء."[1] أما في الاصطلاح فهو عند ابن هشام: " تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه."[2] ومثّل عليه بالمثال التالي: "أقسم بالله أبو حفصٍ عمر." وقد جوز النحاة إعراب عطف البيان بدلا مطابقا، إلا إذا كان ذكره واجبا، وجعله يتبع متبوعه في أربعة أوجه، وهي: العدد، والتعريف والتنكير، والإعراب، والتذكير والتأنيث.

وليست الدلالة اللغوية بعيدة عن الدلالة الاصطلاحية إذ المعنى المتقارب وهو الإفصاح والذكر والبيان.

ولم يستعمل ابن هشام مصطلحا آخر للدلالة على مفهوم "عطف البيان" أما عند النحاة القدماء فنلحظ أن سيبويه ذكر مصطلحات عدة هي:

١- العطف : يذكر سيبويه في الكتاب قولا للخليل رحمه الله: "إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفا عليه، فأنت فيه بالخيار: إن شئت رفعت وإن شئت نصبت، وذلك قولك يا هذا زيدٌ، وإن شئت قلت زيداً، يصير قولك يا تميم أجمعون وأجمعين.

---

[1] ابن منظور. لسان العرب. مصدر سابق، مادة "بين".

[2] ابن السراج. مصدر سابق. مصدر السابق ٤٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك يا هذان زيدٌ وعمرٌو، وإن شئت قلت زيدا وعمرا، فتُجري ما يكون **عطفا** على الاسم مجرى ما يكون وصفا، نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ ويا زيدُ الطويلَ."[1]

٢- عطف البيان: يذكر سيبويه قول رؤبة:

"إنِّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرًا نصْرَا

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرا **عطف البيان** ونصبه، كأنه على قوله يا زيدُ زيداً."[2]

أما المبرد فقد استخدم المصطلحات الآتية:

١- عطف البيان: فيقول:" وتقول: يا هذا الطويلُ أقبلْ، في قول من قال: يا زيدُ الطويلُ. ومن قال: يا زيدُ الطويلَ، قال: يا هذا الطويلَ، وليس بنعت لهذا، ولكنه عطف عليه، وهو الذي يُسمى **عطف البيان**."[3]

٢- التبيين: يقول المبرد: "فمن قال: يا نصرُ نصراً نصرا فإنه جعل المنصوبين **تبيينا** لمضموم، وهو يسمّيه النحويون عطف البيان."[4]

ويذكر ابن السراج المصطلحات الآتية:

١- "عطف البيان" يقول في الأصول:"فإن قلت: زيد هذا، فزيد مبتدأ وهذه خبره، والأحسن أن تبدأ "بهذا" لأن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ، فإن قلت، زيد هذا عالم جاز الرفع والنصب، فالرفع على أن تجعل "هذا" معطوفا على زيد **عطف البيان** وترفع عالما بأنه خبر الابتداء."[5]

---

[1] سيبويه. مصدر سابق. ٢: ١٩٢.

[2] سيبويه. مصدر سابق. ٢: ١٨٥ – ١٨٦.

[3] المبرد. مصدر سابق، ٤: ٢٢٠.

[4] المصدر سابق، ٤: ٢٠٩.

[5] ابن السراج. مصدر سابق ١: ١٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- التبيين: يقول: "يا نصرُ نَصرا جعلهما تبيينا وأجرى أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع كما تقول: يا زيدٌ الظريفٌ العاقل." [١]

٣- البيان: يقول: "واعلم أن المضاف إذا وصفته بمفرد وبمضاف مثله لم يكن نعته إلا نصبا، لأنك إن حملته على اللفظ فهو نصب والموضع موضع نصب، فلا يزال ما كان على أصله إلى غيره، وذلك نحو قولك: يا عبد الله العاقل، ويا غلامنا الطويل، والبدل يقوم مقام المبدل منه، تقول: يا أخانا زيد أقبل، فإن لم ترد البدل وأردت البيان، قلت: يا أخانا زيداً أقبل، لأن البيان يجري مجرى النعت." [٢]

ومن خلال النظر في هذه المصطلحات يبدو ظاهرا أن مصطلح "عطف البيان" من المصطلحات التي ظهرت في مرحلة نشأة النحو العربي حيث ذكره سيبويه والمبرد وكذلك ابن السراج، فقد ظهر هذا المصطلح ومصطلحات أخرى إلى جانبه وما لبثت حتى أهملت هذه المصطلحات، وبقي مصطلح "عطف البيان" دالا على مفهومه.

٧- عطف النسق:

عطف النسق أحد أقسام التوابع في النحو العربي، وفي اللغة يدل النسق على :" ما كان على طريقة ونظام واحد، عامّ في الأشياء." ثم علل ابن منظور سبب اصطلاح حروف النسق على حروف العطف، فيقول:"والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئا بعده جرى مجرى واحدا "[٣]

---

[1] المصدر سابق ١: ٣٣٥.

[2] ابن السراج. مصدر سابق ١: ٣٤٣.

[3] ابن منظور. لسان العرب. مصدر سابق. مادة (نسق).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما في الاصطلاح النحوي فيعرف ابن هشام النسق:" بالواو لمطلق الجمع، وبالفاء للجمع والترتيب والتعقيب، وبثم للجمع والترتيب والمهلة، وبحتى للجمع والغاية، وبأم المتصلة، وهي المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمزة يطلب بها وبأم التعيين، وهي في غير ذلك منقطعة مختصة بالجمل ومرادفة لبل، وقد تضمن مع ذلك الهمزة، وبأو بعد الطلب للتخيير أو الإباحة، وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم، وببل بعد النفي أو النهي لتقرير متلوها وإثبات نقيضة لتاليها، كلكن، وبعد الإثبات والأمر لنقل حكم ما قبلها لما بعدها وبلا للنفي"[1]

ويلاحظ من تعريف ابن هشام لمصطلح النسق أنه جعل الكلمات المعطوفة على بعضها مشتركة في الإعراب، ثم ذكر حروف العطف، والمعنى الذي يفيده كل حرف، دون أن يتطرق الى تعريف عطف النسق تعريفا محددا.

أما تقارب الدلالة اللغوية للدلالة الاصطلاحية فأمر واضح بين، فقد ذكر ابن منظور أن النسق هو السير على نظام واحد[2]، وكذلك في الاصطلاح هو الاشتراك في الحكم الإعرابي بين المعطوفات عطف نسق، مما يجعلهما بمنزلة واحدة.

أما المصطلح الآخر الذي يدل على مفهوم عطف النسق عند ابن هشام: فهو مصطلح "العطف"، لكن "العطف" يدل على مفهومين، وهما عطف البيان وعطف النسق، يقول:" والتوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، و**عطف نسق**، وقيل: أربعة، فأدرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله: و**العطف**، وقال آخر: ستة؛ فجعل التأكيد اللفظي باباً وحده، والتأكيد المعنوي كذلك."[3]

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٤٤٨.

[2] انظر: لسان العرب. مصدر سابق. مادة نسق.

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٤٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبذلك يصبح مصطلح "العطف" مصطلحا ذا دلالة ثنائية، وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي، إذ يدل على مفهومي "عطف النسق" و"عطف البيان"، ومن الطبيعي أن يبقى مصطلح "عطف النسق" دالا على مفهومه؛ لأن العطف من المصطلحات العامة التي قد تدل على عطف البيان أو عطف النسق.

ومن المصطلحات الدالة على مفهوم "عطف النسق" عند نحاة مرحلة النشأة مصطلح "العطف" عند سيبويه، يقول: "يا هؤلاء وزيد الطوالُ والطوالَ.؛ لأنه كله رفع، والطوال ها هنا رفع **عطف** عليهم، وتقول يا هذا ويا هذان الطوالِ، وإن شئت قلت الطوالُ، لأن هذا كله مرفوع، والطوال ههنا **عطف**، وليس الطوالُ بمنزلة يا هؤلاء الطوالُ، لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهمة."[1]

واستعمل المبرد مصطلح "العطف" فقال: "هذا باب حروف **العطف** بمعانيها فمنها الواو."[2] وقال أيضا: "وذلك قولك: إن تأتني آتك وإذن أكرمك. إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، وإن شئت جزمت. أما الجزم فعلى العطف على آتك وإلغاء (إذن). والنصب على إعمال (إذن). والرفع قولك: أنا أكرمك' ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئا."[3]

والمصطلح الآخر عند سيبويه الذي يدل على عطف النسق، هو مصطلح "الإشراك"، يقول:"وأما في الإشراك فلا يجوز؛ لأنه لا يحسن **الإشراك** في فعلتَ، وفعلتم، إلا بأنتَ وأنتم."[4]

ثم جاء المبرد بعده وذكر مصطلح "الإشراك" بقلة، فقال:" ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة **الإشراك**؛ نحو: قام عبد الله وزيد."[5] كما يذكر المبرد أيضا، مصطلح "النسق" يقول:"فإن

---

[1] سيبويه. مصدر سابق. ٢: ١٩٤.

[2] المبرد. مصدر سابق. ٢: ١٢.

[3] المصدر سابق. ١: ١٠.

[4] سيبويه. مصدر سابق. ٢: ٣٨٢.

[5] المبرد. مصدر سابق. ٤: ١٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كانت الواو للنسق فإن حكمها أن تقررها على ما كانت عليه قبل أن تحذف الذي قبلها؛ لنك لا تقول في النسق وزيد إلا قبله مرفوع، أو منصوب، أو مخفوض فأي ذلك كان فالواو جارية عليه غير مغيرة."[1]

وتبع ابن السراج المبرد في ذكره المصطلحات "النسق، والعطف، والإشراك." يقول:" وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله قاعدا ويقوم. ترفع "يقوم" وأحدهما نسق على الآخر. ولكن إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم، لأن العطف أخو التثنية، فكما لا يجوز في العطف."[2]

وقد زاوج ابن السراج بين مصطلحي "العطف" و"الإشراك" في الاستعمال حاله حال من سبقوه من النحاة، يقول:" واعلم: إنك إذا عطفت اسما على أن وما عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الإشراك بينه وبين ما عملت فيه أن ولك أن ترفع، تحمله على الابتداء."[3]

وبعد ذلك أهمل مصطلح "الإشراك" وبقي مصطلحا "العطف" و"عطف النسق" للدلالة على مفهومها، إلا أن المصطلح الأكثر شهرة هو مصطلح "عطف النسق".

٨- الأسماء الستة

الأسماء الستة من الأسماء التي تعرب بالحركات الفرعية، وتدل في اللغة على ستة أسماء محصورة في ذاتها. ويعرفها ابن هشام بأنها "الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم؛ فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتخفض بالياء

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ٤: ١٤.

[2] ابن السراج. مصدر سابق. ١: ١٨٤.

[3] المصدر سابق. ١: ٢٤٠. .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نيابة عن الكسرة." وهذه الأسماء عند ابن هشام ستة، وهي: "ذو بمعنى صاحب، وما أضيف لغير ياء المتكلم من أب وأخ وحم وهن وفم بغير ميم." [1]

والأسماء الستة تدل في اصطلاحها على ستة أسماء اشتركت في سمات محددة، وهي الإعراب بالحركات الفرعية، وفق شروط مخصوصة، فأطلق عليها هذا المصطلح، فالسمة المشتركة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية أنهما يدلان على ستة أسماء محددة.*

ولم يستعمل ابن هشام في كتابه شرح شذور الذهب مصطلحا دالا على مفهومه غير مصطلح "الأسماء الستة". أما إذا نظرنا في كتاب سيبويه، فإننا نجده يشير إلى المفهوم دون تحديد مصطلح خاص بها، إذ يسردها سردا في باب الكلمات المكونة من حرفين، يقول:"هذا باب ما لا يجوز فيه من **بنات الحرفين** إلا الرّد وذلك قولك في أب: أبوي، وفي أخ: أخوي، وفي حم، حموي، ولا يجوز إلا ذا، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية، ولا الجمع بالتاء، فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل، إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لامه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء، فإذا رُدّ في الأضعف في شيء كان في الأقوى أردّ. واعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك."[2]

أما المبرد فلم يحدد مصطلحا خاصا بمفهوم الأسماء الستة" بل ذكرها في باب "الأسماء التي وقعت على حرفين" فقال في المقتضب: "هذا باب **الأسماء التي وقعت على حرفين.**"[3] ثم

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ص ٦٧.

* اختلف النحويون في الأسماء الستة، فقد جعلها بعضهم ستة، وجعلها آخرون خمسة، ولا يعنينا في هذه الدراسة عددها إذ يطلق من جعلها خمسة مصطلح الأسماء الخمسة، لذا لجأ بعض النحويون إلى اصطلاح الأسماء البضعة تخلصا من الاختلاف في عددها.

[2] سيبويه. مصدر سابق. ٣: ٣٥٩ – ٣٦٠.

[3] المبرد. مصدر سابق. ١: ٢٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بدأ بذكر الأسماء الستة في قوله: "فما ذهب منه الياء والواو نحو: فأما فو زيد، وذو مال، فإنما غيّرا من الأصل الذي هو لهما، لأنهما أُلزما الإضافة فكان حرف إعرابهما منتقلا على غير ما عليه جملة الأسماء، إنما يكون ذلك في أسماء بعينها معتلّة؛ نحو قولك: أخوك، وأخاك، وأبوك، وفو زيد، وحموك، وهنوك في بعض اللغات، لأن في الإفراد أب، وأخ، وهن، وحم. فهذه أسماء كان أصلها الإضافة؛ لأن رواجعها فيها خاصة."[1]

كذلك لم يستعمل ابن السراج مصطلحا خاصا بمفهوم الأسماء الستة بل ذكرها في باب "بنات الحرفين" إذ يقول: "وأما ما لا يجوز فيه إلا الرد من **بنات الحرفين**، فنحو: أبٍ، وأخٍ، تقول في أبٍ: أبويٌ وفي أخٍ: أخويٌ، وفي حمٍ: حمويٌ، لأن هذه تظهر في الإضافة والتثنية والجمع، تقول: أبو زيدٍ، وأخو عمروٍ، وتثني وتقول أبوان، ومن يقول هنوك مثل "أبوك" يقول: هنوي."[2]

ويبدو أن مصطلح الأسماء الستة مصطلح حديث لم يستعمل عند النحاة الأوائل، فالمفهوم موجود عندهم والمصطلح غائب غير محدد.

٩- الأمثلة الخمسة:

الأمثلة الخمسة مجموعة من الأفعال التي تعرب بالحركات الفرعية، فترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون. وتعود كلمة الأمثلة إلى المادة اللغوية "مثل" التي تدل على الشبه، والأمثلة جمع مثال وهو القالب الذي يقدّر مثله.[3]

---

[1] المصدر سابق. ١: ٢٣٩- ٢٤٠.

[2] ابن السراج. مصدر سابق. ٣: ٧٦ – ٧٧.

[3] ابن منظور. لسان العرب. مصدر سابق مادة (مثل).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما الأفعال الخمسة في الاصطلاح فهي عند ابن هشام: "كل فعل مضارع اتصل بـه ألـف اثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة."[1]

فالدلالة اللغوية توصل إلى الدلالة الاصطلاحية وتوحي بها، إذ لا تدل الأمثلة الخمسة على أفعال خمسة فحسب، بل تدل على خمسة أوزان قياسية للأفعال المضارعة، يقول ابن هشام: " يَفْعَلاَنِ وَتَفْعَلاَنِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ؛ فإنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبُوت النُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا."[2]

أما سيبويه فلم يذكر مصطلحا بعينه للدلالة على مفهوم "الأمثلة الخمسة"، بل كان يصف المفهوم وصفا عبر صفحات كتابه، إذ يقول: "واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حركة الإعراب لأنك لم ترد أن تثّني يفعل هذا البناء فتضم إليه يفعل آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين، ولم تكن منونةً، ولا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون، فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين، فكما كان حالها في الواحد غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلته، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع كما كان في الواحد إذ منع حرف الإعراب.... وذلك قولك: هما **يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلوا**"[3]

ويقول في موطن آخر: "كذلك إذا لحقته التأنيث في المخاطبة، إلا أنّ الأولى ياء وتفتح النون لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة في الجمع، وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب، وذلك قولك: أنتِ **تفعلين ولم تفعلي ولن تفعلي**."[4]

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٩١.

[2] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٩١.

[3] سيبويه. مصدر سابق ١: ١٩.

[4] المصدر سابق ١: ٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتمم سيبويه حديثه عن الأمثلة الخمسة، فيقول: "وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هل **تضربين**، وهل **تضربون**، وهل **تضربان**."[1]

وبذلك لم يجعل سيبويه مصطلحا خاصا بالدلالة على مفهوم الأمثلة الخمسة بل كان يذكر أوزانها، أو يقدم أمثلة عليها كما في النصوص السابقة.[2]

وتبع المبرد سيبويه في عدم استعمال مصطلح محدد بمفهوم "الأمثلة الخمسة"، إذ يقول: "فإذا ثنيت الفاعل في الفعل المضارع ألحقته ألفا ونونا في الرفع، ولم تكن هذه الألف كالألف في تثنية الاسم لأنها علامة للإضمار والتثنية، والنون علامة رفع. فإذا أردت جزمه حذفت هذه النون، والنصب داخل هنا على الجزم؛ كما دخل في تثنية الاسم على الجر؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم. وكانت النون مكسورة كحالها في الاسم، والعلة واحدة فيهما. وذلك قولك: هما **يضربان**، وفي الجزم: لم **يضربا**، والنصب: لن **يضربا**. فإن جمعت الاسم في الفعل ألحقته واوا ونونا في الرفع، وكانت الواو علامة الإضمار والجمع، كالألف في التثنية. وكانت النون مفتوحة كحالها في الاسم. فإن أردت جزمه حذفت النون، وكان النصب كالجزم، كما كان النصب كالجر في جمع الأسماء. وذلك قولك في الرفع هم **يضربون**، وفي الجزم: لم **يضربوا**، وفي النصب: لن **يضربوا**. وكذلك المؤنثة الواحدة في المخاطبة. تقول: أنت **تضربين**، أثبت النون في الرفع وحذفها في الجزم والنصب؛ كما وصفت لك من اجتماعها في المعنى "[3]

---

[1] سيبويه مصدر سابق ٣: ٥٢٢.

[2] اضطررت إلى نقل هذه النصوص لأني لم أعثر على نص واحد يجمع أوزان الأمثلة الخمسة لأن سيبويه لم يعالجها في باب خاص بل جاءت آراءه فيها متناثرة عبر طيات كتابه.

[3] المبرد. مصدر سابق ٤: ٨٢- ٨٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويبدو من خلال هذا النص أن المبرد لم يحدد مصطلحا لهذا المفهوم، بل ذكر أوزان الأمثلة الخمسة، ومثل عليها.

كذلك لم يذكر ابن السراج مصطلحا محددا للدلالة على مفهوم الأمثلة الخمسة، لكنه ذكر أوزانها ومثل عليها شأنه في ذلك شأن سابقيه، فقال: "فإذا أدخلت النون الشديدة على "**يفعلانِ**" حذفت النون التي هي علامة الرفع لاجتماع النونات ولأن حقه البناء فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع، وكذلك النون في " **يفعلون**" تقول : ليفعلنَ ذاكَ، وقد حذفت النون فيما هو أشد من هذا لاجتماع النونات، قرأ بعض القراء : " أتحاجونِّي"[1] و "فَبِمَ تُبشرونِّ"[2] وسقطت الواو لالتقاء الساكنين فصار ليفعلنّ، فإن أدخلتها على " **تَضربينَ**" حذفت أيضاً النون لاجتماع النونات لأنها تكون علماً للرفع، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فقلت: هل تضربينَ... فإنْ أدخلت النون على: **تضربنَ** الذي هو لجماعةِ المؤنث قلت: هَل تضربنانِ يا نسوةُ واضربنانِ، لم تسقطْ هذه النون لأنها اسمٌ للجماعة وفصلت بين النونات بالألف، لئلا تجتمعَ النوناتُ."[3]

ويلاحظ من خلال النصوص السابقة أن النحاة في مرحلة النشأة لم يحددوا مصطلحا للدلالة على مفهوم الأمثلة الخمسة بل كثيرا ما كانوا يذكرون أوزان الأمثلة الخمسة ويمثلون عليها، لكن ابن هشام استعمل مصطلح "الأمثلة الخمسة" للدلالة على مفهومها.

أما في العصر الحديث فيستعمل مصطلح "الأفعال الخمسة" للدلالة على مفهومه. ويبدو أن مصطلح ابن هشام أدق من هذا المصطلح؛ لأن مصطلح "الأمثلة الخمسة" ليست أفعالا

---

[1] الأنعام: ٨٠.

[2] الحجر : ٥٤.

[3] ابن السراج. مصدر سابق. ٢: ٢٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محصورةٌ ومحددةٌ بعينها، إنما هي أوزان خمسة تقاس عليها الأفعال، فكان جديرا به أن يبقى مصطلح ابن هشام.

١٠ – أفعال المقاربة

أفعال المقاربة من الأفعال الناسخة في النحو العربي، وتعمل عمل كان وأخواتها، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

وتدل المقاربة في اللغة على الاقتراب، يذكر ابن منظور في لسان العرب:"اقترب الوعد، أي تقارب، وقاربته في البيع مقاربة، والتقارب ضد التباعد."[١]

أما في الاصطلاح النحوي فهي أفعال تدل على قرب وقوع الخبر، يقول ابن هشام:" أفعال المقاربة هي: كاد وكرب وأوشك لدنو الخبر، و تدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر."[٢]

فالدلالة اللغوية لأفعال المقاربة تلتقي والدلالة النحوية لأنهما تدلان على قرب وقوع الفعل.

ولم يستخدم ابن هشام للدلالة على مفهوم أفعال المقاربة إلا مصطلح "أفعال المقاربة"، لتدل على الأفعال التالية: كاد، وكرب، وأوشك، يقول:" **أفعال المقاربة**، وهي: كاد، وكرب، وأوشك، لدنو الخبر، وعسى، وحرى لترجيه، وطفق، وعلق، وأنشأ، وأخذ، وجعل، وهبَّ، وهلهل للشروع فيه، ويكون خبرها مضارعا"[٣]

---

[1] ابن منظور. لسان العرب. مادة قرب.

[2] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٢١٥.

[3] المصدر سابق. ٢١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما أفعال المقاربة عند النحاة القدماء، فقد تفاوتوا في استعمال مصطلح لها، إذ نرى سيبويه قد أشار إلى مصطلح المقاربة لكنه لم يصرح به، إذ يقول: "وتقول: عسيت أن تفعل، فأن ها هنا بمنزلتها في قولك: **قاربت** أن تفعل، قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل." ويقول في موضع آخر:" وتقول: يوشك أن تجئ، فأنْ في موضع نصب، كأنك قلت: **قاربت** أن تفعل وقد يجوز يوشك يجيء، بمنزلة عسى يجيء، وقال أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فرَّ من منيته في بعض غِرّاته يوافِقُها

وهذه الحروف التي هي **لتقريب** الأمور شبيهة بعضها ببعض، ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال."[1]

وعدم ذكر سيبويه لمصطلح خاص مرده أن علم النحو العربي في عهده يشكل إحدى مراحل نشأة النحو العربي، وبعض المصطلحات لم تكن مستقرة عنده. أما عند المبرد فقد استقر جزء من المصطلحات، ومنها مصطلح "أفعال المقاربة"، يقول:" هذا باب الأفعال التي تسمى **أفعال المقاربة**، وهي مختلفة المذاهب والتقدير مجتمعة في المقاربة، فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل، وقد تكون إيجابا."[2]

أما ابن السراج فلم يذكر مصطلح خاص، بل أشار إليه إشارة، وعاد بالمصطلح إلى مرحلة النشأة حيث يقول: "حكى الأخفش أن النحويين ينصبون إذا قالوا: سرت أكاد أو أدخل يا هذا، ويقولون: الفعل لم يجب. والكيدودة قد وجبت. قال: وهذا عندي يجوز فيه الرفع، يعني الدخول، لأنه في حال فعل إذا قلت: حتى أكاد، يعني إذا كنت في حال مقاربة."[3]

---

[1] سيبويه. مصدر سابق. ٣: ١٥٧، ١٦٠.

[2] المبرد. مصدر سابق، ٣: ٦٨.

[3] ابن السراج. مصدر سابق. ٢: ١٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي موطن آخر ذكر الأفعال دون الإشارة إلى مصطلح، بل ذكر الفعل قارب، ثم عدد بعد ذلك أفعال المقاربة، يقول:" وعسيت أن تفعل، **وقاربت** أن تفعل، ودنـــوت أن تفعـــل، ولا تقول: عسيت الفعل، ولا للفعل، وتقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلا، وعسى أن يفعلـــوا، وتكون عسى للواحد والاثنين وللجميع، والمذكر والمؤنث، ومن العرب من يقـــول: عســـى، وعسيا، وعسوا، وعسيتُ، وعسيتِ، وعسينَ، فمن قال ذاك كانت (أن) فهن منصوبة، ومـــن العرب من يقول: عس يفعل، فشبهها بكاد يفعل، فيفعل في موضع الاسم المنصوب في قولـــه عسى الغوير أبؤسا."[1]

يبدو من خلال هذه النصوص المقتبسة أن سيبويه وابن السراج لم يذكرا المصطلح بـــل أشارا إليه إشارة، أما المبرد فذكر المصطلح وصرّح به، وأعاد ابن السراج المصـــطلح إلـــى بداياته، حيث لم يستعمل مصطلحا له.

إن أفضل المصطلحات هي المصطلحات البسيطة لسهولة حفظها، والتعامل بهـــا، ثـــم تأتي المصطلحات المركبة ثانيا من حيث الأفضلية، وهذه المصطلحات كثيـــرة فـــي النحـــو العربي، وقد تكون مصطلحات مركبة تركيبا إضافيا أو وصفيا أو غيرها.

[1] المصدر سابق. ٢: ٢٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: المصطلحات المعقدة:

١- المنصوب باتَّق

المنصوب باتَّق من الأسماء المنصوبة في النحو العربي بعامل محذوف يقدره النحاة باتَّق، والباعث عليه هو التحذير من هذا الاسم لاجتنابه والابتعاد عنه، ويصطلح عليه في علم النحو العربي الحديث "التحذير" إلا أن ابن هشام لم يذكر سوى مصطلح "المنصوب باتق، يقول ابن هشام:"**والمنصوب بالزم أو باتَّق** إن تكرر أو عُطف عليه، أو كان "إياك" نحو "السلاح السلاح" و "الأخ الأخ" ونحو "السيف والرمح" ونحو "الأسد الأسد" أو نفسك نفسك" ونحو "نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا."[1] و "إياك من الأسد."[2]

أما عند النحاة القدماء فنرى سيبويه يستعمل مصطلح "التحذير" الذي ساد في علم النحو العربي، واستعمل إلى جانبه مصطلح "النهي"، فيقول سيبويه:" وأمّا **النهي** فإنّه **التحذير**، كقولك: الأسد الأسد، والجدار الجدار، والصبي الصبي، وإنّما نهيته أن يقرب الجدار المَخوف المائل، ويقرب الأسد، أو يوطئ الصبي."[3]

---

[1] الشمس : ١٣.

[2] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٢٤١.

[3] سيبويه. مصدر سابق ١: ٢٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو عند المبرد مصطلح "الأمر" يقول:" فلمَّا كانت إياك لا تقع إلا اسما لمنصوب كانت بدلا من الفعل، دالة عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر، لأن الأمر كله لا يكون إلا بالفعل، وذلك قولك: إياك والأسد يا فتى، وإنما التأويل: اتق نفسك والأسد.... ألا ترى أنَّ معنى إياك إنما هو: احذر، واتق."[1]

أما ابن السراج فقد زاوج بين مصطلحات سيبويه والمبرد، إذ استعمل مصطلح "الأمر" و"التحذير"، يقول:" المضمر المتروك إظهاره: المستولي على هذا الباب **الأمر** وما جرى مجراه، وقد يجوز فيه غيره، فمن ذلك ما جرى على **الأمر والتحذير**، نحو قولك: إياك إذا حذرته، والمعنى "باعد إياك" ولكن لا يجوز إظهاره، وإياك والأسد، وإياك والشر، كأنه قال: إياي لأتقين، وإياك فاتقين، فصارت إياك بدلا من اللفظ بالفعل، ومن ذلك "رأسه والحائط، وشأنك والحج، وامرأ ونفسه."[2]

نلحظ أن النحاة اختلفوا في استعمال المصطلحات للدلالة على مفهوم التحذير، فقد استعمله سيبويه لكنه لم يسر عند جميع النحاة، فلم يستعمله المبرد وابن هشام، وربما يعود ذلك إلى أن المبرد في مرحلة متقدمة من مراحل النحو العربي، ولم تكن فيها المصطلحات مستقرة بعد، فضلا عن أن النحاة لم يعتنوا بالمصطلحات في تلك المرحلة. أما ابن هشام فقد استعمل مصطلح "المنصوب باتق" وهو مصطلح يدل على العامل المحذوف.

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ٣: ٢١٢.

[2] ابن السراج. مصدر سابق. ٢: ٢٤٩ – ٢٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢ - بدل كل من كل

ينقسم البدل إلى أقسام عدة منها: بدل كل من كل، وبدل البدل في اللغة على: "جعل الشيء مكان الآخر. والبديل: البدل، وبدل الشيء غيره، وبديله الخلف منه."[1] أما في الاصطلاح النحوي فهو عند ابن هشام :" التابع المقصود بالحكم بلا واسطة." ولم يعرف ابن هشام بدل كل من كل بل اكتفى بذكر الأمثلة، فقال:" فبدك الكل نحو: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٥) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ (٦))[2] فالصراط الثاني هو نفس الصراط الأول."[3]

وفي بدل الكل من الكل يكون البدل مساويا للمبدل منه مساواة تامة، دون أدنى نقص منه، وبينهما توافق تام.

فالدلالة الاصطلاحية مستوحاة من الدلالة اللغوية (جعل الشيء مكان الآخر) إذ إن البدل في الدلالة اللغوية والاصطلاحية يسد مسد المبدل منه، ويحل محله.

أما المصطلحات الدالة على مفهوم "بدل كل من كل" هي مصطلح "بدل الكل"، فيقول ابن هشام: " وأقسامه ستة: **بدل كل من كل**، وبدل اشتمال، وبدل إضراب، وبدل، إضراب، وبدل نسيان، وبدل غلط. **فبدل الكل** نحو: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٥) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ (٦))[4] فالصراط الثاني هو نفس الصراط الأول."[5]

أما المصطلحات المقابلة لمصطلح "بدل كل من كل" عند نحاة مرحلة النشأة فكانت في غالبها مصطلحات وصفية مركبة، فنرى عند سيبويه مصطلح "هذا باب **من الفعل يستعمل في**

---

[1] ابن منظور. لسان العرب. مادة (بدل).

[2] الفاتحة: ٦ – ٧.

[3] ابن هشام. شرح الشذور. مصدر سابق. ٤٤٣.

[4] الفاتحة: ٦ – ٧.

[5] ابن هشام. شرح الشذور. مصدر سابق. ٤٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاسم ثم يبدل مكان ذلك في الاسم اسمٌ آخرَ فيعمل فيه كما عمل في الأول. وذلك قولك رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناسا منهم، ورأيت عبد الله شخصه."[1]

ويقول في موضع آخر:"هذا باب **بدل** المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة، أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجل عبد الله."[2]

ونهج المبرد نهج سيبويه في المصطلحات الوصفية، يقول:" فأما **بدل** المعرفة من المعرفة فكقولك: مررت بأخيك عبد الله.... وبدل المعرفة من النكرة كقولك مررت برجل زيد.... وبدل النكرة من المعرفة كقولك: مررت بزيد رجل صالح."[3]

وكذلك أبن السراج فقد جاء بالمصطلحات الوصفية المستعملة من قبل، غير أنه جاء بمصطلحات أخرى أوضح وأدق، وهي " البدل أن يكون الثاني هو الأول" ومصطلح "ما ابتدلته من الأول وهو هو"، يقول:"**البدل** على أربعة أقسام: **إما أن يكون الثاني هو الأول** أو بعضه، أو يكون المعنى مشتملا عليه، أو غلطا." ثم يتابع حديثه فيقول: الأول: **ما ابتدلته من الأول وهو هو.** ويجوز إبدال المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمضمر من المظهر، والمظهر من المضمر، والبدل في جميع ذلك سواء."[4]

ويبدو من خلال النظر في هذه النصوص نجد النحاة السابقين وصولا إلى ابن السراج لم يتفقوا على مصطلح محدد لمفهوم بدل الكل من الكل، أو ما يصطلح عليه بالبدل المطابق في

---

[1] سيبويه. مصدر سابق. ١: ١٥٠.

[2] سيبويه. مصدر سابق. ٢: ١٤.

[3] المبرد. مصدر سابق. ١: ٢٦- ٢٧.

[4] ابن السراج. مصدر سابق. ٢ : ٤٦- ٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقتنا الحاضر، ولا يعد هذا تقصيرا بل إن كثيرا من المصطلحات حددت بدقة عندهم، وهـذا يتناسب وتطور العلوم التي ما إن تطورت رست مصطلحاتها وبدت واضحة محددة.

٣ – بدل بعض من كل*

بدل بعض من كل أحد أقسام البدل، وهو عند ابن هشام: "ما كان بين البدل والمبدل منـه توافق جزئي، وقدم المثال التالي عليه: "**وبدل البعض** نحو[1]:(وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَـنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً.) ف (من) في موضع خفض على أنها بدل من (الناس) والمستطيع بعض الناس لا كلهم."[2]

وتستمد الدلالة الاصطلاحية دلالتها من الدلالة اللغوية إذ يشكل البعض جزءا من الكـل وهكذا بدل بعض من الكل يشكل البدل فيه جزءا من المبدل منه.

أما المصطلحات المرادفة لمصطلح "بدل بعض من كل عند ابن هشام" فهو مصطلح "بدل البعض" وقد جيء به للاختصار، يقول: "وأقسامه (البدل) ستة"بدل كل من كل، **وبدل بعـض من كل**.... فإن كان البدل بعضا أو اشتمالا جاز نحو: أعجبتَني وجهُك."[3]

أما سيبويه فقد استخدم مصطلحا وصفيا للدلالة على مصطلح "بدل بعض من كل"، يقول: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك في الاسم اسمٌ آخرَ فيعمل فيـه كمـا عمل في الأول. وذلك قولك رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمـك ناسا منهم."[4]

---

* أنظر بدل كل من كل للدلالة اللغوية.

[1] آل عمران: ٩٧.

[2] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٤٤٣.

[3] المصدر سابق. ٤٤٣، ٤٤٥.

[4] سيبويه. مصدر سابق. ١: ١٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما المبرد فقد ذكر مصطلح "بدل بعض الشيء" وهذا المصطلح أخص وأكثر دقة من مصطلح سيبويه الوصفي، يقول المبرد: "وأما **بدل بعض الشيء** منه للتبيين، فنحو قولك: ضربت زيدا رأسَه، وجاءني قومك بعضهم."[1]

وجاء ابن السراج بمصطلحين وصفيين، الأول: "أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه" و المصطلح الآخر" ما أبدل من الأول وهو بعضه." يقول: "البدل على أربعة أقسام. إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه.... الثاني: ما أبدل من الأول وهو بعضه: وذلك نحو قولك: ضربت زيدا رأسه، وأتيت قومك بعضهم."[2]

ويبدو أن مصطلح "بدل بعض من كل" أقرب إلى مصطلح المبرد "بدل بعض الشيء" بيد أن ابن السراج جاء بعد المبرد وعاد بالمصطلح إلى حيز الوصفية.

٤- ما سمي به الأمر

"**ما سمي به الأمر**" من الأسماء العاملة عمل الفعل؛ وهو: اسم فعل الأمر.[3] إذ إنه اسم قام مقام فعل الأمر لكنه لا يعد فعل أمر، فهو لا يقبل علاماته المميزة له، نحو: دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة. يقول ابن هشام:" **ما سمي به الأمر**، وهو الغالب، فلهذا بدأت به، ومثلته بخمسة أمثلة، وهي: (بله) بمعنى دع...."[4]

وقد استعمل ابن هشام مصطلح "اسم فعل" دون تحديد ما إذا كان أمرا أو ماضيا أو مضارعا، يقول:" فجزم تحمدي بعد قوله (مكانك) وهو **اسم فعل** بمعنى اثبتي، في قول الشاعر:

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ١: ٢٧.

[2] ابن السراج. مصدر سابق. ٢ : ٤٦- ٤٧.

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٤٠٧.

[4] المصدر سابق. ٤٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقَوْلِي كلما جَشَأَتْ وجاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي"[1]

أما سيبويه فقد استخدم مصطلحات عدة للدلالة على مفهوم اسم فعل الأمر، وهي:

١- أسماء الفعل: يقول: "واعلم أن هذه الحروف التي هي **أسماء للفعل** لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل، وفي يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية."[2]

٢- من الفعل سُمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث: وهذا مصطلح وصفي، يقول سيبويه: "هذا باب **من الفعل سمّى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث**، وموضعها من الكلام الأمر والنهي."[3]

٣- من الفعل سُمّي بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل، يقول: "وهذا **باب من الفعل سمى بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل** نحو: رويد، وحَيَّهَلَ، ومجراهن واحد، وموضعهن من الكلام الأمر والنهي إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهي."[4]

٤- ما جرى مجرى الفعل: جعل سيبويه هذا المصطلح يدل على جل الألفاظ التي تسد مسد الأفعال، فقال: "هذا باب الإضمار **فيما جرى مجرى الفعل**، وذلك إن ولعلَّ وليت وأخواتها، ورويد وعليك وهلم، وما أشبه ذلك."[5]

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٣٦٠.

[2] سيبويه. مصدر سابق. ١: ٢٤٢.

[3] المصدر سابق ١: ٢٤١.

[4] المصدر سابق ١: ٢٤٨.

[5] سيبويه. مصدر سابق ٢: ٣٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم تبتعد مصطلحات المبرد عن مصطلحات سيبويه كثيرا، بل كان يـردد مصـطلحات سيبويه، وإن اختلفت أحيانا، بالزيادة أو النقصان أو التغيير، ويعبر المبرد عن مفهوم اسم فعل الأمر بالمصطلحات التالية:

١- ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر، ومصطلح "أسماء وضعت للفعل فيقـول : "هذا باب **ما جرى مجرى الفعل وليس بعل ولا مصدر**، ولكنها **أسماء وضعت للفعل** تدل عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها؛ ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنهـا لا تصـرّف تصرّف الفعل، كما لم تصرف (إنَّ) تصرف الفعل، فأُلزمت موضعا واحدا، وذلك قولك: صه ومه."[1]

٢ – اسم لفعل: يقول: "أما (رويدَ) زيدا **فاسم للفعـل**، وليس بمصدر، وبني على الفتح؛ لأنـه غير متصرف."[2]

أما ابن السراج فيستعمل المصطلحات التالية للتعبير عن مفهوم اسم فعل الأمر:

١- الأسماء التي يسمى بها فعل الأمر والنهي: يقول: "**الأسماء التي يسمى الفعل بهـا فـي الأمر والنهي** نحو قولهم: تراكها ومناعها، يريدون أترك، وامنعن ورويد زيدا، وهلم الثريـد وصه، ومه يريدون: اسكت، وعليك زيدا فهذه الأسماء إنما جاءت في الأمر وتحفظ حفظا ولا يقاس عليه، وسنذكر جميع هذه **الأسماء التي أوقعت موقع الفعل** في بابها."[3]

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ٣: ٢٠٢.

[2] المصدر سابق. ٣: ٢٠٨

[3] ابن السراج. مصدر سابق. ١: ٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- ما كان من الأسماء التي سموا الفعل بها: يقول ابن السراج في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل:" **ما كان من الأسماء التي سموا الفعل بها:** موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي."[١]

٣- أسماء للفعل: يقول ابن السراج: "هلم؛ غنما هي لمَّ، أي أقرب وها للتنبيه، إلا أن الألف حذفت فيها لكثرة الاستعمال وأنهما جعلا شيئا واحدا، فأما أهل الحجاز، فيقولون للواحد والاثنين وللمرأة والجماعة من الرجال والنساء: هلم على لفظ واحد كما يفعلون ذلك في الأشياء التي هي **أسماء للفعل** وليس بفعل."[٢]

ويبدو أن هذا التنوع في المصطلحات الدالة على المفهوم الواحد مرده إلى عدم اهتمام النحاة، خاصة في مرحلة النشأة بالمصطلحات، فقد انصب تركيزهم على تعليم النحو العربي ومفاهيمه لا على اصطلاح مصطلحات خاصة بالمفاهيم.

٥- ما سمي به الماضي :[٣]

ما سمي به الماضي من الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وهو من أسماء الأفعال.[٤] يقول:"**وما سمي به الماضي**، وهو أكثر مما سمي به المضارع؛ فلهذا قُدِّ عليه، ومثلت عليه بمثالين: هيهات بمعنى بَعُدَ، وشتان بمعنى افترق."[٥]

---

[1] المصدر سابق. ١: ١٤١.

[2] المصدر سابق. ١: ١٤٦

[3] انظر مصطلح : ما سمي به الأمر، والمصطلحات التي استعملها سيبويه؛ إذ تنتمي المصطلحات إلى باب واحد، وهو "اسم الفعل".

[4] انظر: ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٤٠٧.

[5] انظر: المصدر سابق. ٤٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم يُطرق هذا الموضوع كثيرا عند ابن هشام، إذ لم يُستعمل مصطلح "ما سمي به الماضي" إلا مرة واحدة؛ و ذكر مصطلح "اسم الفعل" وعدّد تحت هذا المصطلح أسماء الفعل جميعا دون تقسيم، قال:"**اسم الفعل**: نحو، بله زيدا، بمعنى دَعْه، وعليكه وبه بمعنى الزمه والصق، ودونكه، بمعنى خذه، ورويده وتيده بمعنى أمهله، وهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق، وأوه وأفٍّ بمعنى أتوجع وأتضجر."[1]

ونجد المصطلحات الدالة على مفهوم الفعل الماضي مختلفة،فمنهم من لم يستعمل مصطلحا محددا دالا عليه، مثل سيبويه لا نلمس مصطلحا محددا عنده.[2]

ومنهم من لجأ إلى استعمال مصطلحات وصفية ، تدل دلالة دقيقة على المفهوم مثل المبرد[3] ، فقد استعمل مصطلح "ظرف غير متمكن" حيث يقول: "فأما هيهات فتأويلها: في البعد، وهي **ظرف غير متمكن**؛ لإبهامها، ولأنها بمنزلة الأصوات."[4]

أما ابن السراج فقد استعمل مصطلح اسم للفعل في باب "**الأسماء المبنية التي سمي بها الفعل**، إذ يقول:"وشتان: مبني على الفتح لأنه غير مؤنث فهو اسم **للفعل** إلا أن الفعل هنا غير أمر، وهو خبر ومعناه: البعد المفرط."[5]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] انظر: المصدر سابق ٤٠٦.

[2] انظر: سيبويه. مصدر سابق. ١: ٢٩١_ ٢٩٣، ٣٠٢.

[3] انظر مصطلح: ما سمي به الأمر، والمصطلحات التي استعملها المبرد، إذ لم تحدد مصطلحات خاصة منفصلة للدلالة على اسم الفعل الماضي.

[4] المبرد. مصدر سابق، ٣: ١٨٢.

[5] ابن السراج. مصدر سابق. ٢: ١٣٣.

وبذلك لم يبتعد مصطلح "ما سمي به الماضي" عن "مصطلح "ما سمي به الأمر" إذ تـدل المصطلحات أنفسها على المفهوم، من باب إطلاق المصطلح العام "اسم الفعل" للدلالـة علـى المفهوم الخاص (اسم فعل ماض، اسم فعل أمر) .

٦ – ما سمي به المضارع:

من الأسماء التي تعمل عمل الفعل "ما سمي به المضارع" يقول ابن هشام:"وما سمي به المضارع، نحو: أوَّه بمعنى أتوجع، وأفٍّ بمعنى أتضجر."[١]

ويبدو أن مصطلح "ما سمي به المضارع" لم يستعمله ابن هشام إلا مرة واحدة في كتابه شرح شذور الذهب؛ ولم يكن له مقابلات إلا مصطلح "اسم الفعل"، للدلالة العامة على جميـع أسماء الفعل، يقول:"**اسم الفعل**: نحو، بله زيدا، بمعنى دَعْه، وعليكه وبه بمعنى الزمه والصق، ودونكه، بمعنى خذه، ورويده وتيده بمعنى أمهله، وهيهات وشتان بمعنى بعد وافتـرق، وأوه وأفٍّ بمعنى أتوجع وأتضجر."[٢]

لم يختلف هذا كثيرا عما عند النحاة السابقين، إذ نرى سيبويه لم يذكر مصطلحا للدلالـة على هذا المفهوم بل ذكر لفظ (أفٍّ) مرة واحدة في باب افتراق فعلت وأفعلـت فـي الفعـل للمعنى، يقول:" وقالوا: جدَّعته وعقَّرته، أي قلت له: جدعك الله وعقرك الله. وأفَّفت بـه، أي قلت له (أفٍّ).[٣]

أما المبرد فقد أورد مفهوم اسم الفعل المضارع، ولم يصطلح عليع في باب "**ما جرى من المصادر وليس بمتصرف من فعل**"، إذ يقول:" فأما قوله: أفَّةً وتفَّةً فإنما تقديره من المصـادر

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٤١٤.

[2] انظر: المصدر سابق ٤٠٦.

[3] سيبويه. مصدر سابق. ٤: ٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نتنا، ودفرا فإن أفردت (أفٍّ) بغير هاء فهو مبني؛ لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر، وإنما قوي حيث عطفت عليه؛ لأنك أجريته مُجرى الأسماء المتمكنة في العطف."[1]

وسلك ابن السراج نهج سابقيه إذ لم يذكر مصطلحا خاصا باسم الفعل المضارع، حيث يقول في باب افتراق فَعَلت، وأَفْعَلت:" وأَفَفْتُ به: قلت له أفٍّ لك، وقالوا: أسقيته في معنى سقيته، ودخل أفعل على فعَّل كدخول فعَّل عليه."[2]

ويبدو أن مفهوم اسم الفعل المضارع لم يُستعمل له أي مصطلح محدد دال عليه عند سيبويه والمبرد وابن السراج، وربما يعود ذلك إلى أن بعض النحاة أسقطوا هذا القسم من أسماء الفعل، يقول ابن هشام:" وبعضهم أسقط هذا القسم (ما سمي به المضارع)، وفسّر هذا بتوجعت وتضجرت."[3]

٧ – جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم من الأسماء التي تعرب بحركات فرعية في النحو العربي، فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، وهو عند ابن هشام: الاسم "الذي يجمع بالواو والنون، وأن يكون في جمع تصحيح لمذكر عاقل."[4]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ٣: ٢٢٢– ٢٢٣.

[2] ابن السراج. مصدر سابق. ٣: ١٢٦.

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٤١٤.

[4] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٨٦.

استعمل ابن هشام مصطلح "جمع المذكر السالم"، إذ إنه من أكثر المصطلحات شيوعا عنده في كتابه شرح شذور الذهب، حيث يقول: " **جمع المذكر السالم**، كالزيدون، والمسلمون؛ فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها."[1] وهناك مصطلحان استعملهما إلى جانب مصطلح "جمع المذكر السالم".

أولهما: مصطلح "جمع بالياء والنون" يقول في معرض حديثه عن أقسام الكلام:"وفي الآية "قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ"[2] شاهد ثان على إعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل، إذ نسب إليه ما نسب إلى العقلاء، ألا ترى أن (طائعا) قد **جمع بالياء والنون** لمَّا نسب لموصوفه القول؟"[3]، ولم يستعمله إلا مرة واحدة.

وثانيهما: مصطلح "جمع المذكر" يقول ابن هشام:"حُمل (أولو) على **جمع المذكر**."[4] وهذا المصطلح استعمله مرة، وقد يعود السبب في استعماله إلى الاختصار.

ومن المصطلحات التي تدل على مفهوم جمع المذكر السالم عند النحاة القدماء، ما نجده عند سيبويه الذي استعمل مصطلحات وصفية، وهي: "جمع بالواو والنون في الرفع وبالنون والياء في الجر والنصب"، يقول سيبويه:"هذا باب **جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع وبالنون والياء في الجر والنصب**."[5] ويقول في غير موضع :"اعلم أنك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار: إن شئت **ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب**، إن

---

[1] المصدر سابق، ٨٣.

[2] فصلت: ١١.

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٥٧.

[4] المصدر سابق، ٦٧.

[5] سيبويه. مصدر سابق. ٣: ٣٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سُئِلَ كسَّرتَه للجمع على ما تُكسر عليه الأسماء للجمع."[1] واستعمل مصطلح "جمع على حد التثنية، ويقول:"وإذا **جمعت على حد التثنية** لحقتها زائدتان: الأولى منها حرف المد واللين، والثانية النون. وحال الأولى في السكون وترك التنوين، وأنها حرف الإعراب، حال الأولى في التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة."[2]

أما المبرد فقد استعمل مصطلح " الجمع الصحيح"، بالإضافة إلى استعماله مصطلح "جمع على حد التثنية" يقول:"فإن **جمعت الاسم على حد التثنية** ألحقته في الرفع واوا ونونا. أما الواو فعلامة الرفع، وأما النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد. ويكون فيه في الجرن والنصب ياء مكان الواو. ويستوي الجر، والنصب في هذا الجمع كما استويا في التثنية؛ لأن هذا الجمع على حد التثنية، وهو **الجمع الصحيح**."[3]

واستعمل أيضا مصطلح " جمع ما كان بالواو والنون في المذكر"، يقول:"هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء، فهذا الجمع في المؤنث نظير **ما كان بالواو والنون في المذكر**؛ لأنك فيه تسلّم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية."[4]

ويبدو أن المبرد أضاف مصطلح "الصحيح" على مصطلحات سيبويه، أما مصطلح جمع بالواو والنون فقد كان مستعملا عند سيبويه ، وكذلك مصطلح "جمع على حد التثنية"

وتبع ابن السراج سابِقَيْه من النحاة، سيبويه والمبرد في استعمالهما لبعض المصطلحات فمنها:" الجمع المسلم الذي على حد التثنية"، ومن ذلك قوله: "وإنما قلت في **الجمع المسلم على**

---

[1] المصدر سابق. ٣: ٣٩٥.

[2] المصدر سابق. ١: ١٨.

[3] المبرد. مصدر سابق. ١: ٥.

[4] المصدر سابق. ٣: ٣٣١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

حد التثنية، لأن الجمع جمعان، جمع يقال له **جمع السلامة**، وجمع يقال له: جمع التكسير، **فجمع السلامة**: هو الذي يسلم فيه بناء الواحد وتزيد عليه واوا ونونا أو ياءا ونونا."[1]

ويستعمل ابن السراج مصطلح جمع السالم، يقول:"استوى النصب والخفض في تثنية الاسم، وتبع النصب الجزم، لأن الجزم يخص الأفعال ولا يكون إلا فيها كما تبع النصب الخفض في تثنية الأسماء **وجمعها السالم**."[2]

ومصطلح "جمع المذكر السالم" هو المصطلح المستعمل في علم النحو الحديث ويبدو أنه جاء من مصطلحي "جمع السلامة" أو "الجمع السالم"؛ إلا أنه أضاف إليهما تخصيصا يخرج جمع المؤنث السالم، إذ حصره في المذكر.

٨- ما جمع بألف وتاء مزيدتين:

من أقسام الجموع "جمع المؤنث" وهو ما اصطلح عليه ابن هشام "ما جمع بألف تاء مزيدتين" حيث يقول في ذكره للألفاظ التي تعرب إعرابا فرعيا:" الثاني: **ما جمع بألف وتاء مزيدتين**، كـــــــــــــ(هندات)، فإنه ينصب بالكسرة، نحو قوله تعالى[3]: **"خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ."**[4]

ويعلل ابن هشام سبب هذا الاصطلاح أنه يدل على جمع لمؤنث، أو جمع لمذكر، سواء كان سالما أو تغير، يقول:"الباب الثاني مما خرج عن الأصل: **ما جمع بألف وتاء مزيدتين**،

---

[1] ابن السراج. مصدر سابق. ١: ٤٩.

[2] المصدر سابق. ١: ٤٦.

[3] العنكبوت: ٤٤.

[4] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصر سابق. ٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سواء كان جمعا لمؤنث نحو: هندات و زينبات، أو جمعا لمذكر، نحو: اصطبلات، وحمامات، وسواء كان سالما كما مثلنا، أو ذا تغير، ك سَجْدَات.."[1]

غير أن ابن هشام عاد واستعمل مصطلح "جمع المؤنث ، يقول:" وألحق بهذا الجمع أولات، فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وإن لم يكن جمعا، وإنما هو اسم جمع، لأنه لا واحد له من لفظه، حمل على **جمع المؤنث**." [2] لكن هذا الاستعمال لم يكن شائعا عنده، وإنما كان يأتي عرضا في بعض تفسيراته، وكان، غالبا، ما يستعمل مصطلح "ما جمع بألف وتاء مزيدتين."

ويدل على مفهوم جمع المؤنث عند سيبويه مصطلح "جمع بالتاء" يقول:"وأما ما كان على (فَعْلَة) فإنك أذا أردت أدنى العدد **جمعتها بالتاء** وفتحت العين، وذل قولك:ك قَصْعَة، وقَصَعات، وصَحْفة وصَحَفَات، وجَفْنة جَفَنات."[3]

كما يستعمل سيبويه مصطلح "ما يجمع من المذكر بالتاء" للدلالة على الاسم المذكر الذي يجمع جمع المؤنث، ومصطلح "جمع بالتاء"، يقول:" هذا باب **ما يجمع من المذكر بالتاء** لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع، فمنه شيء لم يكسر على بناء من أبنية الجمع فـ**جمع بالتاء** إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سرادقات، حمامات، وإوَانات."[4]

أما المبرد فقد استعمل مصطلح "ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء" إذ يقول:"هذا باب **ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء**" فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصر سابق. ٦٦.

[2] المصر سابق. ٦٧.

[3] سيبويه. مصر سابق. ٣: ٥٧٨.

[4] المصر سابق. ٣: ٦١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المذكر؛ لأنك تُسلِّم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية."[1] ويستعمل أيضا مصطلح "جمع المؤنث على حد التثنية" يقول:"وإذا **جمعت المؤنث على حد التثنية** فإن نظير قولك: مسلمون في جمع مسلم أن تقول في مسلمة: مسلمات."[2]

ويستعمل ابن السراج مصطلح "جمع بالتاء" فيقول:"وحكم **الجمع بالتاء** في هذا حكم التثنية، قالوا: قنوات، وأدوات."[3] ويستعمل، أيضا، مصطلح "جمع المؤنث على حد التثنية" يقول:"وإذا **جمعت المؤنث على حد التثنية** زدت ألف وتاء."[4]

وبذلك لم يُذكر مصطلح "جمع المؤنث السالم" الذي يستعمل في علم النحو الحديث عند أي من هؤلاء النحاة، لما يعتور هذا المصطلح من نقص؛ إذ إنه لا يشمل ما يجمع بالألف والتاء من المذكر، حيث يحصر في المؤنث، إضافة إلى أنه قد يلحق المفرد منه تغيير في البينية، وهذا ما ينافي شرط السلامة.

ويعود سبب انتشار هذا المصطلح في العصر الحديث إلى كونه نظيرا لجمع المذكر السالم، فضلا عما فيه من اختصار ووضوح.

٩- ما لا ينصرف

ما لا ينصرف هي أسماء خرجت عن الأصل في علامات الإعراب، إذ تعرب بحركات فرعية في حالات محددة، ولا تقبل التنوين والكسر إلا إذا عرفت أو أضيفت، حيث يقول ابن هشام في معرض حديثه عن أنواع الإعراب، وما خرج عن أصل الإعراب: "الأصل في علامات الإعراب ما ذكرناه، وقد خرج عن ذلك سبعة أبواب: الباب الأول: **باب ما لا**

---

[1] المبرد. مصدر سابق. ٣: ٣٣١.

[2] المصدر سابق. ٣: ٣٣١.

[3] ابن السراج. مصدر سابق. ٢: ٤١٨.

[4] المصدر السابق. ١: ٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ينصرف، وحكمه أنه يوافق ما ينصرف في أمرين، وهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويخالفه في أمرين: أنه لا ينون وأنه يجر بالفتحة، نحو:"جاءني أفضلُ منه" و"رأيتُ أفضلَ منه" و"ومررت بأفضلَ منه." وقال الله تعالى:" فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا"[1] و"يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ"[2] و"وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ"[3] ويستثنى من قولنا "**ما لا ينصرف**" مسألتان يجر فيهما بالكسرة على الأصل؛ أحدهما: أن يضاف، والثانية: أن تصحبه الألف واللام."[4]

وذكر ابن هشام مصطلح"ممنوعة الصرف مقابلا لمصطلح "ما لا ينصرف"، فقال : "ومثاله (العدل) مع الصفة أحاد ومَوحد، وثُناء ومَثنى، وثُلاث ومَثلث، ورُباع ومَربع؛ فإنها معدولة عن واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، قال تعالى:" أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ "[5] فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لأنها صفة لأجنحة، وهي **ممنوعة الصرف**؛ لأنها معدولة عما ذكرنا."[6]

والمصطلح الشائع عند ابن هشام هو"ما لا ينصرف" إذ تكرر مرات عدة، أما مصطلح "ممنوعة الصرف" فلم يشع ذكره عنده، على الرغم من كونه مصطلحا مركبا.

---

[1] النساء: ٨٦.

[2] سبأ: ١٣.

[3] النساء: ١٦٣.

[4] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ص ٦٢.

[5] فاطر: ١.

[6] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٤٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما عن هذا المفهوم عند النحاة القدماء فقد استعملوا له مصطلحات أخرى ، إذ نجد عند سيبويه مصطلح "ما لا ينصرف" إذ يقول:"هذا باب ما ينصرف **وما لا ينصرف**"[1]

كذلك استعمل مصطلح "ما يترك صرفه"، ومن ذلك قوله : "**ومما يترك صرفه** بأنه يشبه الفعل ولا يُجعل الحرف الأول منه زائداً إلا بِثَبتٍ، نحو تَنْضِبٌ، فإنما التاء زائدة لأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء؛ لأنه ليس في الكلام فَعلَلٌ."[2]

واستعمل سيبويه مصطلح "ما لا ينصرف" بكثرة، وخاصة في العناوين الرئيسة للكتاب غير أن "ما" تدل على لفظ عام، والممنوع من الصرف أسماء فقط.

أما المبرد فقد استعمل مصطلح "ما لا ينصرف"، فقال: "اعلم أن كل **ما لا ينصرف** مضارع به الفعل، وإنما تأويل قولنا: لا ينصرف، أي ما لا يدخله خفض ولا تنوين؛ لأن الأفعال لا تخفض ولا تنوّن، فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك وشبهه بها يكون في اللفظ، ويكون في المعنى، بأي ذين أشبهها وجب أن يترك صرفه."[3]

كذلك استعمل المبرد مصطلح "غير منصرف" و"غير الصرف" فقال: "فأما قولهم:(خَضَمّ) -للعنبر بن عمرو بن تميم- فإنما هو فعل منقول، وهو **غير منصرف في الاسم**"[4] وقال في غير موضع: "فلولا أن (آخرَ) قد استغنى فيه عن ذكر (من كذا) لكان لازما؛ كما يلزم قولك:

---

[1] سيبويه. مصدر سابق. ٣: ١٩٣.

[2] المصدر سابق. ٣: ١٩٦.

[3] المبرد. مصدر سابق. ٣:٣٠٩.

[4] المصدر سابق. ١: ١٤٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا أوّل من ذاك؛ ولذلك قلت في أُخر بغير الصرف، لأنها محدودة عن وجهها، لأن الباب لا يستعمل ألاّ بالألف واللام أو من كذا."[1]

أما ابن السراج فقد ذكر مصطلحات عدة، وهي:"غير منصرف" و"ما لا ينصرف" و"ترك الصرف"، يقول ابن السراج في غير موضع:"إن المعرب ينقسم قسمين: منصرف وغير منصرف وقد وجب أن يذكر من الأسماء ما ينصرف **وما لا ينصرف**."، ويقول:"وأصول الأسماء كلها الصرف وإنما في بعضها **تُرك الصرف**، وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع مالا ينصرف."[2]

فالمصطلح الذي استعمله جميع النحاة هو مصطلح "ما لا ينصرف"، ويبدو أن المصطلح الذي شاع في علم النحو الحديث "الممنوع من الصرف" جاء من مصطلح "ممنوعة الصرف"، ويبدو ذلك تجنبا لما في مصطلح "ما لا ينصرف" من الإبهام.

١٠ – الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد

من الأسماء التي تعمل عمل الفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، فهي قد ترفع فاعلا أو بدلا، أو تنصب مشبها بالمفعول به أو تمييزا، أو تجر مضافا إليه. وهي عند ابن هشام: " كل صفة صحَّ تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفِها، وتختص بالحال، وبالمعمول السببي المؤخر، وترفعه فاعلا أو بدلا، أو تنصبه مشبها أو تمييزا، أو تجره بالإضافة إلا إن كانت بأل وهو عار منها."[3]

---

[1] المصدر سابق. ٣: ٢٤٦.

[2] ابن السراج. مصدر سابق ٢: ٧٩.

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق. ٤٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويلجأ ابن هشام، أحيانا، إلى استخدام مصطلح "الصفة المشبهة" طلبا للاختصار، بالإضافة إلى مصطلح "الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، فيقول:" تقول في **الصفة المشبهة** زيد حسن الوجه."[1] ويقول في موضع آخر:"المشبه بالمفعول به وهو المنصوب **بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد**، وذلك نحو قولك زيدٌ حسنٌ وجهَهُ."[2]

أما المصطلحات الدالة على مفهوم الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد عند النحاة القدماء، فقد استعمل سيبويه مصطلح الصفة، فيقول:" فالمضاف قولك: هذا حسنُ الوجهِ، وهذه حسنةُ الوجهِ. **فالصفة** تقع على الاسم الأول ثم توصلها إلى الوجه وإلى كل شيء من سببه."[3]

واستعمل مصطلح "الصفة المشبهة" و مصطلح "المشبهة" إذ يقول: ولم تقوَ هذه الأحرف قوة **الصفة المشبهة**. ألا ترى أنك تؤنثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل، تقول: مررت برجلٍ حسنِ الوجه أبوه، كما تقول: مررت برجلٍ حسنٍ أبوه، وهو مثل قولك: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه فإن جئت بخيرٍ منك، أو عشرينَ، رفعتَ، لأنها ملحقةٌ بالأسماء لا تعمل عمل الفعل، فلم تقوَ قوة **المشبهة**، كما لم تقوَ **المشبهةُ** قوة ما جرى مجرى الفعل."[4]

---

[1] المصدر سابق. ٤٠٥.

[2] المصدر سابق. ٢٦٦.

[3] سيبويه. مصدر سابق. ١: ١٩٥.

[4] سيبويه. مصدر سابق. ١: ٢٠٣ - ٢٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستعمل سيبويه، أيضا، مصطلح "الصفة المشبهة بالفاعل" إذ يقول:" باب **الصفة المشبهة بالفاعل** فيما عملت فيه، ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه."[1]

ويلجأ سيبويه أحيانا إلى استعمال مصطلح وصفي معقد نحو "الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك" إذ يقول:" هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من **الصفات التي ليست بعَمَل نحو الحسَنِ والكريم وما أشبه** ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبواه، وأحَسَنٌ أبواه، وأخارجٌ قومُك."[2]

أما المصطلحات التي وردت عند المبرد فهي: مصطلح "الصفة المشبهة بالفاعل" إذ يقول:" هذا باب **الصفة المشبهة بالفاعل** فيما يعمل فيه وإنما تعمل فيما كان من سببها، وذلك كقولك: هذا حسنٌ الوجهِ، وكثيرٌ المالِ."[3] وذكر مصطلح الصفة الشبهة، فيقول:"لو قلت عمرا زيدٌ الضاربُ_ لم يجز، وليس امتناعه من حيث امتنعت **الصفة المشبهة**، ولكن معناه: زيد الضارب عمرا، أي الذي ضرب عمرا. فلما قدّمت عمرا على هذه الصفة لم يجز؛ لأنه بعض الاسم إذ كان من صلته، فإنما امتنع من هذا الوجه."[4]

أما ابن السراج فقد ذكر مصطلح "الصفة المشبهة باسم الفاعل" في كتابه الأصول، إذ يقول:" وجدت الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء: فعل متصرف، وفعل

---

[1] المصدر سابق. ١: ١٩٤.

[2] المصدر سابق. ٢: ٣٦.

[3] المبرد. مصدر سابق. ٤: ١٥٨.

[4] المبرد. مصدر سابق. ٤: ١٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غير متصرف، واسم الفاعل، **والصفة المشبهة باسم الفاعل**، والمصدر، والأسماء التي سموا فيها الفعل في الأمر والنهي."[1]

مصطلح "الصفة المشبه باسم الفاعل المتعدي إلى واحد" من أطول المصطلحات وأكثرها تعقيدا في كتب النحاة المحدثين، فقد ورد في صورة أبسط عند سيبويه ثم انتقل إلى المبرد، وصولا إلى ابن السراج إذ يذكره بصورة أقرب إلى صورته في كتب النحاة المحدثين.

يلاحظ من خلال دراستنا للفصل الأول من هذه الدراسة أن:

- المصطلحات النحوية انقسمت إلى ثلاثة أقسام رئيسة من حيث تركيبها، وهي: المصطلح البسيط، وهو أكثرها تطورا وثباتا، والمصطلح المركب، وهو من المصطلحات التي تلقى قبولا بعد المصطلح البسيط، والمصطلح المعقد، وهو أقل المصطلحات الموجودة في العصر الحديث، وهو أقلها تطورا.

- قدم ابن هشام لعلم المصطلح النحوي إضافة نافعة باختياره لبعض المصطلحات، وتقديم الرأي في بعضها، كما كان، أحيانا، يقدم الملابسة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، منها: مصطلحا "نائب الفاعل" و"مفعول ما لم يسمَّ فاعله" ومصطلحا "أل" وهو ما يريد به أل التعريف و"الألف واللام" .

---

[1] ابن السراج. مصدر سابق. ١: ٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أخذت المصطلحات النحوية عند ابن هشام تتحو اتجاهات عدة، من حيث ثباتها وتغيرهـا، مقارنة مع مصطلحات مرحلة النشأة، وهذه الاتجاهات هي:

* الاتجاه الأول: وهو اتجاه حافظ المصطلح فيه على ذاته، وبقي كما هو دون أدنى تغير فيه، لكن هذه المصطلحات قليلة، نحو: مصطلح "البناء" و" الإعراب".

* الاتجاه الثاني: وهو اتجاه تغير المصطلح فيه تغيرا جذريا؛ أي اختلف المصطلح في صورته وهيئته اختلافا كليا، نحو: مصطلح "جمع المذكر السالم".

* الاتجاه الثالث: المصطلح في هذا الاتجاه موجود في مرحلة النشأة، إلا أن هناك مصطلحات أخرى مقابلة له في الدلالة على المفهوم ذاته، نحو: مصطلح: "المبتدأ" و"الخبر" و"الاختصاص".

* الاتجاه الرابع: وفي هذا الاتجاه لا يوجد مصطلح نحوي للمفهوم في مرحلة النشأة، فقد يوصف وصفا، وذلك لعدم دراسة المسألة النحوية، منها: بدل الإضراب، أو لدراستها لكن تذكر أركان المصطلح ذكرا، منها: الأسماء الستة، والأمثلة الخمسة.

* الاتجاه الخامس: تعدد المصطلح في هذا الاتجاه للدلالة على المفهوم الواحد، واستمر هذا التعدد في النحو العربي، منها: "الجر والخفض" و "الصفة والنعت".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني، ويدرس قضايا المصطلح النحوي عند ابن هشام، وهي:

١- التعريف:

٢- الحد

- الشروط الواجب توافرها في التعريف

- أساليب التعريف

- التعريف اصطلاحا عند ابن هشام

- تصرف ابن هشام في الحد النحوي

- المشترك اللفظي والمعنوي في مصطلحات ابن هشام.

-تطور المصطلح النحوي عند ابن هشام واستقراره

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني: قضايا المصطلح النحوي عند ابن هشام

يتناول هذا الفصل أبرز قضايا المصطلح النحوي عند ابن هشام، وكان لا بد من دراسة التعريف والحد لغة واصطلاحا قبل البدء بدراسة هذه القضايا.

أولا: التعريف

يعرف مصطلح "التعريف" في اللغة بأنه:" تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة."[1] أي تعداد جميع سماته التي تميزه عن غيره، وتجعله منفردا.

وفي الاصطلاح هناك عدة تعريفات للتعريف، منها تعريفان للجرجاني، وهما:

أولهما:"عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر."[2] وبعد هذا التعريف يبدأ الجرجاني بذكر قسمي التعريف، وهما: الحقيقي واللفظي، ويعرف التعريف اللفظي :" بأن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى، فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى، كقولك الغضنفر: الأسد، وليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به إفادة تصور غير حاصل، إنما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني."[3]

---

[1] مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. مصدر سابق. مادة (عرف).

[2] الجرجاني. مصدر سابق. ص ٦٢.

[3] المصدر سابق. ص ٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالنظر في التعريف الأول للجرجاني نرى أنه قد عرف "التعريف" بشكل عام، فيرى أن الشيء المراد تعريفه لا يعرف إلا بذكر أشياء أخرى تعرفه وتوضحه، وقد تكون هذه الأشياء ألفاظا مرادفة أو علامات أو لوازم يعرف بها الشيء أو أجناسا وفصولا، فتعريفه هنا تعريف للجنس الذي يتضمن تحته أنواعا هي: تعريفات أولية وتعريفات حقيقية.

وثانيهما تعريف للجرجاني وهو:"ما يميز الشيء عما عداه بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود."[1]

ويعد هذا التعريف نوعا من أنواع التعريف الحقيقي (المميز) وهو الرسم الذي يكون بإيراد الأشياء البعيدة للشيء المراد تعريفه.

وقد انصب اهتمام المحدثين على التعريف الحقيقي بأنواعه، وعرفه مجموعة منهم، مثل: عبد الرحمن بدوي، ومن ذلك قوله:"هو مجموع الصفات التي تكون الشيء مميزا عما عداه، وهو إذن والشيء المعرف سواء، إذ هما تعبيران، أحدهما موجز، والآخر مفصل عن شيء واحد بالذات"[2]

وهذا التعريف شامل لأنواع التعريف الحقيقي والذي يدل على هذا الشمول ذكر كلمة (صفات) في التعريف، وبسبب ذكر هذه الكلمة يكون قد أخرج أنواع التعريف الأولي أو التوضيحي، وشمل أنواع التعريف الحقيقي.

---

[1] الجرجاني. مصدر سابق. ص ٦٢.

[2] بدوي، عبد الرحمن. الموسوعة الفلسفة. بيروت: المؤسسة العربية، ١٩٨١، ١: ٤٢٣- ٤٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعرفه مجموعة من العلماء السوفيتيين، فقالوا:"التعريف: منهج منطقي يمكن من تمييز أو إيجاد أو بناء نوع من الأشياء، وصياغة معنى مصطلح وارد بشكل جديد أو تخصيص معنى مصطلح موجود في العلم ويتحدد تنوع ضروب التعريف بما يعرف وبمهام التعريف وبنائه المنطقي"[1]

يمكننا القول من خلال هذا التعريف أن دراسة التعريفات بدأت عند علماء المنطق، لأن التعريف "منهج منطقي"، ثم أخذت العلوم الأخرى منهم ما يتناسب وطبيعتها كالنحو مثلا، والهدف من ،التعريف كما يتبين، من هذا القول هو تمييز أو بناء أو إيجاد نوع من الأشياء، أو صياغة مصطلح جديد، ويتحدد نوع التعريف بما يعرف به الشيء؛ أي إن كان الشيء الذي يعرف به علامة يسمى التعريف عندئذ تعريفا بالعلامة، وإن كان التعريف الذي يعرف به جنسا وفصلا قريبين كان التعريف عندئذ تعريفا بالحد وهكذا.

ويتحدد نوع التعريف من خلال المهمة التي يقوم بها التعريف والغرض منه، فإذا كان الغرض منه تمييز الشيء وبيان ماهيته سمي التعريف تعريفا حقيقيا، وإذا كان الغرض منه تمييز الشيء عن غيره كان تعريفا توضيحيا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] لجنة من العلماء و الأكاديميين السوفيتيين. الموسوعة الفلسفية. إشراف م روزنتال، ي يودن. ترجمة سمير كرم. بيروت: دار الطليعة، ط٤، ص ١٢٣ -١٢٤.

ثانيا: الحد

تكاد تجمع المعاجم العربية على تعريف الحد في اللغة، بأنه: الفصل بين شيئين، فقد جاء في معنى الحد في معجم العين بأنه:"فصل ما بين كل شيئين حد بينهما، ومنتهى كل شيء حده..... وحدود الله: هي الأشياء التي بينها وأمر أن لا يتعدى فيها."[1]

ونجد ابن منظور في لسان العرب يذكر من معاني الحد:" الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود، وفصل ما بين شيئين حد بينهما... وحد كل شيء منتهاه لأنه يرده ويمنعه عن التمادي."[2]

أما في الاصطلاح، فهناك عدة تعريفات للحد، منها تعريف السكاكي الذي يقول:"الحد عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما، تعريفا جامعا مانعا." ثم أخذ السكاكي يفصل في تعريفه فيقول: "ونعني بالجامع كونه متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه أبيا دخول غيره فيه، فإن كان ذلك الشيء حقيقة من الحقائق، مثل حقيقة الحيوان والإنسان والفرس، وقع تعريفا للحقيقة، وإن لم يكن مثل: العنقاء، وقع تعريفا للفظ الدال عليه بالإجمال." ثم يحدد تعريفا آخر للحد فيقول: "الحد هو وصف الشيء وصفا مساويا، ونعني بالمساواة: أن ليس فيه زيادة تخرج فردا من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره."[3]

---

[1] الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٧. مادة (حدد).

[2] ابن منظور. مصدر سابق. مادة (حدد).

[3] السكاكي، يوسف بن أبي بكر. مفتاح العلوم. ضبطه محمد نعيم الزرزور. ط١ ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ص ٤٣٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد احتوى كلام السكاكي على تعريفين للحد؛

أولهما: إن الحد عبارة عن(تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما، تعريفا جامعا مانعا)، وهذا تعريف للتعريف الحقيقي وليس للحد، حيث اشترط فيه أن يكون جامعا مانعا. وفي متابعته لتفسيره "الجامع المانع" يكون قد بين أقسام التعريف الحقيقي، وهو تعريف بحسب الحقيقة وآخر بحسب الاسم، وهذا تفصيل للفظ الدال عليه بالإجمال.

وثانيهما: تعريف للحد ، وفق رأيه، حيث وصف الشيء وصفا مساويا، وهو تعريف للتعريف الحقيقي، والوصف من أهم شروطه المساواة سواء أكان حدا أم رسما.

ويقدم الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات تعريفين للحد: أولهما: أنه "قول دال على ماهية الشيء"[1] وثانيهما: أنه "قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز."[2]

وبالنظر إلى تعريفي الجرجاني، نجد أن التعريف الأول أقرب إلى الدقة والشمول لأنواع الحد التام والناقص من التعريف الثاني. فالتام يدل على الماهية بأجزائها الجنس والفصل القريبين. أما الناقص فيدل على الماهية بالجنس البعيد والفصل القريب.

---

[1] الجرجاني. مصدر سابق. ص ١١٦.

[2] المصدر سابق. ص ١١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونجد التعريف الثاني أقرب إلى الخصوص منه إلى العموم، إذ إنه أي قول يشتمل على الجنس والفصل، فالجنس يشترك به المعرف مع الأنواع الأخرى، والفصل أهم ما يميز المعرّف عن أفراد جنسه، وبهذا التعريف يكون قد أشار إلى التعريف الحقيقي(التام)، المكون من الجنس والفصل القريبين، والحد الناقص المكون من الجنس البعيد والفصل القريب، ويخرج الحد الناقص المكون من الفصل القريب أو ما به الامتياز.

ويعرف الأصوليون الحد بقولهم:"وهو الجامع المانع وذلك يسمى الرسم". فضموا إلى الحد الحقيقي الرسم، والصحيح أن الجمع والمنع شرطا الحد التام.

ويقسم الحد إلى قسمين: الحد التام والحد الناقص.

أما الحد التام فقد عرفه الشريف الجرجاني، فقال: "ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق."[1] وقد اصطلح الكفوي عليه بالحد الحقيقي، وهو عنده: "ما أنبأ عن تمام ماهية الشيء وحقيقته كقولك في حد الإنسان: هو جسم تام حساس متحرك بالإرادة، ناطق"[2]

والناظر في هذين التعريفين السابقين لا يجد اختلافا بينهما إلا في القالب الذي وضعا فيه، فالجنس والفصل القريبين هما تمام ماهية الشيء وحقيقته.

---

[1] الجرجاني. مصدر سابق. ص ١١٦.

[2] الكفوي. مصدر سابق. ص ٢٦٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما الاصطلاح على هذا النوع من التعريف بالحد، فيعود إلى الشرط الذي وضع للحد وهو المنع، أي منع خروج شيء من أفراد الشيء المعرَف منه أو الدخول فيه، وهذا هو أحد المعاني اللغوية للحد, لذا سمي التعريف المانع والجامع أيضا بالحد.

وهناك ارتباط وثيق بين المعنى والتسمية، إذ يقول الميداني:" سمي الحد حدا، لأن الحد في اللغة المنع، وهذا المعنى موجود في الحد الاصطلاحي لأنه مانع من دخول غير المحدود فيه ومانع من خروج شيء من المحدود عنه."[1]

ويقول الأحمد نكري مؤكدا على ذلك:" أما كونه حدا؛ فلكونه مانعا من دخول الأغيار في المحدود." و ثم يعلل وصفه بالتام، فقال:" وأما كونه تاما فلكونه جامعا لتمام ذاتيا له.[2]

أما القسم الثاني من أقسام الحد، فهو الحد الناقص، وهو عند الشريف الجرجاني "ما يكون بالفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالناطق أو بالجسم الناطق"[3]

ويبن الأحمد نكري سبب الاصطلاح على هذا المفهوم بمصطلح"الحد الناقص"، فيقول" لأنه "حذف بعض الذاتيات عنه وهو الجنس القريب."[4]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] الميداني، عبد الرحمن حسن حنبكة. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة. دمشق: دار القلم، ط٤، ١٩٩٣، ص، ٥٩.

[2] الأحمد نكري، عبد النبي بن عبد الرسول. دستور العلماء. تقديم رفيق العجم. مكتبة لبنان ناشرون: ط١ ١٩٩٧، ص ٣٥٤.

[3] الشريف الجرجاني. مصدر سابق، ص ١١٦

[4] الأحمد نكري. مصدر سابق، ص ٣٥٤.

ويتابع المحدثون القدماء في تعريفهم للحد بقسميه التام والناقص، فقال أحدهم في التـــام: "أما الحد الذي بحسب الذات فهو القول المفصل الدال على حقيقة الشيء والغرض منه أن يقوم في النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة بتمامها. ولذلك فالحد بحسب الذات كما لا وجود له. وإنما ذلك قول يشرح الاسم"[1] وأما الحد الناقص فهو:"ما يكون بالفـــصل القريـــب وحده، أو به وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالجسم الناطق."[2]

وأطلق المحدثون على الحد التام مصطلحا جديدا هو "التعريف بالشيء،" وهـــو يتعلـــق بماهية الشيء، لأن ما يذكر فيه هي صفات داخلية متعلقة بجوهر الشيء وكنهه وماهيته.

ومن خلال دراسة التعريف والحد تبين لنا أنهما يدلان على المفهوم ذاته، دون اخـــتلاف يُذكر، وستسير الدراسة على هذا الأساس، وتستعمل مصطلح "التعريف" للدلالة على مفهومه.

- **الشروط الواجب توافرها في التعريف**

أخذ الباحثون يتدارسون الشروط الواجب توافرها في التعريف فاجتمعت عنـــدهم فـــي هـــذه الشروط التالية، وهي:

١) **الجمع والمنع:** أي أن يكون التعريف شاملا أفراد جنسه مانعا دخول غيرها فيها، فإذا كان التعريف مخرجا لبعض أفراده قيل: إنه تعريف غير جامع، وإذا كان مدخلا ما ليس مـــن

[1] صليبا، جميل. المعجم الفلسفي. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط٣، ١٩٨١، ١: ٤٤٨

[2] المصدر السبق ١: ٤٤٨

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أفراد جنسه فيه قيل: إنه تعريف غير مانع، ولا يكون التعريف كذلك إلا إذا احتوى على الجنس والفصل القريبين.[1]

٢) **الوضوح**: ويعني عدم استعمال ألفاظ ذات دلالة عامة، أو استعمال (أو) الدالة على الشك أو الإبهام. أما إذا كانت (أو) تفيد التقسيم فلا مطعن في الحد.

٣) **مساواة المعرِف للمعرف في المعنى**: وهذا يوجب ألا يكون التعريف أوسع من المعرف ولا أضيق منه.[2]

٤) **تقديم الأعم على الأخص**: والأعم هو الجنس القريب والأخص هو الفصل القريب، والأعم يتقدم ويأتي الأخص ليحدده.

٥) **الإيجاز وعدم التفصيل**، لغير غرض أو فائدة.

٦) **عدم ذكر الجنس البعيد عند وجود الجنس القريب.**

٧) **معرفة المعرِف قبل معرفة المعرَف**، وهذا شرط ذكره التهانوي وسبقه السكاكي إليه.

٨) **ذكر جميع أجزاء الحد**(الجنس والفصل).

٩) **أن لا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة**، كما يحدث عند استعمال السلب في التعريف كأن تعرف الحركة (ما ليس بسكون).[3]

١٠) الابتعاد عن الألفاظ الغريبة والوحشية وعن المشترك والمجاز بلا قرينة ظاهرة، وبالجملة عن كل لفظ غير ظاهر الدلالة على المقصود.[4]

---

[1] ينظر: الشنيطي، محمد فتحي. أسس المنطق. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، ط ١٩٧٠ ، ص ٦٢

[2] الشنيطي، محمد. أسس المنطق والمنهج العلمي . مصدر سابق، ص ٦١

[3] بدوي، عبد الرحمن. موسوعة الفلسفة. مصدر سابق، ص ٤٢٤

[4] التهانوي. مصدر سابق. ص ٤٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أساليب التعريف:

وقبل دراسة التعريف عند ابن هشام وأساليبها كان لا بد من دراسة أساليب التعريف بصورتها العامة، لنرى مدى اتساع أفق ابن هشام في استعماله أساليب التعريف، وإلى أي منهج تنحو، ويكاد يجمع الباحثون على هذه الأساليب للتعريف، وهي:

١- **التعريف بالمرادف(اللفظي)**: ويكون هذا التعريف بذكر لفظ مرادف أوضح من اللفظ المراد تعريفه، كأن يقال مثلا: الغضنفر: الأسد، والبر: القمح. وقد عرف القدماء هذا النوع من التعريف في مؤلفاتهم، ومنهم الجرجاني تحت اسم التعريف اللفظي. ويكون التعريف اللفظي بألفاظ مفردة، وبالتفسير وبذكر الألفاظ المركبة دون تفصيل للمعنى.[١]

وقد نهج المحدثون نهج القدماء في تعريفهم للتعريف اللفظي، فقد جاءت تعريفاتهم مطابقة لما جاء عند القدماء، فيكون التعريف بذكر لفظ أوضح من اللفظ المراد تعريفه أو بمرادف معروف. وممن عرفه من المحدثين علي عبد المعطي وزميله، حيث يقول: هو "تعريف الشيء بواسطة لفظ أوضح منه أو مرادف معروف له مثل: البر: القمح، والمداد: الحبر"[٢]

---

[1] الجرجاني. مصدر سابق. ص ٦٢

[2] علي عبد المعطي وحربي عباس. المنطق الصوري ومناهج البحث. دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ١٥٥

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويكون التعريف بالمرادف للأشياء البديهية التي يمكن أن تعرف بسهولة، وهذا ما أكده الأحمد نكري في قوله: "إن التعريف اللفظي يتعلق بالبديهيات والنظريات الحاصلة قبله بخلاف الحقيقي."[1]

وقد وردت عدة مصطلحات أخرى للدلالة على التعريف اللفظي منها الاسمي، وبالمرادف، وبالتعريف المعجمي عند عبد المنعم الحفني.[2]

٢- **التعريف التوضيحي بالإشارة أو بالإيماء:** وهذا الأسلوب من أساليب التعريف، وقد جعل له وسائل محددة، منها: الإشارة أو الإيماء، وقد ذكرها الكفوي، فقال: "وتعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسته النظرية."[3]

وقد خالفه علي عبد المعطي وزميله حيث قالا: " ووسائل التعريف كثيرة، وهي كلها تحاول إيضاح الفكر عن معنى شيء مبهم أو غير معروف ويتم ذلك بالإشارة إلى الشيء، وهو التعريف بالإشارة، كأن نشير إلى المنضدة ونقول هذه منضدة، و هذا هو أبسط أنواع التعريف ويتكون من الإشارة إلى الشيء الذي نعرفه ثم بذكر اسمه".[4]

وقد تكون الإشارة إلى الشيء ذاته، وقد تكون إلى صورته إن انعدم وجوده، وهذا ما أضافه عبد المنعم الحفني.[5] وهو غير مستخدم نحويا.

---

[1] الأحمد نكري. مصدر سابق. ص ٢٦٨.

[2] الحفني، عبد المنعم. المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة. القاهرة: مكتبة مدبولي، ط٣ ٢٠٠٣، ص ٢٠٥.

[3] الكفوي. مصدر سابق، ص ١٩.

[4] علي عبد المعطي. علي عبد المعطي، و حربي عباس ، المنطق الصوري ومناهج البحث، ١١٥.

[5] الحفني، عبد المنعم. مصدر سابق. ص ٢٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- **التعريف بالمثال:** ويكون بذكر أمثلة توضح الشيء المراد تعريفه، قال علي عبد المعطي وزميله:"التعريف بالمثال كأن تذكر بعض الأمثلة التي تقرب إلى الذهن المعنى بالشيء الذي نبغي تعريفه."[١]

وقد سبقهما التهانوي إلى ذكر التعريف بالمثال وزاد على ذلك تعريفا آخر سماه التعريف بالمشابهة، قال: " التعريف بالمثال: سواءً كان جزئيا للمعرف كقولك الاسم كزيد، والفعل كضرب، أو لا يكون جزئيا له كقولك العلم نور، هو بالحقيقة تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعرف وبين المثال. فليس التعريف بالمثال قسما على حدة. فإن كانت تلك المشابهة مفيدة للتمييز فهي خاصة لذلك المعرف فيكون التعريف بها رسما ناقصا داخلا في أقسام المعرف الحقيقي، وإلا لم يصح التعريف بها".[٢]

٤- **التعريف بالعلامة:** ويقصد به ذكر السمة التي تخص الشيء المراد تعريفه، إذ العلامة تعني السمة المميزة للشيء. وقد ذكر هذا النوع من التعريف مراد وهبة فقال: "ثمة وسائل عدة لتعريف المجهول مثل الحد والرسم والمثال والعلامة والاسم."[٣]

٥- **التعريف بالتقسيم:** وهذا النوع من التعريفات أضافه الميداني، ويكون بذكر أقسام الشيء المراد تعريفه، ومثال ذلك تعريف الكلمة بأنها اسم وفعل وحرف، وقد جعل الميداني هذا التقسيم رسما ناقصا لأن التقسيم عنده خاصة من خواص الشيء.[٤]

---

[1] علي عبد المعطي. مصدر سابق، ص ١٥٥

[2] التهانوي. مصدر سابق. ص ٤٨٢.

[3] وهبة، مراد. المعجم الفلسفي. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣. ص ٢٠٩.

[4] الميداني ، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال ، ص ٦٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد جعل المحققون والميداني التعريف اللفظي والتعريف بالمثال والتعريف بالتقسيم داخلة تحت الرسم الناقص أي أن ما يذكر فيها هي خواص. وقولهم غير دقيق لأن اللفظ المرادف في التعريف اللفظي، والمثال في التعريف بالمثال والأقسام التي ينقسم إليها الشيء في تعريف التقسيم ليست بخواص الشيء لأن الخاصة هي: "صفة أو صفات يختص بها أفراد نوع بعينه، ولا يتصف بها أي نوع آخر إلا أنها ليست جزءا من ماهية النوع."[1]

وقد أضاف عبد المنعم الحفني أساليب للتعريف، منها:

١- التعريف الشيئي يتعلق بحقيقة الشيء وماهيته من حيث هو كذلك في الواقع.

٢- التعريف القاموسي بترجمة اللفظ من لغة للغة، أو شرحه.

٣- التعريف السياقي وهو التعريف الذي يتفق مع السياق الوارد فيه اللفظ.

٤- التعريف التركيبي بذكر علاقات الشيء بغيره.[2]

"التعريف" اصطلاحا عند ابن هشام:

قدم ابن هشام في كتابه شرح شذور الذهب تعريفات لعدد غير قليل من مصطلحاته، وخاصة في الأبواب الرئيسة، فقد كان يعرفها تعريفا لغويا وتعريفا اصطلاحيا، وكان يلجأ، أحيانا، إلى بيان ما تشمله كل كلمة في التعريف من مفاهيم وما تخرجه، وفي غير الأبواب النحوية يعمد، أحيانا، إلى تعريف مصطلحاته بعد ورودها في النص مباشرة.

---

[1] مهران، محمد. مدخل إلى المنطق الصوري. ص ٩٢

[2] الحفني، عبد المنعم. مصدر سابق. ص ٢٠٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أساليب تعريف المصطلح النحوي عند ابن هشام:

تنوعت أساليب تعريف المصطلح النحوي عند ابن هشام، لكنه لم يخرج عن المألوف، ومن هذه الأساليب:

١- التعريف بالمرادف: وهو تعريف بالمرادف اللفظي، نحو: "السكون وهو حذف الحركة."[1]

٢- التعريف بالمثال: وهذا التعريف تُذكر فيه بعض الأمثلة التوضيحية، نحو: "اسم التفضيل: كأفضل وأعلم."[2]

٣- التعريف بالعلامة: وهو بذكر السمات والخصائص التي تميزه عن غيره، نحو: " التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول."[3]

٤- التعريف بالتقسيم: وهذا التعريف يشمل أقسام المعرَّف وأصنافه، يقول ابن هشام:"أمثلة المبالغة: وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة (ما حول للمبالغة من فاعل إلى فعَّال أو مِفعال أو فعول، بكثرة، أو فعيل، أو فَعِل، بقلة."[4] ويقول: "الكلمة: اسم، وفعل، وحرف."[5]

تصرف ابن هشام في الحد النحوي:

كان للحد النحوي عند ابن هشام أثر بالغ في رسوخ التعريفات عبر الزمن؛ فقد كان، أحيانا، يقدم أكثر من تعريف للمصطلح الواحد، إن احتاج ذلك، وكان ينتقل في غالب تعريفاته من الحد العام إلى الحد الخاص؛ ويفسر لذلك الانتقال، ويبين ما يخرجه كل لفظ من ألفاظ التعريف، وما يضمه، وكان يقدم أمثلة توضيحية للتعريف وحدوده.

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٦٢.

[2] المصدر سابق، ٤٢٠.

[3] المصدر سابق، ٤٣٢.

[4] المصدر سابق، ٤٠٠.

[5] المصدر سابق، ٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن هذه التعريفات التي قدمها ابن هشام؛ تعريفه لنائب الفاعل، إذ يقول[1]:" وهو ما حذف فاعله، وأُقيم هو مقامه، وغيِّر عامله إلى طريقة فُعِل أو يُفعَل أو مفعول، وهو المفعول به نحو:" وَقُضِيَ الْأَمْرُ."[2] وإن فُقد فالمصدر، نحو:" فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ."[3] و"فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ."[4]، أو الظرف نحو: صِيمَ رمضانُ، وجُلس أمامَك، أو المجرور نحو:" غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ"[5]، "وَلا يُؤْخَذُ مِنْهَا."[6]

ثم يقول في غير موضع:" نائب الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يسمَّ فاعله والعبارة الأولى أولى..." ثم يتابع قوله:"ولما فرغت من حده شرعت في بيان ما يُعمل بعد حذف الفاعل؛ فذكرت أن الفعل يجب تغييره إلى فُعِل أو يُفعَل، ولا أريد بذلك هذين الوزنين؛ فإن ذلك لا يتأتّى إلا في الفعل الثلاثي، وإنما أريد أنه يضم مطلقا، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتح المضارع، ثم بعد ذلك يُقام المفعول به مقام الفاعل؛ فيعطى أحكامه كلها؛ فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا، وعمدة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه."[7]

ويقول، أيضا، في تعريفه للكلمة في اللغة والاصطلاح ما نصه[8]:"الكلمة قولٌ مفردٌ.

وأقول: في الكلمة ثلاث لغات، ولها معنيان:

---

[1] المصدر سابق، ١٨٨ – ١٨٩.

[2] آل عمران: ٢١٠.

[3] الحاقة: ١٣.

[4] البقرة: ١٧٨.

[5] الفاتحة: ٧.

[6] البقرة: ٤٨.

[7] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٣٣- ٣٥.

[8] المصدر سابق، ١٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما لغاتها فَكَلِمةٌ، على وزن نَبِقَةٍ، وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز، وبها جاء التّنزيل وجمعها كَلِمٌ كَنَبِق، وكِلْمَةٌ، على وزن سِدْرَةٍ، وكَلْمَةٌ على وزن تَمْرَةٍ، وهما لغتا تميم، وجمع الأولى كِلْمٌ كَسِدْرٍ، والثانية كَلْمٌ كَتَمْرٍ.

وكذلك كل ما كان على وزن فَعِل – نحو: كَبِدٍ وكَتِف –؛ فإنه يجوز فيه اللغات الثلاث، فإن كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة، وهي إتباع الأول للثاني في الكسر، نحو: فِخِذٍ وَشِهِدَ.

وأما معناهما فأحدهما اصطلاحيٌّ، وهو ما ذكرت.

والمرادُ بالقول: اللفظ الدال على معنى، كرجل وفرس، بخلاف الخط مثلا فإنه وإن دل على معنى لكنه ليس بلفظ، وبخلاف المهمل- نحو: ديْز: مقلوبَ زَيْدٍ – فإنه وإن كان لفظا لكنه لا يدل على معنى، فلا يسمّى شيء من ذلك ونحوه قَولا.

والمراد بالمفرد: ما لا يَدلّ جُزؤه على جزء معناه، كما مثّلنا من قولنا رَجُل وفَرَس، ألا ترى أن أجزاء كل منهما- وهي حروفه الثلاثة – إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته، بخلاف قولنا: غُلامُ زيد، فإنه مركب، لأن كلاً من جزئيه_ وهما غلام، وزيد- دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة: غلام زيد.

والمعنى الثاني لغويّ، وهو الجمل المفيدة، قال الله تعالى: "كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا."[1] إشارة إلى قول القائل: "رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ."[2]

---

[1] المؤمنون: ١٠٠.

[2] المؤمنون: ٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبدو من خلال هذا التعريف أن ابن هشام قد بدأ بتعريف المصطلح التعريف الاصطلاحي، ثم ذكر التعريف اللغوي، وبعد ذلك فصل في حدود التعريف، وما يدخل في هذا التعريف وما يخرج؛ ثم عاد للحديث عن المعنى اللغوي الآخر.

ويبدو من هذين التعريفين أن ابن هشام كان ينتقل في تعريفاته من الحد العام إلى الحد الخاص، وكان يعلل كل كلمة في تعريفه، وما يدخله التعريف وما يخرجه.

المشترك اللفظي والمعنوي في مصطلحات ابن هشام:

المشترك اللفظي والمشترك المعنوي (الترادف) ظاهرتان وقف الباحثون منهما مواقف مختلفة بين مؤيد ومعارض[1]، وليست هذه الدراسة معرضا لهذه المواقف، بل أخذت بالرأي الذي يرى بوجود هاتين الظاهرتين، وسأكتفي في هذه الدراسة بتعريف المشترك اللفظي والمعنوي ثم دراستهما عند ابن هشام.

يعرف السيوطي في كتابه المزهر المشترك اللفظي بأنه:"اللفظ الواحد الدال على معنى فأكثر."[2] ويعرف المشترك المعنوي بأنه:" الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد."[3]

فالمشترك اللفظي نحو عين: لفظ يطلق على جزء من أجزاء الجسم يرى فيه الإنسان، ويطلق على الجاسوس، و نبع الماء، أحد أعضاء مجلس الأعيان. والمشترك المعنوي نحو: الأسد: الليث، الغضنفر.

وظاهرة المشترك المعنوي في كتاب شرح شذور الذهب موجودة في بعض المصطلحات لكنها قليلة إلى حد ما، ومن هذه المصطلحات: مصطلحا الجر والخفض، والصفة والنعت،

---

[1] انظر: ستيفن أولمان. مصدر سابق، ١١٩- ١٨٧. وينظر: محمد، محمد سعد. في علم الدلالة. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ط١ ٢٠٠٢، ١٢٧- ٢٠٢.

[2] السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تح محمد جاد المولى وآخرون. بيروت: المكتبة العصرية ١٩٨٦، ١: ٣٦٩.

[3] المصدر السابق. ١: ٤٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه المصطلحات لا تقف على كتاب شرح شذور الذهب بل امتدت لتشمل جل كتب النحو العربي.

وظاهرة المشترك اللفظي في كتاب شرح شذور الذهب وقعت في مصطلح "المبهم" فقد فسره في قوله: "الزمن المبهم المضاف لجملة، وأعني بالمبهم: ما لم يدل على وقت بعينه، وذلك نحو: الحين والوقت والساعة."[1] ويقول في غير موضع: "المبهم المضاف لمبني، سواء كان زمانا أو غيره، ومرادي بالمبهم: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه، كمثل، ودون، وبين، ونحوهن."[2]

وكان ابن هشام حين يورد المشترك اللفظي في مصطلحاته يفسر كل مصطلح مباشرة لئلا تختلط المصطلحات؛ مما يدل على عنايته بالمصطلحات المستعملة في كتابه شرح شذور الذهب.

تطور المصطلح النحوي عند ابن هشام واستقراره:

تكاد مصطلحات ابن هشام في كتاب شرح شذور الذهب تتصف بالثبات إلا في مواضع بسيطة لا تكاد تذكر، وقد أشير إلى بعضها في ظاهرة المشترك اللفظي والمعنوي.

وكان ابن هشام حريصا على انتقاء مصطلحاته بعناية تامة، ويعرض أحيانا المصطلحات الأخرى التي تدل على المفهوم نفسه عند علماء النحو الآخرين، يقول في معرض حديثه عن علامات الأسماء:"الاسم: ما يقبل أل، أو النداء، أو الإسناد إليه.... أل: وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول (الألف واللام) لأنه لا يقال في (هل) الهاء واللام."[3]

---

[1] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ١١١.

[2] المصدر سابق، ١١٥.

[3] المصدر سابق، ٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لكنه عاد واستعمل مصطلح "الألف واللام" للدلالة على المفهوم ذاته يقول:"ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف مسألتان يجر فيهما بالكسرة على الأصل؛ إحداهما أن يضاف، والثانية: أن تصحبه الألف واللام."[1]

ويعترض ابن هشام على بعض المصطلحات ويختار الأفضل معللا رأيه، يقول:"نائب الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يسمّ فاعله، والعبارة الأولى أولى لوجهين؛ أحدهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره، والثاني: أن المنصوب في قولك: (أُعطي زيدٌ دينارا) يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسنّ فاعله، وليس مقصودا لهم."[2]

وكان ابن هشام أحيانا يقدم مصطلحات الكوفيين وغيرهم:"يقول المضمر، ويسمى الضمير، أيضا، ويسميه الكوفيون الكناية، والمكْني.... وإنما سمي مضمرا من قولهم أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيته "[3] وهذا يدل على عناية ابن هشام بمصطلحاته واطلاعه على المصطلحات الأخرى والمقارنة بينهما واختيار الأدق بينها.

بين كتابي ابن هشام شرح شذور الذهب وشرح قطر الندى:

اعتمدت الموازنة بين المصطلحات التي استعملها ابن هشام في كتبه على كتابيه شرح شذور الذهب" وعلى كتاب "شرح قطر الندى وبل الصدى" لأن الكتابين ذوا منهج واحد، ومتقاربان في التقسيم والهدف التعليمي.

ومن خلال الاطلاع على الكتابين نلاحظ أن المصطلحات فيهما متقاربة إلى حد ما، ويمكن تقسيم المصطلحات في هذه الموازنة إلى ثلاث مجموعات رئيسة، وهي:

---

[1] المصدر سابق، ٦٥.

[2] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ١٨٨.

[3] المصدر سابق، ١٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- المصطلحات التي استعملها ابن هشام في شرح قطر الندى ولم يستعملها في كتاب شرح شذور الذهب، ومنها: مصطلح "جمع التصحيح"[1] للدلالة على مفهوم جمع المذكر السالم.

٢- المصطلحات المستعملة في شرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، ومنها: مصطلح "ما جمع بألف وتاء مزيدتين" و "ما لا ينصرف" و "الأمثلة الخمسة" و"الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد"، وغيرها الكثير من المصطلحات.[2]

٣- المصطلحات المستعملة في كتاب شرح شذور الذهب، ولم تستعمل في شرح قطر الندى، منها: مصطلح "الآثار الظاهرة" و"الآثار المقدرة"[3] للدلالة على مفهوم الحركات المقدرة والظاهرة.

أما عن مدى مساهمة ابن هشام في تطور المصطلح النحوي مقارنة مع مصطلحات مرحلة النشأة فقد بدا ذلك واضحا من خلال المقارنة المعقودة في الفصل الأول من هذه الدراسة، وكان ابن هشام حريصا على انتقاء مصطلحاته بعناية تامة، إذ أصبح علم النحو في عصر ابن هشام مستقرا، وبدأت مصطلحاته بالاستقرار شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى، إذ تتطور المصطلحات وتستقر بتطور العلوم واستقرارها.

ونخرج من هذه الدراسة إلى أن المصطلح النحوي عند ابن هشام أدق في الصياغة وأقرب إلى الدلالة من مصطلحات علم النشأة، ويدل على ذلك استقرار علم النحو في عصره.

---

[1] ابن هشام. شرح قطر الندى وبل الصدى. تح محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ط ٢٠٠٤، ص ٥٣.

[2] ابن هشام. شرح قطر الندى وبل الصدى. مصدر سابق، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٣٠٢ على الترتيب.

[3] ابن هشام. شرح شذور الذهب. مصدر سابق، ٥٩، ٦٠ على الترتيب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة:

وبعد الانتهاء من هذه الدراسة، نستطيع القول إن الدراسة توصلت إلى بعض المعلومات، وهي:

- ابن هشام شديد الاعتناء باختيار مصطلحاته النحوية، فكان يقارن مصطلحاته النحوية بمصطلحات الآخرين، ويعلل سبب اختياره للمصطلح موضحا السمات الإيجابية لمصطلحاته.

- المصطلحات البسيطة، هي أكثر المصطلحات تقدما وتطورا، وجاءت نتاجا لمراحل متقدمة في علم النحو العربي، إذ تعد المصطلحات المعقدة الوصفية من سمات مرحلة النشأة، ثم انتقل بعضها إلى المصطلحات المركبة، أو إلى المصطلحات البسيطة، وحافظ القليل منها على صورته المعقدة، لأن المصطلحات تتطور بتطور العلوم.

- وبهذا الاختيار الدقيق لمصطلحاته النحوية، كان لابن هشام دوره في تطور المصطلح النحوي وثباته، إذ تستعمل جل هذه المصطلحات في علم النحو العربي الحديث.

- كان ابن هشام مهتما بتعريف مصطلحاته، وخاصة في الأبواب النحوية الرئيسة لكتابه شرح شذور الذهب، وكان يبين حده بدقة، حيث إن تعريفاته جامعة لكل ما يدل عليه المصطلح، مانعة لدخول ما ليس منه عليه.

- ظاهرة المشترك المعنوي موجودة عنده بقلة، ووقعت في مصطلحات ما زال بعض العلماء يستعملونها في معنى واحد. أما ظاهرة المشترك اللفظي، فكانت قليلة جدا إذ إنه كان يفسر كل مصطلح وقعت فيه هذه الظاهرة في بابه بعد ذكره المصطلح مباشرة.

- تكاد مصطلحات ابن هشام تتصف بالثبات في كتابه "شرح شذور الذهب"، ومع موازنتها بمصطلحات كتابه "شرح قطر الندى" يتبين أن المصطلحات المختلفة في الكتابين لا تكاد تذكر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

The Syntactical Terms in Sarh Sudun Addahab by Ibn- Hisham (d.761 A.H)

The study of The Syntactical Terms in Sarh Sudun Addahab by Ibn- Hisham (761H) is divided into an introduction and two chapters. The introductory chapter discusses the term and terminology as well as comparing the term with a single word and the concept and the reference. Then the first chapter reviews the types of the Syntactical Terms of Ibn-Hisham, those are the simple, compound and complex terms. Chapter Two discussed the issues of the Syntactical Terms in Sarh of Ibn-Hisham, definition and limit, the verbal and nominal joints as well as the development of the concept of Ibn- Hisham and its stability. The study confirmed the role of Ibn- Hisham in developing The Syntactical Terms as he chose his terms carefully while criticizing some syntactical terms used in Arabic Syntactical, Then defined those terms especially the syntactical ones in a comprehensive manner

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

روافد الدراسة:

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب.

- الأحمد نكري، عبد النبي بن عبد الرسول. دستور العلماء. تقديم رفيق العجم. مكتبة لبنان ناشرون: ط١ ١٩٩٧.
- أنيس، إبراهيم. دلالة الألفاظ. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٧، ١٩٩٢.
- أولمان، ستيفن. دور الكلمة في اللغة. ترجمه كمال بشر. القاهرة: دار غريب، ط٢، ١٩٩٧.
- بدوي، عبد الرحمن. الموسوعة الفلسفة. بيروت: المؤسسة العربية، ١٩٨١.
- بيشت، هربيت، وجينيفر دراسكاو. مقدمة في المصطلحية. ترجمة محمد حلمي هليل. الكويت: مجلس النشر العلمي، ط١، ٢٠٠٠.
- التهانوي، محمد علي. موسوعة كشافات اصطلاحات الفنون والعلوم. تح علي دحروج. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦.
- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد(٧٤٠هـ). التعريفات. تح عبد الرحمن عميره. بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد(٣٩٣هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. بيروت: دار العلم للملايين. تح أحمد عبد الغفور عطار. ط٢، ١٩٧٩.
- حجازي، محمود. الأسس اللغوية لعلم المصطلح. القاهرة: دار غريب، ١٩٩٣.
- الحديدي، إيناس. المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث. القاهرة: دار الوفاء، ط١، ٢٠٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- حسن موسى الشاعر. تطور الآراء النحوية عند ابن هشام. عمان: دار البشير، ط١، ١٩٩٤.
- الحفني، عبد المنعم. المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة. القاهرة: مكتبة مدبولي، ط٣ ٢٠٠٣.
- دي سوسير. دروس في الألسنية. ترجمه صالح القرمادي وآخرون. بيروت: الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨٥.
- الزبيدي، السيد محمد مرتضى بن محمد الحسيني (١٢٠٥هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. تح عبد المنعم خليل و كريم سيد. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٧.
- ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) معجم مقاييس اللغة. تح عبد السلام هارون. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ط١ ١٣٦٨هـ.
- ابن السراج، محمد بن سهل النحوي. الأصول في النحو. تح عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٤ ١٩٩٩.
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر. مفتاح العلوم. ضبطه محمد نعيم الزرزور. ط١ ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- سيبويه. الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٨.
- السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تح محمد جاد المولى وآخرون. بيروت: المكتبة العصرية ١٩٨٦.
- شاهين، عبد الصبور. العربية لغة العلوم والتقنية. القاهرة: دار الاعتصام، ط٢، ١٩٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الشنيطي، محمد فتحي. أسس المنطق. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، ط ١٩٧٠.
- الشهابي، الأمير مصطفى. المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. بيروت: دار صادر، ط٣، ١٩٩٥.
- صليبا، جميل. المعجم الفلسفي. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط٣، ١٩٨١.
- طالب، عثمان. "علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمعجمية." تأسيس القضية الاصطلاحية. تونس: بيت الحكمة، ١٩٨٩.
- علي عبد المعطي وحربي عباس. المنطق الصوري ومناهج البحث. دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ١٩٩٤.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٧.
- القاسمي، علي. "المصطلحية مقدمة في علم المصطلح" الموسوعة الصغيرة، ع ١٦٩. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٥.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (١٠٩٤هـ- ١٦٨٣). الكليات. تح عدنان درويش. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٢.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب. تح محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب، د. ت.
- مجمع اللغة العربية. المعجم الوجيز. بيروت: المركز العربي للثقافة والعلوم، ١٩٨٣.
- محمد، محمد سعد. في علم الدلالة. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- المسدّي، عبد السلام. "صياغة المصطلح وأسسها النظرية." تأسيس القضية الاصطلاحية. قرطاج: المؤسسة الوطنية، ١٩٨٩.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. صححه أمين عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ط٣، ١٩٩٩.
- مهران، محمد. مدخل إلى المنطق الصوري. القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٦.
- لجنة من العلماء و الأكاديميين السوفيتيين. الموسوعة الفلسفية. إشراف م روزنتال، ي بودن. ترجمة سمير كرم. بيروت: دار الطليعة، ط٤.
- الميداني، عبد الرحمن حسن حنبكة. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة. دمشق: دار القلم، ط٤، ١٩٩٣.
- هارون "محمد بدر الدين" الربابعة. منهج ابن هشام الأنصاري في كتابه شرح شذور الذهب. عمان: الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢.
- ابن هشام الأنصاري. عبد الله جمال الدين بن يوسف. شرح شذور الذهب. تح محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٥.
- ـــــ ـــــ ـــــ. شرح قطر الندى وبل الصدى. تح محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ط ٢٠٠٤.
- ـــــ ـــــ ـــــ. مغني اللبيب. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣.
- وهبة، مراد. المعجم الفلسفي. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: الأبحاث.

- جبر، يحيى عبد الرؤوف. "الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده." اللسان العربي، الرباط ع٣٦(١٩٩٢).
- حجازي، محمود. "علم المصطلح." مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، م ٤: ع ٥٩(١٩٨٦).
- الحمد، علي. "في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)." التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ع٢٠(٢٠٠٠).
- الحمد، علي. "قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد)." علوم اللغة، م ٩:ع ١٤(٢٠٠٦).
- الخطيب، أحمد شفيق. "منهجية وضع المصطلحات" كتاب الأمة، اللغة وبناء الذات. ع ١٠١(جمادى الأولى ١٤٢٥).
- ساجر، ج. "نظرية المفاهيم (في علم المصطلحات)." ترجمة جواد حسني سماعنة. اللسان العربي، ع ٤٧ (١٩٩٩).
- فيلبر. "المصطلحية في عالم اليوم." ترجمة محمد حلمي هليل. اللسان العربي، ع٣٠ (١٩٨٨).
- مؤسسة ايزو. معجم مفردات علم المصطلح (التوصية ١٠٨٧). مجلة اللسان العربي:مكتب التنسيق والتعريب. ع ٢٢ (١٩٨٤).
- المهيري، عبد القادر. "مفهوم الكلمة في النحو العربي." حوليات الجامعة التونسية. ع ٢٣ (١٩٨٤).
- الودغيري، عبد العلي. "كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ." اللسان العربي، الرباط ع٤٨(١٩٩٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University